

**تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا بقسم أصول التربية
كلية التربية جامعة بنها فى ضوء
فلسفة التميز الأكاديمى**

**A proposed vision for the development of graduate studies at
foundation of Education Department, Faculty of Education,
Benha University in light of the philosophy
of academic excellence**

إعداد

د/ ولاء محمود عبد الله بيومى / د/ إيمان جمعة محمد عبد الوهاب
مدرس أصول التربية مدرس أصول التربية
كلية التربية - جامعة بنها كلية التربية - جامعة بنها

المخلص

بعد التميز الأكاديمي أحد التوجهات الحديثة في التعليم العالي لتحقيق الميزة التنافسية واستدامتها عبر تدفق مخرجات تنسجم مواصفاتها مع معايير التميز، ولذلك تولى الأقسام الأكاديمية بالجامعات أهمية كبرى في توجهاتها المستقبلية لتطوير برامجها بصفة عامة والدراسات العليا بصفة خاصة، وذلك كخطوة رئيسية في تطوير منظومة التعليم الجامعي وإحداث نقلة نوعية فيه وفقاً لأحدث التوجهات العالمية المعاصرة؛ وذلك بهدف تحقيق التميز في مجمل عملياتها البحثية والتدريسية والإدارية. وعلى ذلك يهدف البحث الحالي إلى وضع تصور مقترح لتطوير منظومة الدراسات العليا بقسم أصول التربية بكلية التربية - جامعة بنها في ضوء فلسفة التميز الأكاديمي التي تفيد في فهم محدداته وأبعاده، وانطلاقاً من تحليل واقع الدراسات العليا بالقسم ونقده والوقوف على أهم جوانب القوة وأبرز جوانب القصور، ورسم صورة واقعية متكاملة أمكن الانطلاق منها في وضع تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا انطلاقاً من فلسفة التميز الأكاديمي، وعلى ضوء (محدداته) التي تتمثل في ثقافة التميز، وإدارة التميز، وتميز الموارد البشرية الأكاديمية، وتميز البرامج، لتنعكس (أبعاده) ممثلة في التميز التعليمي، والتميز البحثي بما يعود بالنفع على تميز القسم ذاته .

الكلمات المفتاحية: الدراسات العليا، التميز الأكاديمي، ثقافة التميز، إدارة التميز، التميز التعليمي، التميز البحثي.

Abstract:

Academic excellence is considered as one of the modern trends in higher education institutions that aims at achieving competitive advantage and its sustainability through the flow of outcomes that adapt to the standards of excellence. Therefore, the academic departments in universities pay great attention to develop their programs particularly postgraduate studies, as a major step towards the development of a university education system that is compatible with the latest international trends. Based on that, the current paper aims at developing a strategy for the development of the postgraduate program in the Department of Fundamentals of Education at the Faculty of Education in Benha University taking into account the academic excellence philosophy by understanding its determinants and dimensions. Additionally, we analyze the reality of the graduate studies in the department to be able to form a proposed vision for the development of graduate studies based on the philosophy of academic excellence and its determinants. These determinants are represented by the culture of excellence, excellence management, the excellence of academic human resources, and programs excellence which will be positively influencing the dimensions of excellence represented by both of educational excellence, and research excellence.

Keywords: Graduate studies, Academic Excellence, Excellence Culture, Excellence Management, Educational Excellence, Research Excellence.

مقدمة :

لقد أصبح بقاء ونمو أى مؤسسة مرهون بقدرتها على التميز، باعتباره مستوى الأداء الوحيد المقبول فى عصر العولمة والمعرفة والتنافسية، فلا بقاء إلا للمنظمات المتميزة، لهذا باتت الرغبة فى تحقيق التميز من القضايا الهامة التى تسهم فى مساعدة كافة المؤسسات باختلاف مجالاتها فى تجديد نشاطها وفعاليتها، لتحقيق التنوع فى تلبية حاجات سوق العمل، والبراعة فى تقديم أنشطتها وجهودها، وصولاً إلى تحقيق الميزة التنافسية التى تسعى إليها.

ومع اعتبار الجامعات المولد الأساسى للمعرفة الموجهة والداعمة لتشكيل محتوى المستقبل وزيادة الفهم الإنسانى والعلمى؛ فإن عليها مسئولية كبرى فى أداء هذا الدور، وتزداد هذه المسئولية فى ظل الحاجة إلى تطوير مستدام لقدراتها التنافسية، وتحقيق أداء متميز فى مواجهة التحديات التى تواجهها، وهو ما جعل الكثير من الجامعات العالمية تدرك أهمية تحقيق التميز الذى يتطلب تغيير جذرى مقصود فى نظام تعليمى مدرك للتحديات، وهاذف إلى تميز المخرجات عبر تميز المدخلات والعمليات.

هذا، ويواجه التعليم العالى فى العصر الحالى تحدياً دائماً يتمثل بالتغيير المستمر الذى يواجهه المجتمع، وهو تحدياً يرجع إلى التطورات المتسارعة فى عالم اليوم خاصة مع التحرك نحو مجتمع المعرفة والمنافسة العالمية، ولهذا تشير دراسة (Skelton, 2004) إلى أن هناك توقعات مستقبلية بأن مؤسسات التعليم العالى ستعمل على ترويج ثقافة التميز باعتبارها أحد التوجهات المعاصرة لتطوير الأداء الجامعى خاصة بعد أن تزايد النقاش حول التميز التعليمى كبعد هام فى سياسيات واستراتيجيات التعليم العالى. وفى نفس الإطار أشارت دراسة (سهوم، ٢٠١٥) إلى أن التوجه نحو تحقيق التميز فى الجامعات يشكل ضرورة لا بد منها، كون الجامعات تعيش حالة تنافسية شديدة، وتواجه عالم متغير ومتقلب على كافة الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية، وهو واقع يدفع المؤسسات الأكاديمية إلى التفكير بجديّة فى استراتيجيات وروى تعزز من قدراتها التنافسية وتضمن لها الاستمرارية .

ودعماً لهذا التوجه فقد انشغلت عديد من الدراسات التى تبحث فى أهمية تحقيق التميز فى الأداء الأكاديمى الجامعى، فقد قدمت دراسة (Anninos, 2007) تفسيراً لأهمية التميز فى الجامعات من خلال المدارس الفكرية المختلفة، باعتبارها المؤسسات المنوطة بانتاج المعرفة وتطبيقها والإفادة منها فى إحداث التنمية المجتمعية، كما تشير إلى الجامعة باعتبارها مؤسسة ذات طبيعة خاصة يتطلب تحقيق التميز فيها مزيد من التطوير المستمر وإحداث تغيير فى الممارسات من خلال تغيير الذهنيات النمطية فى إطار ثقافة التميز.

كما تؤكد دراسة (حسين، ٢٠١٥) أن المؤسسات الأكاديمية الراغبة فى التميز وتعزيز البقاء فى بيئة تنافسية، يتحتم عليها تبني استراتيجيات تطوير تمكنها من الاستثمار الأمثل لمواردها البشرية والمادية، ومد الجسور بينها وبين المؤسسات العالمية المختلفة، وتمكين العاملين وتنمية قدراتهم على العمل الجماعى التعاونى لدعم جهود التميز .

ولهذا تؤكد دراسة (عبد الغفار؛ وهمام، ٢٠١٣) إلى أهمية توجيه الجهود نحو إعادة هيكلة التخصصات الجامعية، وإعادة بناء البرامج التعليمية بما يحقق التميز من خلال تفعيل العمليات التي تؤدي إلى الاهتمام برأس المال الفكري، وممارسة طرق جديدة لاستثمار الموارد المادية والبشرية بما يؤدي إلى تطوير قدرة الجامعة على تحقيق الميزة التنافسية. كما أوصت دراسة (المليجي، ٢٠١٦) بضرورة أن تولي الأقسام العلمية بالجامعات أهمية كبرى في توجهاتها المستقبلية لتطوير برامجها كخطوة في تجويد منظومة التعليم الجامعي وإحداث نقلة نوعية فيه وفقاً لأحدث المداخل والاتجاهات العالمية المعاصرة بهدف تطوير الأداء، وتحقيق التميز في مجمل العمليات البحثية والتدريسية والإدارية .

ومن ناحية أخرى فقد اتجهت أيضاً عديد من الدراسات لوضع رؤى وتصورات تهدف إلى تحقيق التميز في التعليم الجامعي استناداً إلى الأهمية المتوقعة من تنفيذها، وهو ما تؤكد دراسة (الفقهاء، ٢٠١٢) والتي توصلت إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين تبني استراتيجيات التميز في التعليم والتعلم كأحد أبعاد التميز الأكاديمي وبين تحقيق مؤسسات التعليم العالي الميزة التنافسية المستدامة من خلال تزويد الطلاب بتجربة تعليمية متميزة، ودعم أعضاء الهيئة الأكاديمية بما يمكنهم من الأداء وفق معايير التميز المرجوة، وتوفير البيئة الدراسية والأنشطة الداعمة للإبداع، باعتبارهم محركات رئيسة تسهم في تحقيق التميز.

ولهذا تسعى الجامعة التي تتسم بالتميز الأكاديمي إلى تحقيق التنوع بأوسع معانيه، حيث يتم اتخاذ التنوع في التخصصات وإطلاق البرامج الأكاديمية الجديدة والمتميزة في الدراسات العليا كطريق إلى تحقيق التميز، وتصبح أولوية استراتيجية تتسم بالشمولية، والمرونة، والترابط مع الرؤية الإستراتيجية للجامعة. (7, 2014, Rosowsky)، وتأكيداً لذلك أكدت دراسة تريפור (Trevor , 2004) أن تحقيق التميز الأكاديمي في التعليم الجامعي يتطلب بالأساس وجود استراتيجية واضحة لتطوير البرامج الأكاديمية، وصياغة رؤية للتطوير بمشاركة كل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس القائمين على هذه البرامج. في حين أشارت دراسة (شحادة؛ والحوارني، ٢٠١٤) أن التميز الأكاديمي في التعليم الجامعي يستند إلى تطبيق استراتيجيات فعالة للتعلم النشط في (التميز في مجال التدريس)، كما يستند إلى القيام ببحوث تعالج قضايا وتلبى احتياجات معاصرة في المجتمع في مجال البحث العلمي (التميز البحثي).

وبالتالي، فإن الأمر لا يقتصر هنا على السعي لتحقيق التميز في البرامج الأكاديمية للمرحلة الجامعية فقط، بل يتطلب الأمر توجيه هذه الاستراتيجيات والخطط والرؤى الداعمة للتميز في مرحلة الدراسات العليا، حيث أشارت دراسة (الحدابي، ٢٠٠٥) أن برامج الدراسات العليا هي المحك الذي يحكم به على تميز وجود البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعة، وكذلك أن توصف الجامعة بأنها مؤسسة متميزة. كما أكدت دراسة (زيان، ٢٠٠٧) أن الدراسات العليا تمنح الجامعة تميزها وعراقتها في مختلف الأوساط العلمية الوطنية والدولية، كما تعود عليها بالمرود العلمي والأدبي اللازم لمواصلة تقدمها ورفيها لتقف في مصاف الجامعات المتميزة . كما يرى (Wendler & et al, 2010) بأن القدرة التنافسية للجامعات وقدرتها على الابتكار تتوقف أساساً على نظام قوي للدراسات العليا، وخاصة إذا لم يتوقف دورها عند

توفير مجموعة من المعارف والمهارات المتقدمة لطلابها، بل يتجاوز ذلك إلى تطبيق تلك المعارف والمهارات بطريقة مبتكرة مما يساعد على ضمان الازدهار الاقتصادي مستقبلاً.

وبهذا فإن تحقيق التميز في التعليم العالي والدراسات العليا لم يعد ترفاً ثقافياً، خاصة وأن الجامعات هي المحاضن الأساسية للدراسات العليا التي تعد الكوادر العلمية والتقنية المتخصصة القادرة على تلبية الاحتياجات التنموية الشاملة من خلال البحوث العلمية التي تقدم الكثير من الحلول للمشكلات المجتمعية، إضافة لما لها من آثار إيجابية على تحسين جودة الأداء لدى الكوادر الأكاديمية في الجامعات. (سكيك، ٢٠١٣، ٩٨٨)

وفي سياق متصل توصلت دراسة (النجدي؛ والعوضي، ٢٠١٣، ٥-٦) إلى ضرورة النظر إلى التميز في التعليم ليس على مستوى برامج الدراسات العليا فقط، وإنما على مستوى الجامعة ككل، فدمج المؤسسة للتميز في التعليم يعمل على تسهيل هذا التميز في كل جوانب المؤسسة، ومن خلال ذلك تستطيع أن تنافس بكفاءة على مستوى الدراسات العليا التي باتت ملزمة بتحقيق التميز لضمان تميز خريجها خاصة في ضوء احتياجات المجتمع، والمتغيرات الحضارية المعاصرة، والثورة التكنولوجية بشكل يدعم الإبداع ويحقق الميزة التنافسية.

وفي نفس الإطار تشير دراسة (أبو نعيم؛ وآخرون، ٢٠١٦) إلى أهمية تطوير الدراسات العليا كونها أحد العناصر الأساسية للنظام الجامعي، كما أنها جزء هام يكمل رسالة الجامعة في أي مجتمع ويمنحها تميزها، لذا على الجامعات بذل جهودها لتطوير الدراسات العليا بها من خلال تبني مداخل التميز والجودة النوعية في جميع النواحي، حيث تسهم تلك المداخل في الارتقاء بواقعها والتغلب أوجه القصور فيها، ورفع كفايتها النوعية وتحقيق تميزها.

وبناءً عليه، فإن هناك ضرورة ملحة لتحقيق كفاءة وتميز الدراسات العليا لكي تأخذ دورها الهام في تقدم المجتمع وتحقيق خطط التنمية، ويتطلب ذلك تحسين أداء كافة العناصر التي تتكون منها منظومة الدراسات العليا، وزيادة الترابط والتفاعل بين هذه العناصر لتطوير أداء عناصر الجودة والتميز بالدراسات العليا الجامعية، خاصة بعد أن ظهرت مفاهيم جديدة في مجال التعليم العالي بوجه خاص مثل مفهوم الأداء والكفاءة والجودة والتميز وهي جميعاً تستهدف تحسين نواتج هذا الجهد المبذول وفق معايير محددة.

وبناءً على ما سبق يتأكد فرضية أن تطوير استراتيجيات التميز الأكاديمي، وتنفيذها خاصة في الدراسات العليا يعتبر متطلباً سابقاً وحيوياً لتحقيق التميز المستدام في مؤسسات التعليم العالي، خاصة وأن الدراسات العليا تواجه اليوم تحديات كثيرة تنطلق من الأدوار المتوقعة من مخرجاتها، والتي تفرض عليها ضرورة وضع تصورات مستقبلية لتطويرها على أساس التميز والإبداع لتحقيق التفاعل الإيجابي بينها وبين ما يحيط بها من تغيرات وتحولات، وتقوية الروابط بينها وبين المجتمع.

ولا يغيب عنا أن للدراسات العليا التربوية أهمية خاصة، فهي إحدى الموجهات الأساسية للسياسة التعليمية في المجتمع، وركيزة أساسية للتنمية البشرية، وضرورة حتمية لتطوير التعليم وتحديثه، وحل مشكلاته، كما أنها تعد المصدر الأساسي لإعداد العلماء والمفكرين ممن

يناط بهم الحفاظ على التراث الثقافي والتربوي. (أحمد، ٢٠٠٥، ٤٣) كما ترجع أهمية الدراسات العليا التربوية إلى كونها أداة ووسيلة لدراسة مشكلات الميدان التربوي دراسة علمية وافية، كما تتأكد أهميتها أيضاً من خلال فتح آفاق المعرفة التربوية الجديدة في زمن ثورة المعلومات والمعرفة، وتجديد معارف ومعلومات وخبرات أعضاء هيئة التدريس وتجديد المعرفة التربوية ذاتها. (عبد الرحيم، ٢٠٠٤، ٢١٨) وتؤكد ذلك دراسة (رزق، ٢٠٠٤) التي ترى أن الدراسات العليا التربوية تعد الحقل الخصب والمجال الميداني للبحث التربوي والذي يأتي في مقدمة أهداف كليات التربية، وهي المصدر الرئيس لإعداد أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية ودعم المعرفة التربوية، وذلك باستقطاب الصفوة الممتازة من طلابها ومن غيرهم للاستمرار في التحصيل والبحث.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للدراسات العليا بشكل عام والتربوية منها بشكل خاص؛ إلا أن عديد من الدراسات استهدفت التعرف على الواقع الحالي للدراسات العليا في كليات التربية بمصر، والوقوف على بعض المشكلات التي تعوق الدراسات العليا عن تحقيق أهدافها قد توصلت إلى أن منظومة البحث العلمي والدراسات العليا بكليات التربية في معظم الجامعات المصرية تعاني من مشكلات عدة تعوق تحقيق أهدافها وقدرتها على الإسهام في خطط التنمية. تتصل بعض هذه المشكلات بالعوامل الخارجية المحيطة بها، بينما يتعلق البعض الآخر بالعوامل الداخلية في هذه الكليات، والتي تتصل ببرامجها ومناهجها ومواردها وهيكلها التنظيمية وطبيعة العلاقات الإدارية والأكاديمية السائدة فيها.

فقد أكدت دراسة (هلاي، ٢٠٠٢) على أن الدراسات العليا التربوية تعيش في أزمة ناتجة عن تداخل كثير من العوامل الداخلية والخارجية التي تتطلب أخذها في الاعتبار عند وضع عمليات التطوير. وفي نفس الإطار توصلت دراسة (حسين، ٢٠٠١) بأن واقع الدراسات العليا بكليات التربية يعاني من عديد من المشكلات والسلبيات سواء ما يتعلق بالطلاب وهيئة التدريس والبرامج والمقررات وطرق التدريس والإجراءات وغير ذلك من المشكلات. وقد اتفقت دراسات عدة حول بعض ما تعانيه منظومة الدراسات العليا والبحث العلمي بكليات التربية في مصر من مشكلات ومن أبرزها: (نصر، ٢٠٠٤) (تمام؛ والدرديري، ٢٠٠٤) (تمام، ٢٠١٢)

- جمود الأهداف وفقدانها للدقة والوضوح للمنظومة ككل، وعدم وجود أهداف محددة وواضحة لبرامج الدراسات العليا.
- جمود البرامج والمقررات وضعف مساهمتها للاحتياجات المجتمعية، وعدم مواكبة المقررات لحركة التقدم العلمي والتكنولوجي.
- زيادة أعباء أعضاء هيئة التدريس وعدم تفرغهم للتدريس بالدراسات العليا وضعف برامج التنمية المهنية .
- نمطية طرق التدريس واقتصارها على التلقين والمحاضرات كطريقة أساسية.
- انصراف الطلاب عن مواصلة دراستهم بهذه المرحلة، لأسباب قد تكون شخصية مثل كثرة الأعباء المالية، أو دراسية كالتشابه والتكرار في الموضوعات التي تتضمنها العلوم التربوية، أو إدارية مثل ضعف الإرشاد الأكاديمي للطلاب.

- تدنى مستوى كثير من الباحثين في المهارات الخاصة بمنهج البحث والإحصاء، ومهارات البحث عن مصادر المعرفة المختلفة.
- ضعف الإمكانيات البحثية والموارد التجهيزية مثل القاعات والمعامل، وعدم وجود مكتبات ذات مستوى عالٍ من الإعداد والتأثيث والإدارة.
- ضعف أساليب التقويم التي تتسم بالتقليدية والنمطية، وقلة الاعتماد على الاستراتيجيات والأساليب الحديثة للتقويم.
- ضعف الميزانية المرصودة للبحث العلمي وضعف مشاركة الشركات مؤسسات الاعمال في تمويل البحوث العلمية.
- ضعف الترابط بين بحوث الدراسات العليا وخطط التنمية الشاملة في المجتمع.

وهو ما يشير كما تؤكد دراسة (زكي، ٢٠٠٩) إلى غياب الرؤية والفلسفة التربوية الواضحة التي تستند إليها الدراسة في مرحلة الدراسات العليا، بالإضافة إلى عدم مراعاة برامجها لمتطلبات واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، وكذلك عدم قدرتها على مراعاة متغيرات العصر. ولهذا ترى دراسة (النجار، ٢٠١٥) أن الدراسات العليا التربوية مطالبة بإحداث تغييرات جوهرية في أهدافها، وإدارتها، ونظمها، وأنشطتها، وطرق تقويمها بغرض إعداد باحثي المستقبل الذين يمثلون رأس المال الفكري؛ وذلك من خلال تبني استراتيجية تعليمية وبحثية تسهم في بناء جيل من الباحثين قادر على مواكبة مستجدات العصر. وبالتالي ومن خلال ما أشارت إليها الدراسات السابقة يتبين أن هناك ضرورة ملحة لتطوير برامج الدراسات العليا بكلية التربية؛ وذلك من خلال فلسفة عصرية ومدخل متجدد للتطوير انطلاقاً من تشخيص الوضع الحالي لهذه المنظومة، ووضع رؤى وتصورات واستراتيجيات للتطوير في ضوء فلسفة التميز حتى تسهم بدرجة كبيرة في الارتقاء بهذه المنظومة وتحقيق التميز الأكاديمي للمؤسسة ككل، لتلبية الاحتياجات والمتطلبات المستقبلية للمجتمع من منظومة الدراسات العليا التربوية.

مشكلة البحث :

بناءً على ما تقدم، ومع اعتبار التميز الأكاديمي أحد التوجهات الحديثة والمهمة في التعليم العالي لتحقيق الميزة التنافسية واستدامتها على - مستوى المدخلات والعمليات - وضمان مخرجات منسجمة مع المعايير المحددة لذلك. وانطلاقاً من الواقع العملي الذي تعيشه الباحثتان باعتبارهما ضمن أعضاء هيئة التدريس بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بنها، وملاحظتهما لضعف الإقبال على برامج الدراسات العليا بشكل ملفت للنظر، وكذا معاشتهما لشكاوى بعض الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من بعض المشكلات الأكاديمية والتي لها أثر سلبي على مستوى الإقبال؛ فضلاً عما رصدته نتائج الدراسة الاستطلاعية والمقابلات المفتوحة التي أجريت على عينة منهم، والتي توصلت إلى تأكيد ورصد لبعض تلك المشكلات. ومن ثم، فإن هذه الدراسة محاولة لتطوير الدراسات العليا بالقسم في ضوء فلسفة التميز الأكاديمي

انطلاقاً من المعايضة لأهم المشكلات الأكاديمية فى الدراسات العليا ومحاولة تجاوزها لتحسين مستوى الأداء الأكاديمي وسعيًا لتميزه .

وعليه، يسعى البحث الحالى لبناء تصور مقترح لتحقيق التميز الأكاديمي فى الدراسات العليا بقسم أصول التربية، وبالتالي ضمان تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للأقسام الأكاديمية وأهدافها والآلية التي تؤدي من خلالها للتميز المؤسسي لكلية التربية. وقد تحددت مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير الدراسات العليا بقسم أصول التربية- كلية التربية جامعة بنها- فى ضوء فلسفة التميز الأكاديمي؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية :

- ١- ماالأسس الفكرية والفلسفية للتميز الأكاديمي ؟
- ٢- ما دواعى تحقيق التميز الأكاديمي فى الدراسات العليا التربوية؟
- ٣- ما واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية - جامعة بنها؟
- ٤- ما التصور المقترح لتطوير الدراسات العليا بقسم أصول التربية فى ضوء فلسفة التميز الأكاديمي؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- ١- التأصيل النظرى لمفهوم وفلسفة التميز الأكاديمي وفهم أهم محدداته وأبعاده لتوظيفها تربوياً فى إطار البحث الحالى.
- ٢- الوقوف على دواعى ومبررات تحقيق التميز فى الدراسات العليا التربوية.
- ٣- تحليل واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة بنها لتحديد منطلقات التطوير.
- ٤- وضع تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا بقسم أصول التربية فى ضوء فلسفة التميز الأكاديمي.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من النقاط التالية:

١. أهمية الدراسات العليا وما تقدمه من أبحاث علمية، فالطريق إلى التقدم يبدأ بتأسيس دراسات عليا متقدمة ذات برامج متطورة تحقق الجودة والتميز وتواكب التقدم، والارتقاء بالبحث العلمي الذي يعتبر مركز الإنتاج المعرفي، وأساس نمو الحركة العلمية والتكنولوجية اللازمة لعمليات التنمية. لذلك أن الأوان لكليات التربية أن تركز على تطوير برامج الدراسات العليا والبحث التربوي بوجه خاص، وأن تكون قادرة على المنافسة ومحاكاة نظم ومعايير التميز من خلال تطور الفكر التربوي .

٢. أنه يأتي بمثابة استجابة للاتجاهات العالمية المحلية المعاصرة للتأكيد على أهمية تحقيق جودة وتميز برامج التعليم الجامعي بما فيها برامج الدراسات العليا والبحث العلمي، بالاستناد إلى فلسفة التميز الأكاديمي الذي يعد من أهم الاتجاهات الفكرية المعاصرة في تطوير الأداء الجامعي. وبيان مدى إمكانية تحقيق ذلك في الدراسات العليا بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بنها مقر عمل الباحثين .
٣. تعد هذه الدراسة حلقة من حلقات الأبحاث العلمية التي رصدت واقع الدراسات العليا التربوية في الجامعات المصرية، وحاولت النهوض بها لتتمكن من مواكبة المرحلة القادمة. ودعماً للدراسات التي تناولت التميز الأكاديمي في الدراسات العليا والتي تعاني ندرة على حد علم الباحثين بشكل يتطلب مزيد من البحث والدراسة.

منهج البحث وأسلوبه:

تقتضى طبيعة هذا البحث استخدام المنهج الوصفي، وهو المنهج الذي يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره؛ وذلك لوصف واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بنها، وتحليله ونقده والوقوف عليه، لتحديد أهم نقاط القوة وأبرز نواحي القصور، وتقديم صورة متكاملة عن واقعها يمكن الانطلاق منها في وضع تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا بالقسم يتضمن الفلسفة والمبادئ الفكرية التي يستند إليها والأهداف ومحاور التطوير وتوجهات وآليات التنفيذ المقترحة لكل انطلاقاً من فلسفة التميز بصفة عامة والأكاديمي بصفة خاصة .

وقد اعتمد البحث الحالي في جمع البيانات والمعلومات لدراسة الواقع على اللوائح والإحصائيات بشكل رئيس، كما اعتمدت بشكل آخر على أسلوب المقابلات الشخصية المفتوحة لاستطلاع آراء بعض الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس بقسم أصول التربية بكلية التربية - جامعة بنها في بعض الجوانب المكملة للجانب الكمي فيما يتعلق بواقع الدراسات العليا بالقسم .

حدود البحث:

- الحد الموضوعي: يركز البحث على محاولة وضع تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا التربوية وذلك استناداً على فلسفة التميز الأكاديمي في محاولة لبلورة جهود التطوير المستمرة، ودعماً لجهود التربويين الممتدة زمنياً .
- الحد المكاني: يتخذ البحث من قسم أصول التربية، بكلية التربية جامعة بنها مجالاً للتطبيق بوصفه المكان المعاش من قبل الباحثين بما يتيح رؤية الواقع عن كثب.
- الحد البشري: تم إجراء المقابلات الشخصية المفتوحة مع بعض الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس بقسم أصول التربية بكلية التربية - جامعة بنها.
- الحد الزمني: يرتبط هذا الحد بزمن إجراء البحث الحالي في ٢٠١٦ / ٢٠١٧ .

مصطلحات البحث:

انطوى البحث الحالى على بعض المصطلحات التى يمكن إيضاحها على النحو التالى:

١- الدراسات العليا Graduate studies :

تعرف الدراسات العليا بأنها: تلك البرامج الدراسية التى تتطلب اجتياز درجة البكالوريوس أو الليسانس، وتؤدي فى أعلى مراتبها إلى الحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه. (Alkin & et al, 1992, 558) ، كما تعنى مواصلة التعليم والدراسة للحصول على درجة علمية أعلى من الدرجة الجامعية الأولى بمستوى أو عدة مستويات تعليمية متدرجة من الناحية الرسمية والبحثية والعلمية. (أحمد ، ٢٠١٤ ، ٤٥٠)

وتعرف الدراسات العليا إجرائياً وفقاً للبحث الحالى بأنها: مرحلة دراسية تقدم كامتداد للمرحلة الجامعية الأولى سواء كانت الدراسة فى إطار الدبلومات المهنية والخاصة وترتبط بجانب الإعداد المهني للطلاب، أو درجات ماجستير أو دكتوراه الفلسفة فى التربية فى تخصصات دقيقة تتبع المجال الأكاديمي العام لقسم أصول التربية وترتبط بما تهدف إليه الدراسات العليا فى جانب الإعداد الأكاديمي بما يسمح للباحث بإنتاج المعرفة المتخصصة بناءً على اتباع منهجيات علمية رصينة.

٢- التميز Excellence:

يعرف التميز كمفهوم عام بأنه: مرحلة متقدمة من الإجابة فى العمل، والفعالية فى الأداء المبني على مفاهيم جديدة تتضمن التركيز على الأداء والنتائج، وخدمة العملاء، والقيادة الفاعلة، والإدارة بالمعلومات، وتطوير العمليات، وإستثمار الموارد البشرية، والتحسين المستمر، والابتكار، وبناء شراكات ناجحة. كما أنه يعنى القدرة على إنجاز نتائج غير مسبوقة يتفوق بها على الآخرين، ويتحاشى قدر الإمكان التعرض للخطأ وانحراف المسار من خلال الاعتماد على وضوح الرؤية وتحديد الأهداف والتخطيط الجيد، التنفيذ السليم، والتقويم المستمر. (آل مزروع ، ٢٠١٠ ، ١٣)

ويرتبط التميز بشكل المؤسسة التى تسعى إلى تحقيقه، غير أنه التميز المؤسسى بصفة عامة يعرف بأنه إمتلاك الصفات الفريدة والبارزة التى تميز أى مؤسسة عن المؤسسات الشبيهة وتجعلها منفردة عنهم، وحينما تتوجه المؤسسات التعليمية نحو تحقيق التميز فهذا يشير إلى وجود نظام تعليمي يملك خصائص فريدة من نوعها يجعلها تتمكن من مطابقة المعايير الخاصة بالجودة وتعيدها فى كثير من الأحيان بما تملكه من سمات منفردة. (Sanyal, 1992, 18) وهو ما يقودنا إلى مفهوم التميز الأكاديمي.

٣- التميز الأكاديمي Academic excellence:

يعرف التميز الأكاديمي فى التعليم العالى بأنه: نهج متكامل للتقييم والتخطيط والتحسين، يتم من خلاله وضع معايير أساسية لتقييم الجودة والفاعلية فى المؤسسات التعليمية، وكذلك الحياة الأكاديمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وبرامج الخدمات التعليمية، فضلاً عن فلسفة

ومعايير قياس وتتبع الإنجازات التنظيمية التي يمكن من خلالها مقارنة أعمال الجامعات غيرها من المؤسسات المناظرة لتوفير الأساس الذي يمكن من خلاله دعم عملية اتخاذ القرارات، وتخصيص الموارد اللازمة لذلك من أجل تحقيق التميز. (Ruben, 2002, 5)

ويعرف التميز الأكاديمي إجرائياً بأنه: القدرة على تقديم برامج دراسات عليا تربوية تعليمية، وبحثية، وخدمية متميزة في مجال أصول التربية يمكنها تحقيق أفضل استجابة للتحديات المجتمعية والاحتياجات التربوية الفعلية، ويجعلها أكثر مواكبة لحركة التطور في المعرفة التربوية بما يمكنها من إحداث تأثيرات إيجابية حقيقية في الميدان التربوي؛ وذلك تماثياً مع التوجهات المستقبلية والخيارات الاستراتيجية في التعليم العالي المستندة إلى معايير التميز الأكاديمي .

٤- التصور المقترح:

ويقصد به إجرائياً وفقاً للبحث الحالي: وضع إطار مقترح يعمل كموجه لمجموعة الإجراءات والعمليات والأنشطة التي يمكن من خلالها رفع مستوى كفاءة نظام الدراسات العليا بقسم أصول التربية، ومن ثم تحسين أداءها، ورفع كفاءة مدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها، وتغذيتها الراجعة في ضوء فلسفة التميز الأكاديمي وصولاً للتميز في الدراسات العليا في مجال التخصص.

خطوات البحث:

- تحقيقاً للأهداف التي يسعى إليها البحث الحالي سارت خطواته على النحو التالي:
- ١) بناء إطار فكري وفلسفي للتميز الأكاديمي يتضمن مفهوم وفلسفة التميز الأكاديمي، وبحث أهم محدداته وأبعاده وتأصيله تربوياً في إطار البحث الحالي.
 - ٢) استجلاء طبيعة الدراسات العليا التربوية وبيان دواعي تحقيق التميز الأكاديمي فيها.
 - ٣) تحليل واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية في كلية التربية - جامعة بنها والانطلاق منه في طريق السعي نحو تحقيق تميزها الأكاديمي .
 - ٤) وضع تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية - جامعة بنها في ضوء فلسفة التميز الأكاديمي.

وعلى ذلك انتظمت المحاور البحثية على النحو التالي:

المحور الأول : الإطار الفكري والفلسفي للتميز الأكاديمي:

١- مفهوم التميز الأكاديمي:

ظهر مفهوم التميز Excellence كأحد تطورات حركة الجودة الذي تبلور هدفه الأساسي في مساعدة المنظمات التجارية والصناعية والخدمية على تطوير أدائها، وتحقيق نتائج غير مسبوقه تتفوق بها على منافسيها، بالإضافة إلى تنفيذ الأعمال والمهام بطريقة صحيحة لا

يشوبها أى خطأ أو انحراف؛ وذلك من خلال استثمار رصيدها المعرفى، وتيسير سبل التعلم التنظيمى بين العاملين داخل هذه المنظمات. (السلمى، ٢٠٠٢، ١٢-١٣)

هذا، وقد نشأ مفهوم التميز بشكل عام للتعبير عن الحاجة إلى مدخل يجمع عناصر ومقومات بناء المنظمات على أسس غير تقليدية تحقق لها قدرات عالية فى مواجهة التغيرات والأوضاع الخارجية المحيطة بها. كما تكفل لها تحقيق الترابط والتناسق الكامل بين عناصرها، ومكوناتها الذاتية، واستثمار قدراتها المحورية والتنافسية، والتفوق فى الأسواق، وتحقيق المنافع والفوائد لأصحاب المصلحة (stock holders) من قائمين عليها وعاملين بها ومتعاملين معها لتصل الفوائد للمجتمع بأسره. (عبد الحميد، ٢٠١٤، ٢٤٠)

ويشير التعريف التقليدى للتميز إلى تحقيق وتطبيق مجموعة من المعايير المحددة سلفاً ويتم من خلالها قياس الأداء المتميز. بينما يشير التعريف غير التقليدى إلى تحقيق نتائج غير متوقعة أو مبتكرة. وهذا يعنى تعدى معايير الجودة ومؤشرات الأداء التى يمكن تحقيقها، فالتميز جزء من تلك العملية التى تكون الكفاءة نقطة الانطلاق الأساسية بها، وبذلك يتحقق التميز فى المدخلات والمخرجات. (Brusoni & et al, 2014, 22)، وبهذا فإن التميز يعنى الابتكار الذى يضمن القيام بما هو مختلف عن الآخرين، وهو التخلّى عن القديم والتوصل إلى كل ما هو جديد وتميز بشكل أسرع وأفضل من الجهات المنافسة ويظهر من خلال مخرجات سوقية جديدة. والتميز كذلك يعنى صنع ميزة تنافسية بأن تكون الأفضل فى واحد أو أكثر أو كل جوانب التكلفة، والجودة، والمرونة، والابتكار. (عبد الغفار؛ وهام، ٢٠١٣، ٣٩)

وقد أوضحت المنظمة الأوروبية للجودة (EFQM) أن مفهوم التميز يشير إلى المهارة فى أداء المظمة، وتحقيق النتائج بناءً على مجموعة من الممارسات الأساسية مثل التركيز على النتائج، والاهتمام بالعملاء، والقيادة، وثبات الهدف، وإدارة العمليات، وإشراك الأفراد، والتحسين المستمر والإبداع، والمنفعة المتبادلة، والمسؤولية الاجتماعية المشتركة، وتحقيق المنافع لأصحاب المصلحة بشكل متوازن للفرد والمجتمع. (Aldallal, 2005, 27)

وعلى الرغم من أن التميز مصطلح شائع الاستخدام يحظى بحضور طاع فى أدبيات مختلف المؤسسات الخدمية والإنتاجية فى مختلف أنحاء العالم، إلا أنه قد دخل أخيراً مجال مؤسسات التعليم العالى من باب اعتبار التعليم خدمة، ومؤسساته يجب أن تضيف إلى وظيفتها التعليمية سمة جديدة وبعد اقتصادى بمعنى أن تعيد هيكلة برامجها الأكاديمية والإدارية انطلاقاً من هدف كسب رضا العميل الذى بدوره محكوم بقوى سوق العمل. (راوح، ٢٠٠٥، ٢١٠)

ومع تطور مفهوم التميز فى القطاع الأكاديمى طرحت دراسة (Ruben, 2007, 12) ثلاث اتجاهات مختلفة حول مفهوم التميز فى التعليم العالى وهى:

- منظور الموارد أو السمعة الذى يركز على أهمية التصنيف المؤسسى، والبرامج الأكاديمية، وإنتاج أعضاء هيئة التدريس، وإنجازات الطلاب، ومستويات البحث، وتوافر الموارد المالية والمادية الأخرى، وتقويمات الطلبة ونتائج الاختبارات.

- النموذج الذي يركز على الزبون أو العميل ويعبر عن وجهة النظر الثانية، ويركز على تجربة الطالب، ونوعية الممارسات التعليمية، وتوافر البرامج الأكاديمية، ومستويات التعليم، وتوافر المعلومات، وتقويم الخريجين، ورضا الطالب عن البرامج الأكاديمية، والخدمات والمرافق والتسهيلات الأخرى.
- نموذج الاستثمار الإستراتيجي، ويشمل العائد على الاستثمار، وتحليل التكلفة والعوائد، ومراقبة النفقات، والأنظمة ومدى الالتزام بها، ومقاييس الإنتاجية وعوائد قبول الطلبة، وبقائهم، والمدة الزمنية لحصول الطالب على الدرجة العلمية، والإنفاق .
- وتحاول الجامعات الساعية نحو التميز تحقيق التكامل بين تلك التوجهات، بإدراك الآثار المترتبة على النماذج الثلاثة خاصة وأن كل منظور له قيمته، وأنجح الإدارات الجامعية هي التي تخطط لتبنى الطرق الثلاث لتطوير فهم أوسع وأشمل للتميز في التعليم العالي.
- واستناداً على ذلك يعرف التميز الأكاديمي بأنه: توجه استراتيجي يهدف إلى تحفيز المجتمع الجامعي لتحقيق مجموعة مشتركة من الأهداف المحددة، وذلك لتحقيق أعلى معايير التميز في الإجراءات التي تقوم بها الجامعات لضمان البقاء والاستدامة في ظل عالم متغير؛ وذلك من خلال دعم الإرشاد الأكاديمي للطلاب ومتابعة تقدمهم، ومن خلال قيادة أكاديمية مسؤولة عن صياغة خطط التطوير والإصلاح الجامعي والإشراف عليها، وتوسيع الفرص للأنشطة الأكاديمية التي هي صميم الرسالة الجامعية، وهي سمة مميزة لكل من الخبرات الأكاديمية ومجالات البحث العلمي كمفتاح النجاح في المستقبل. (Rosowsky, 2014, 1-2)
- وبصفة عامة، ينطوي مفهوم التميز الأكاديمي على مجموعة من العناصر الضرورية اللازمة لدعم المؤسسة من خلال إطار عام يبنى حول المفاهيم والقيم الأساسية التالية: (Ruben, 2002, 12-13)
- وعى الأفراد داخل المؤسسة التعليمية بالرؤية، والرسالة الخاصة بها، والأهداف الإستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها، والتطلعات المستقبلية الخاصة بها.
- وجود قيادة فعالة قادرة على إدارة عملية التميز ودفعها إلى الأمام، وعمليات الحوكمة على جميع المستويات مع وجود آلية للتغذية الراجعة وعمليات المراجعة المستمرة.
- التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة ووضع الخطط والتوجهات التي يتم ترجمتها إلى أغراض واضحة يمكن تحقيقها من خلال برامج محددة لضمان كفاءة استغلال الموارد المتاحة، وفاعلية العمليات.
- تحديد وتوثيق نقاط القوة الخاصة بالمنظمة، وتحديد أولويات التحسين والمجالات التي يحتمل أن تحتاج إلى فرص للتطوير.
- التركيز على الاحتياجات، والتوقعات، والتصورات، ومستوى رضا المستفيدين كمدخلات أساسية لتطوير البرامج والخدمات والعمليات.
- استخدام برامج ذات جودة عالية وخدمات تتوافق مع رؤية ورسالة المؤسسة التعليمية.

وبناء على ما سبق ، يمكن تعريف التميز الأكاديمي بأنه: نهج استراتيجي وفلسفة تؤسس لترسيخ مجموعة من المفاهيم والقيم الأساسية والممارسات التي تساعد على توفير إطار عمل مشترك يوجه نحو تحقيق السبق والتفوق وبالتالي جعل الإبداع والابتكار سمة أساسية تدعم القدرة التنافسية للجامعة في عالم متغير . وتزداد أهمية هذا النهج خاصة فيما يتعلق بالدراسات العليا أحد أهم محكات التميز في المؤسسة الجامعية.

٢- فلسفة التميز الأكاديمي :

يستند التميز إلى فلسفة وأيديولوجية لها أسس ومبادئ تسعى لتثبيت ثقافة التفوق والسعي المستمر والجهود المتواصلة لتحقيق الأفضل، وفي واقع الأمر فإنه إذا ما توافرت مدخلات التميز، وإذا ما تم القيام بالعمليات الفكرية والإدارية على الوجه الأكمل وبأكثر فعالية، فإن مخرجات منظومة التميز تتحقق من خلال رضا العملاء، وارتفاع القدرة التنافسية للمنظمة. (عبد الحميد، ٢٠١٤، ٢٣٩)

وطبقاً لفلسفة التميز فقد تغير مفهوم النجاح لدى المنظمات؛ فبعد ما كان النجاح هدفاً منشوداً أو غاية مطلوبة تسعى المنظمة للوصول إليها، أصبح النجاح في عالم التميز اليوم عبارة عن إدراك القيمة التي تنتج كافة العلاقات المؤثرة وقياسها على مستوى المنظمة بكافة أبعادها، ومن ثم القدرة على اتخاذ القرارات الضرورية لإحداث التوازن بين متطلبات العملاء، والعاملين، والمستثمرين، والمجتمع، وهو ما يعنى تغير مفهوم النجاح من مجرد هدف إلى نهج متكامل يجب تنبيهه لإحراز التميز. (الرشيد، ٢٠٠٤، ٢٣)

وانطلاقاً من ذلك فقد حدد (القطب، ٢٠٠٨، ٣٩-٤١) بعض المنطلقات التي تقوم عليها فلسفة التميز في التعليم الجامعي، تتمثل أهمها فيما يلي:

- الوظيفتين الأساسيتين للجامعة هما تحرير الإنسان من كل القيود التي تحول دون إبداع رأيه أو أعمال عقله ، وتعظيم اسهاماته في تنمية المجتمع.
- تطوير التعليم الجامعي لتحقيق التميز لا بد أن يكون وفق نظرة شمولية ، تتناول مكوناته ومؤثراته الداخلية والخارجية.
- تحقيق التميز يتطلب ثقافة جديدة تقوم على فكرة الأخذ بالمعرفة الكلية بدلاً من الاختزال ، والتحول من ثقافة الاجترار والتكرار إلى ثقافة الإبداع والابتكار، والأخذ بثقافة الترابط والتفاعل بدلاً من التفتت والانعزال، والارتباط بتحسين الأداء القائم على التقويم.
- تطوير التعليم الجامعي حتى يصل إلى التميز لا بد وأن يكون مستمر يرافقه جهد فكري تأملي تأصيلي يحدد غاياته ويرسم مستقبله.
- تحقيق التميز في التعليم الجامعي يتطلب القدرة على إعادة قراءة الماضي من منظور المستقبل، والقدرة على التخطيط، واتخاذ القرارات في ضوء التوقعات المستقبلية وامتلاك إرادة التغيير .
- الترابط بين التعليم الجامعي المتميز وبين سوق العمل والإنتاج يزداد وثوقاً بمقدار ما تقترب مؤسساته من مؤسسات الإنتاج وقطاع الأعمال.

- تحقيق التميز في التعليم الجامعي لم يعد ترفاً أو لغواً تربوياً ، بل أصبح ضرورة لكل من الفرد والمجتمع لتحقيق التنافسية وتطوير القدرات البحثية والإبداعية.
- وثمة وجهة نظر أخرى حول المنطلقات الفلسفية للتميز الأكاديمي حيث يطرح (حسين، ٢٠١٥، ٥٤-٥٥) مجموعة من المنطلقات الداعمة لفلسفة التميز في الأداء الأكاديمي والمبررة لضرورة التوجه لفكر التميز، وتمثل أهم هذه المنطلقات فيما يلي:
- ينطلق مفهوم التميز في التعليم الجامعي من رؤية استراتيجية وثقافة وإدارة داعمة للتغيير، وقدرة على ترجمة المعايير إلى ممارسات متميزة بالتعاون مع جميع المستفيدين.
- يمكن تميز مؤسسات التعليم الجامعي وقوتها في مواكبتها للتغيرات العالمية، والاستفادة منها بقدر ما يخدم سياستها في التعليم، والبحث العلمي، والتدريب وبما ينعكس إيجابياً على جميع المعنيين وأيضاً الإسهام في تطويرها.
- يتطلب تحقيق التميز في الأداء الجامعي مواءمة الأجهزة التنظيمية والتكامل بينها، والتحول من ثقافة التكرار إلى ثقافة الإبداع والابتكار.
- إن تحقيق التميز أصبح ضرورة لازمة للفرد والمجتمع، ويعتمد على الشراكة الفاعلة لتحقيق الجودة والتنافسية وزيادة القدرة الإنتاجية وهي هنا المنتج المعرفي.
- يعتمد تحقيق التميز على تحقيق توازن النتائج، وإضافة قيمة للعملاء، وإدارة جماعية للنجاح، ورعاية الإبداع والابتكار، وبناء الشراكات، وتحمل مسئولية المستقبل.
- إن التعليم الجامعي المتميز هو الأداة القوية والداعمة الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي، والرخاء الاجتماعي، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة .
- إن وصول الجامعة إلى التميز يعني تحقيق درجة عالية من النضج في الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية دون إهدار.

وانطلاقاً من دلالات فلسفة التميز ومنطلقاتها الفكرية وفي إطار مراعاة التغيرات العالمية المتسارعة في جميع المجالات وضع (القطب، ٢٠٠٨، ٤١-٥١) عدة مبادئ تشير بالأساس لعدة معايير فكرية وفلسفية لضمان التميز في التعليم الجامعي وهي كما قدمها تتمثل الاستقلالية، والحرية الأكاديمية، والإنتاجية، والتعددية المعرفية، والمستقبلية، ومجتمع التعلم، وتجدد المعارف والخبرات، والابتكارية في أساليب التدريس، ونمط إداري متميز، وشراكة مجتمعية، القابلية للتغيير وإعادة الهيكلة، والافتراضية، بالإضافة إلى معايير أخرى كمعايير إدارة المعرفة، والكفاءة، وتطوير الأداء، والإنجاز الأكاديمي وهي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمعايير السابقة بل ويعتمد تحقيقها على تحقيق المعايير السابقة.

خلاصة القول، وفي ضوء ما تم عرضه، تطرح الباحثان إطاراً فلسفياً يستند إليه في تحقيق التميز الأكاديمي للدراسات العليا بناءً على الفهم العام لفلسفة التميز ويتشكل هذا الإطار بناءً على عدة نقاط أساسية تتمثل فيما يلي:

- التميز يعبر عن فلسفة شاملة فمفهومه لا يتجزأ وتحقيقه لا يتعلق بجانب ولا يتوقف عند مرحلة ، وعليه فإن التميز يتطلب التخطيط والإعداد والجهد المتواصل من جميع الفاعلين لتحقيقه وجعله سمة لكل الجوانب والأبعاد التي تشملها أى منظومة ، ولا يتوقف الجهد عند تحقيق مستوى من التميز، بل عليها أن تعمل من أجل استدامته.
- التميز الأكاديمي يستند إلى فلسفة متكاملة تعتبر موجه لكل ما يجرى في المنظومة التعليمية من فعاليات، وسمة أساسية تتصف بها كافة المدخلات والعمليات والمخرجات، وعليه تقوم فكرة التطوير لتحقيق التميز المنشود على الأخذ بفلسفة التكامل فى تطوير النظم التعليمية وما يتبعها، وهذا التكامل يرتبط بتحقيقه على مستوى التكامل بين المكونات الداخلية والخارجية لمنظومة الدراسات العليا وكذلك التكامل بين المكونات الداخلية ومدخلات وعمليات ومخرجات.
- تنطلق فلسفة التميز الأكاديمي من ضرورة البدء من الواقع ومن خلال تحليل نقدي لكافة منظومة الدراسات العليا وإعادة تنظيمها لتحقيق التكامل والانسجام بين كافة المدخلات، وتشجيع الإبداع والتميز في كل العمليات وفق رؤى ومعايير عامة تضمن التميز فى كافة المخرجات مع بروز سمة الإبداع والتفوق والسبق.
- أن طالب الدراسات العليا هو نقطة البداية في فكر التميز ومنه الانطلاق في تحديد النتائج المستهدفة من تحليل رغباتهم واهتماماتهم، وهو نقطة النهاية أيضا حيث يكون مدى رضاه عن المنظومة التعليمية وخدماتها هو الفاصل في الحكم على تميزها، وبذلك تتوافق فلسفة التميز الأكاديمي في أساسها الفكري مع فلسفة الجودة الشاملة فى التعليم من أجل تحقيق وتميز المخرجات التى تصبح هدف استراتيجي للمؤسسة التعليمية تعمل كل ما في وسعها لتحقيقه.
- تنمية القدرات المحورية من طاقات وإمكانات هى أساس للتميز الأكاديمي الذى تقوم فلسفته على الاهتمام بالكشف عن القدرات المحورية داخل منظومة الدراسات العليا وتنميتها كوسيلة لتحقيق السبق والتفوق والتميز فى الفكر الإنسانى؛ وذلك من خلال إنتاج معرفة متميزة واستثمارها.

٣- محددات التميز الأكاديمي:

مما لا شك فيه أن محددات التميز والإبداع فى مؤسسات التعليم العالى كثيرة ومتراطة منها ما هو ثقافى ومنها ما هو هيكلى، غير أن تلك المحددات مترابطة ترابطاً عضوياً متكامل معاً لوضع الإطار العام الذى يعمل فى ظله التميز ليكشف عن تجربة إنسانية متنامية تحدد بها الجامعة أو القسم الأكاديمي المكانة التنافسية . ويشير البحث إلى أهم محددات التميز الأكاديمي فى الدراسات العليا ممثلة فى: (ثقافة التميز ، إدارة التميز ، تميز الموارد البشرية الأكاديمية، تميز البرامج) ويمكن إيضاحها كما يلى:

أ- ثقافة التميز :

لا يعتمد تميز الأداء الأكاديمي في الجامعات - فقط - على تجويد المدخلات والكفاءة والفاعلية في العمليات، واتخاذ الإبداع والابتكار منهجاً وأسلوباً، والتكيف الفعال مع المتغيرات العالمية، بل يعتمد أيضاً على امتلاك منظومة ثقافية وأخلاقية تدعم المصلحة العامة على المصلحة الفردية بما يؤدي إلى مخرجات متميزة تضمن بقاء المؤسسة الجامعية في ساحة المنافسة بل وقيادة المجتمع نحو التقدم والرقى. (حسين، ٢٠١٥، ٤٩)

فالسعى نحو تحقيق التميز الأكاديمي يتطلب ثقافة خاصة تدعم الأخذ بالمعرفة الكلية بدلاً من الاختزال، والتحول من ثقافة الاجترار والتكرار إلى ثقافة الإبداع والابتكار، والأخذ بثقافة الترابط والتفاعل بدلاً من التفتت والانعزال، والارتباط بتحسين الأداء وليس بالتقويم فقط، والتشجيع على الاختيار وحرية الاختلاف في إطار تعليم متميز ومكفول للجميع. (القطب، ٢٠٠٨، ٤٠).

ويرتبط التميز الأكاديمي بالبيئات الاجتماعية والثقافية والسياقات السياسية والاقتصادية التي تنشأ بها، كما يرتبط بثقافة الأفراد المسؤولين عن قيادة العملية التعليمية، وكيف يقومون بتحديد مؤشرات التميز من خلال مجموعة من المدخلات والمخرجات، حيث تؤثر تلك الثقافة على نوعية المدخلات ومدى قدرتها على التقدم الدوري لتحقيق أفضل المخرجات وتحقيق الأهداف المتوقعة. (Brusoni & et al, 2014, 20)

ومن ثم، فإن تغيير ثقافة العاملين بالمؤسسات الأكاديمية أمر لازم واستباقي لتحقيق التميز ويقصد بذلك أن يصبح منهج التميز والجودة القائم على التحسين المستمر، والعمل ضمن فريق ثقافة سائدة في المؤسسة، مع توحيد المفاهيم والقيم على نحو يؤدي إلى سهولة التعامل فيما بينهم عند وضع استراتيجية التميز للمؤسسة وتطبيقها (المليجي، ٢٠١٦، ١٢٠) وعليه، فإن دعم المسؤولين عن أنظمة التعليم العالي لثقافة التميز يعد مدخلاً للتجديد والإبداع والابتكار، وتجديد الأداء وتميزه من خلال العمل في فرق جماعية والتدريب والتنمية المستمرة كمسارات أساسية للدعم والتعزيز والتميز. (أبو نعيم؛ وآخرون، ٢٠١٦، ٤٨٠)

وثقافة التميز تعنى في الأساس امتلاك المقومات التي تعلى من قدرة المنظمات المبحوثة وقابليتها لاستغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل من مثيلاتها، ومن قدرتها على ممارسة نشاطاتها وفق أفضل المعايير المتعارف عليها، ولهذا تم وضع مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على ثقافة التميز وتمثل في: (العلبي؛ والكساسبة، ٢٠١٣، ٢٣٠ - ٢٣١) (جواد؛ والخرشة، ٢٠٠٨، ١٤١-١٤٣)

- الجدارات الأساسية: وهي مزيج من القدرات التي يصعب تقليدها والتي تدفع المنظمات إلى التميز عن مثيلاتها وتنقسم إلى نوعين: جدارات (فردية) والتي يمتلكها الأفراد وتجعلهم يشاركون في الرؤى والأهداف والتوجهات المستقبلية، وجدارات (تنظيمية) وتعود إلى المنظمة نفسها وتأتي مضمنة في العمليات وأنظمة المنظمة المنغمسة بكل أعضائها وتراكيبيها، وتميل للبقاء حتى عندما يترك الأفراد المنظمة.

- المسؤولية الاجتماعية: وهي مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة الخارجية عبر الشفافية والأخلاقيات المتناسقة مع فكر التنمية المستدامة، إلى جانب الاهتمام بإيجاد التناسق والترابط بين القيم الأخلاقية والممارسات المهنية للمؤسسة.
- قيمة العمل: وهي التي تدعم قدرة المنظمة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات ومتطلباتها، وعلى وضع أهداف واضحة ومفهومة تدعم تقديم مالا تستطيع المنظمات الأخرى تقديمه وتوفير مستلزمات العمل كافة.
- وفى واقع الأمر، فإن ثقافة التميز ليست مجرد إجراءات ولوائح وتشريعات ولكن يجب أن يتم دعم المنظومة القيمية عبر أطر إجرائية ملموسة تساعد على التزام جميع العاملين بها كأهم مقومات الأداء المؤسسى الموصوف بالتميز ومن أهمها: (حسين، ٢٠١٥، ٤٩)
- مراعاة قيم المنظمة والمجتمع وأخلاقيتهما: ومنها على سبيل المثال، العدالة، والمساواة، والنزاهة، والموضوعية، والمشاركة، والديمقراطية، والأمانة.
- الالتزام بالمبادئ والقيم الإدارية ومنها: تقسيم العمل، والسلطة، والمسئولية، والنظام، ووحدة التوجيه، ومكافأة الأفراد، والمساواة، والتعاون وغيرها
- الفاعلية : بمعنى تحقيق النتائج أو الوصول إلى الأهداف، وحسن اختيار العناصر الملائمة لتحقيق النتائج المقررة، كما تشير إلى إنجاز العمل المطلوب.
- الكفاءة: بمعنى حسن الاستفادة من الموارد المقرر استخدامها، كما تشير إلى الإنجاز فى عمل ما بالشكل الصحيح و صفرية الأخطاء قدر الإمكان.
- الإبداع والابتكار: من خلال تبني ثقافة التجديد والتغيير والإبداع والابتكار فى العمل .

خلاصة القول، إن ثقافة التميز تعد إحدى الركائز الأساسية المنوط بها دعم تميز أداء المنظمة ككل، إذ من المتوقع أن تؤدي دوراً محورياً فى تعزيز القيم والمعتقدات والسلوكيات لدى جميع العاملين. وبالتالي تمثل أحد المحاور الرئيسة الداعمة نحو تحقيق التميز واستدامته، وهو ما يعنى أنه لا يجب الاهتمام بالجوانب المادية فقط لعمليات التطوير بل يجب دعم ثقافة التميز، ورغم أن دعم هذه الثقافة ليس بالأمر اليسير، إلا أنه يجب أن يكرس لها الجهود اللازمة لضمان نشرها واستدامتها .

ب- إدارة التميز :

بدأت المؤسسات الاهتمام بمفهوم "إدارة التميز" بهدف التكيف مع بيئتها الخارجية، وبالتالي قدرتها على الصمود أمام المنافسة القوية والحادة التي تواجهها من مثيلتها فى بيئة الأعمال، وتعد إدارة التميز بمثابة فلسفة تسيير حديثة يعود الفضل فى ظهورها إلى بروز التنظيمات التي أخذت على عاتقها مهمة البحث على أنجح الطرق للارتقاء بأداء المنظمات وتطويرها وصولاً إلى مستويات ترضى مختلف الأطراف من ذوى المصلحة فى المنظمة، وجعلت ذلك بمثابة الهدف الرئيس من وجودها. (الرشيد، ٢٠٠٤، ٢٣)

وقد برز مفهوم إدارة التميز للتعبير عن الحاجة إلى مدخل شامل يجمع عناصر ومقومات بناء المؤسسات الجامعية على أسس متفوقة تحقق لها قدرات عالية في مواجهة المتغيرات والأوضاع الخارجية المحيطة بها، وإدارة التميز هي: تلك الأنشطة التي تجعل المنظومة الجامعية متميزة في أدائها عن باقي الجامعات المنافسة؛ وذلك من خلال توظيف القدرات والموارد المتاحة توظيفاً فعالاً ومتميزاً بشكل يجعلها متفوقة ومتفردة، وينعكس ذلك على كيفية التعامل مع العملاء سواء الداخلي أو الخارجي، وكيفية أداء أنشطتها وعملياتها، وكيفية تصميم وإعداد سياساتها واستراتيجياتها الإدارية والتنظيمية. (السلمي، ٢٠٠٢، ٢٢)

هذا، ويستند مفهوم "إدارة التميز" إلى إطار فكري واضح يعتمد على التكامل والترابط الذي يرى الجامعة على أنها منظومة **Systemic Thinking** ويلتزم بمنطق التفكير المنظومي متكاملة تتفاعل عناصرها وتتشابك عملياتها، ومن ثم تكون مخرجاتها محصلة لكافة قدراتها، وعليه فإن إدارة التميز هي القدرة على تنسيق عناصر المؤسسة وتشغيلها بطريقة متكاملة ومترابطة لتحقيق أعلى معدلات الفاعلية، والوصول إلى مستوى المخرجات الذي يحقق توقعات المستفيدين. (السلمي، ٢٠٠٢، ٢١) (عبد الغفار؛ وهام، ٢٠١٣، ٣٩). ووفقاً لهذا المفهوم تنتج إدارة التميز باعتبارها مدخلاً معاصراً لتطوير الجامعات للوفاء بمتطلبات التميز في الأداء (Kristensen, 2001, 19- 27) عن تفاعل العناصر الأربعة التالية:

- الإدارة: والتي تقوم بعمليات القيادة للمنظمة وتحديد استراتيجياتها، ومستويات الأداء المرجوة.
- الأفراد: وهم مسئولون عن إدارة وتوجيه السلوك التنظيمي بالمنظمة من أجل تحقيق رضا العاملين.
- النظم: وتشمل النظم المرتبطة بالموارد والعمليات التشغيلية التي يتم من خلالها أداء مهام المنظمة.
- النتائج: وتتمثل في تحقيق رضا العملاء والمستفيدين عن أداء المنظمة، وتحقيق مخرجات ذات جودة عالية.

وقد ربط الباحثين بين مفهوم إدارة الجودة الشاملة ومفهوم إدارة التميز، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت تلك العلاقة، فهناك دراسات أوضحت أن المفهومين مترادفين مثل دراسة (ناصر، ٢٠١٤) والتي أشارت أن التميز والجودة وجهان لعملة واحدة، حيث تعد إدارة التميز التطبيق الحقيقي لمفاهيم وتطبيقات إدارة الجودة الشاملة، والبناء عليها والاستمرار في تطويرها وصولاً إلى مستوى عال في نوعية المخرجات التي تقدمها المؤسسات، وهي تنتج عن حالة من الفهم والافتتاح الكامل من قبل الإدارة بضرورة البناء على مفاهيم وتطبيقات إدارة الجودة الشاملة، من أجل التحقيق الأمثل للأهداف المشتركة، والوصول إلى مرحلة متقدمة في إرضاء كافة أصحاب العلاقة.

كما يرى البعض أن إدارة التميز من النتائج المتحققة للتطبيق الناجح لإدارة الجودة الشاملة، وقد أكدت بعض الدراسات على هذا الفهم للعلاقة بينهما، حيث أوضحت دراسة

(درويش، ٢٠٠٨) أن تطبيق المنظمة لإدارة التميز يعنى الانتقال إلى الأداء رفيع المستوى الذى تتوافر فيه معايير الجودة بأعلى مستوياتها، وتتحقق من خلاله أهداف المؤسسة فى ظل منظومة عمل يتوفر فيها الحد الأمثل من التناغم والتوافق بين عناصرها المختلفة، والتدفق الصحيح للمعلومات بين قطاعاتها، وأشارت دراسة (سهمود، ٢٠١٣) إلى أن العلاقة التى تربط إدارة الجودة الشاملة بإدارة التميز تتمثل فى كون الأولى أحد معايير تقييم التميز وهى أحد متطلبات تحقيق التميز.

وتؤكد الدراسة الحالية أن إدارة التميز نتيجة لاحقة لإدارة الجودة الشاملة بالمؤسسات التعليمية، أى لا بد من تحقيق معايير الجودة الشاملة أولاً حتى تتميز المؤسسة فى أدائها، وهذا يحتم على المؤسسة ضرورة تقييم أدائها، ومراجعة نتائج أعمالها، ومقارنتها بنتائج مرجعية حتى تصل إلى التميز، أما إدارة الجودة الشاملة فإن التقييم فيها يتم على مستوى تقييم مدى توفر المتطلبات والمبادئ الأساسية لتحسين الأداء .

وبصفة عامة تؤكد إدارة على أن التميز فى الأداء يتحقق من خلال الدور الفاعل للقيادات الأكاديمية، فهى التى تقوم بصياغة وتوجيه السياسات، والاستراتيجيات، والموارد البشرية، وتدير مختلف العمليات التى تهدف إلى التميز فى الأداء، من خلال دعم مشاركة وفاعلية أعضاء هيئة التدريس أنفسهم فى التطوير، كما تنسق القيادات بين مختلف الموارد المتاحة بالجامعة، وتحفز إقامة العلاقات مع الأطراف الخارجيين، وتصوغ كل ذلك فى عمليات تنتهى إلى تحقيق نتائج الأداء المتميز للجامعة. (Dubas & Nijhawan, 2005, 12) ، وبالتالي، تقوم القيادة القوية بدور هام فى دعم تحقيق التميز الأكاديمى من خلال قدرتها على توحيد الآراء المختلفة فى المجتمع الأكاديمى عبر دورها فى بناء ثقافة داعمة للتميز من القاعدة للقمة، وتجميع مختلف العناصر الداعمة والموارد التى يمكن من خلالها التحرك نحو التميز. (Wang & et al, 2011, 41)، وبذلك تتطلب إدارة التميز إحداث تغيير جذرى فى المناخ الثقافى والتنظيمى السائد داخل الجامعة، ووجود هياكل تنظيمية مرنة تناسب متطلبات الأداء المتميز، كما تحتاج إلى التدريب المستمر على كيفية بناء ثقافة التميز .

وفى ضوء ما سبق، يتضح أن إدارة التميز بالجامعات المصرية تعتمد على إدارة العمليات والأنشطة التى تدفع المؤسسة بقوة نحو تحقيق التميز فى الأداء؛ وذلك من خلال توظيف القدرات والموارد المتاحة توظيفاً فعالاً ومتميزاً، إلى جانب إدارة الموارد البشرية بكفاءة عالية من خلال توحيد الإطار الثقافى الداعم لتميز المؤسسة ككل بشكل يجعلها متفردة وسباقة على منافسيها فى نفس المجال، وينعكس ذلك على كيفية استجابتها للمجتمع الخارجى، وكيفية أداءها لأنشطتها، وعملياتها، وإعداد سياستها، واستراتيجياتها، وخططها المستقبلية.

ج- تميز الموارد البشرية الأكاديمية :

تواجه الجامعات اليوم مطالب عدة فرضتها التطورات الحديثة، فعليها الارتقاء بمستوى وكفاءة وجودة الأداء بها لتحقيق التميز فى نتائجها المستهدفة؛ وذلك من خلال تطوير عناصرها البشرية الأكاديمية، والبحث عن كيفية تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية فى تحقيق التطوير والتميز للمنظمات.

وترجع أهمية العنصر البشري إلى أنه متخذ القرار، وهو المسئول عن التجديد والابتكار، كما أنه وسيط التعلم في المنظمة، والعنصر الحاكم في اتخاذ القرارات، وبالتالي الاسترشاد به في تقييم أداء المؤسسات وتحقيق التطوير والتحسين المستمر في المؤسسات المعاصرة التي تسعى لتحقيق التميز. (البحيصى، ٢٠١٤، ٣٥)، ويعد الأستاذ الجامعي المسئول عن تحقيق أهداف الجامعة ودعم أدائها وتوجيهه نحو التميز، ويأتي ذلك مع طرح رؤى وتوجهات تعتبر عضو هيئة التدريس محور التجديد والتطوير، حيث تتزايد أدواره الجديدة ليصبح مرشداً لمصادر المعرفة، ومنسقاً لعمليات التعلم، ومقوماً لنتائجه، وموجهاً إلى ما يناسب قدرات المتعلم وميوله، وعليه يتوقف تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من أن يعلموا أنفسهم باستمرار، وبذلك يتحقق التميز في المنظومة الجامعية. (أوزى، ٢٠٠٥، ٧٧)

غير أنه مع تعدد الأدوار الملقاة على عضو هيئة التدريس كمحور التجديد والتطوير في الدراسات العليا، يمكن تحقيق تميز أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من خلال ما يلي:

- (الحازمي، ٢٠١٤، ٢٥-٢٦) (أبونعير، ٢٠١٦، ٤٨٧)
- توافر معايير علمية يتم من خلالها التقويم والحكم على الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ورفع تلك المعايير بشكل تدريجي.
- توفر مناخ جيد يعزز روح الريادة والإبداع، ويسهم بشكل فعال في تشجيع أعضاء هيئة التدريس لرفع كفاءة أدائهم بشكل مستمر.
- المراجعة المستمرة والدورية لأداء أعضاء هيئة التدريس ورصد فجوات الأداء، ووضع خطط التحسين.
- السعى لزيادة وتحسين الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- تعزيز الجدارات المهنية الفردية من خلال إكسابهم المعارف والمهارات والقدرات التي تمكنهم من تشارك الرؤى والأهداف والتوجهات المستقبلية، وتطوير أساليب العمل .
- التواصل الأكاديمي مع الطلاب والذي يعد عملية ديناميكية مستمرة وهادفة يتم من خلالها التفاعل بين عضو هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا؛ وذلك بهدف الوصول إلى فهم مشترك بين جميع العناصر المشتركة في الموقف التعليمي.
- الإنجاز الأكاديمي ومؤشرات الجودة البحثية والتي تظهر في مدى مراعاة قضايا المجتمع وتوقع التطورات في بيئة العمل، والاهتمام بطرق إدارة المشروعات البحثية.
- جودة الأداء الأكاديمي ويقصد به فاعلية الممارسات التدريسية التي تحدث بين عضو هيئة التدريس والطلاب لتؤصل مهارات التفكير والتعلم الذاتي .
- تحقيق درجة من الإستقلالية التنظيمية التي تتحقق المرونة في أداء أعضاء هيئة التدريس سواء في الدراسة أو البحث العلمي بما يواكب المتطلبات المفروضة على الجامعات.
- تيسير فرص اشتراك عضو هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات المحلية والدولية في التخصص الأكاديمي مما يزيد من النمو المهني لعضو هيئة التدريس.

وبصفة عامة يرتكز تميز عضو هيئة التدريس داخل الجامعة على مجموعة من الدعائم الأساسية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- الاحتراف الأكاديمي: ويعد الاحتراف الأكاديمي العملية المنظمة التي يؤدي عضو هيئة التدريس من خلالها واجباته المهنية والعلمية على نحو فعال ومؤثر، ويعتمد فيه على الكفاءة والتميز العلمي والسعي لتطوير قدراته ومهارته والتحلى بأخلاقيات العمل الجماعي، ويتحول العمل الجامعي إلى مهنة يرتبط أدائها بأستاذ الجامعة دون غيره، حيث ينفرد إلى الأداء الأكاديمي المتميز وبكل نشاط له علاقة بمهامه الأكاديمية داخل وخارج الجامعة. (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢، ١١٩)
- التمكين الوظيفي: يعد التمكين عاملاً مهماً لتنمية الإبداع لدى العناصر البشرية الأكاديمية، فهو عنصراً حاسماً في مجال تنظيم الأفراد ودفعهم نحو التميز في الأداء، حيث يعتبر فرصة مناسبة لتطوير المهارات وإطلاق الطاقات الإبداعية، فهو يشعر الأفراد بالمسئولية والرضا عن الإنجاز، كما يمنحهم سلطة واسعة في تنفيذ مهامهم ويزيد الصلة بينهم، فالتمكين وسيلة تحفيزية لدفع أداء الأفراد نحو التقدم والتميز (صوام، ٢٠١٧، ١٨).
- التنمية المهنية المبنية على الجدارات: وهي نظام لتدريب أعضاء هيئة التدريس يكتسب من خلاله المعارف والمهارات التدريسية والاتجاهات التي تسهم في رفع مستوى جودة أدائه، وتشير إلى تجاوز المستويات الفائقة للأداء. كما أنها لا تنحصر فيما هو داخل الإطار المحدد للعمل مثل التعامل مع الطلاب داخل قاعات المحاضرات، بل تتعداه إلى العلاقات التي تتطلبها الوظيفة مع مختلف الأطراف داخل وخارج المجتمع الجامعي مما يتيح ميزة تنافسية للجامعة من خلال تركيز الاهتمام على رأس المال البشري بتحديد المعارف والمهارات التي تتوافق مع المهام الوظيفية (أحمد، ٢٠١٣، ٦٨٣).

هذا، ولا يمكن إغفال تميز الطلاب كأهم مدخلات العملية التعليمية، فهم الجوهر الذي يبنى عليه محاور الأداء الجامعي، والعنصر الفاعل الذي يأتي كنتيجة للتفاعل والتكامل بين عناصر المنظومة الجامعية، ولهذا يعد النجاح الأكاديمي الذي يحققه الطالب أمراً مهماً للطالب والمؤسسة التعليمية التي يتخرج منها، لأن الطالب يحقق طموحه المهني والاجتماعي والاقتصادي من خلال تعليمه الأكاديمي المتميز، بما ينعكس على الكفاية الداخلية للجامعات التي تقاس من خلالها مخرجاتها بالنسبة إلى مدخلاتها. (حياصات؛ وآخرون، ٢٠٠٩، ٢٩٣)

وفي إطار التغيرات العلمية والمعرفية المتجددة، ولتحقيق التميز في المنظومة التعليمية، لابد من انتهاز صيغ تعليمية مناسبة تمكن الطالب من مفاتيح المعرفة، وتزوده بقاعدة عريضة من المعارف والخبرات التي تيسر له النمو المعرفي، كما تقتضى التغيرات السريعة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة أن يقوم التعليم بإعداد الطلاب إعداداً ينمى القدرات والاستعدادات التي تمكنهم من مواجهة المشكلات التي يطرحها واقعهم الجديد. (أوزي، ٢٠٠٥، ٧٥) كما ينبغي أن تهبط عملية إدارة التميز الأكاديمي بالجامعات الفرص أمام الطلبة للمشاركة في صياغة خطط المناهج والهدف منها، فالطلاب هم أصحاب المصلحة الحقيقيين، لأن الجامعات

بنيت من أجل تقديم الخدمة التعليمية لهم وإعدادهم على المستويين الفكري والمعرفي للمستقبل.

وتمتاز الدراسات العليا التربوية بقبولها- في معظم الأحوال- للطلاب المتميزين، وهنا ينبغي الإشارة إلى أنه على الرغم من كون شمول الطالب الجامعي بنظام التميز أو الإبداع في الجامعة فإن هذا النظام يعتبر بحد ذاته حافزاً أساسياً له للاستمرار في الدراسة وتطوير إمكانياته ومواهبه، وتعميق تميزه، إلا أن وجود حوافز واضحة لهذه الشريحة المهمة في المنظومة الجامعية سيؤدي دوراً كبيراً في تطوير الإبداع ونشر ثقافته. (توفيق، ٢٠٠٥، ٥٩) وبناء على ذلك يجب أن يوجه الاهتمام نحو وضع آلية مقننة لاختيار طلاب الدراسات العليا ووضع المعايير التي تسهم في دعم منظومة التميز.

د- تميز البرامج الأكاديمية :

تسعى المؤسسات والأقسام الأكاديمية المتميزة بتصميم البرامج وإدارتها وتطويرها لتقديم أفضل الخدمات للطلاب والمجتمع، وذلك بغرض دعم السياسات والاستراتيجيات الداعمة للتميز، وكذلك إيجاد الرضا التام للمستفيدين، وتطوير الخدمات وفقاً لاحتياجات المستفيدين وتوقعاتهم. (حسين، ٢٠١٥، ٨٧) فالنهوض بالمؤسسات التعليمية والأقسام الأكاديمية وجعلها دائمة العطاء والتطور يكون عبر برامجها الأكاديمية وخططها الدراسية العلمية والعملية، وإدانة تميزها وفق معايير التميز والجودة الوطنية والعالمية، وهنا لا بد من تحديد الأولويات الأساسية، ومعالجة التحديات التي تواجهها للحاق بركب التغيرات المتسارعة، وهو ما يتطلب إجراء مراجعة شاملة ودورية للبرامج الأكاديمية والخطط الدراسية لضمان مواءمتها مع احتياجات السوق ومتطلبات التنمية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٤، ١١)

وترجع أهمية تحقيق التميز في برامج الدراسات العليا إلى الفوائد والمزايا الاستراتيجية المتوقعة التي تعود على تلك البرامج عند تحقيق القدرة التنافسية لها ومن هذه الفوائد والمزايا الاستراتيجية: (النجدي، والعضوي، ٢٠١٣، ١٩)

- تحقيق ميزه نسبية مستدامة من خلال استثمار الموارد البشرية مع الحفاظ على ذلك.
- كسب ميزة تنافسية دائمة ومستمرة في رفع وتحسين جودة المخرجات التعليمية.
- تقديم كل ما هو جديد ومحفز لخلق روح التميز والإبداع في المنظومة التعليمية.
- اعتماد أكثر من استراتيجية للتميز كاستراتيجية التميز بالموارد البشرية أو الخدمات أو الاستشارات أو التنوع في المخرجات.
- تحقيق التميز في توظيف التكنولوجيا الحديثة وهو ما يحقق لها التكيف .
- تحقيق قيمة مضافة للجامعة من خلال الاعتماد على سلسلة القيمة للأنشطة والعمليات الرئيسية والمساندة.
- تلقي الدعم المستمر لإجراء التحسينات والتطويرات في كل العمليات وبكل الأنشطة.

- التوسع المستمر الدائم فى البرامج الداعم لتحقيق الميزة التنافسية وتقديم الأفضل ومواكبة التغييرات العالمية .

فقد دفعت متطلبات التنافسية العالمية برامج الدراسات العليا إلى ضرورة التحول من إطار الأداء التقليدي إلى الأداء المتميز القائم على تحقيق معطيات وقيم التقدم، ذلك أنه الأداء المخطط الذى يستهدف تنمية معارف ومهارات الخريجين، وربطهم بالواقع العملى لمقابلة احتياجات التميز لتلك البرامج التى تسعى للتطور وتعزيز الميزة التنافسية. بالإضافة لتميزهم لدعم وتحسين العلاقات مع المجتمع المحلى والعالمى؛ وذلك من خلال عدة وسائل كالأبحاث والمشاريع المشتركة وتقديم الخدمات الاستشارية بما يحقق التميز لبرامج الدراسات العليا. (النجدى؛ والعضى، ٢٠١٣، ١٩)

وقد قدم (Little, B & et al, 2007, 29-30) وصفاً للبرامج الدراسية الساعية نحو التميز، حيث وضعوا لها بعض السمات الأساسية التى يجب أن تتسم بها إذا كان من الممكن اعتبارها برامج متميزة ومنها:

- وجود أهداف واضحة ومحددة وإجرائية قابلة للتنفيذ، ويشترك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى وضعها.
- تغطى موضوعات متعددة، كما تتسم بالمرونة، وتتطابق الموضوعات مع الأهداف والغايات الخاصة بالتعلم.
- تمكن الطلاب من تطوير مجموعة واسعة من المهارات الفكرية والبحثية ذات الصلة بموضوعات الدراسة.
- ترتبط أساليب تقويم التقدم الدراسى للطلاب بأهداف البرامج الدراسية، وتشمل تقديم التغذية الراجعة فى الأوقات المناسبة.
- وجود نظم نشطة لجمع ودراسة التغذية الراجعة من الطلاب، واتخاذ إجراءات مناسبة بشأن التغذية المرتدة لتلك البرامج الدراسية.
- يشترك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى تقييم البرامج الدراسية وتحديد نقاط القوة والضعف.

وعلى ذلك فإن التميز فى البرامج الأكاديمية يمكن أن تتحقق من خلال التركيز على ستة مجالات، يتناول المجال الأول أهداف البرنامج وما يحتويه من قيم ومهارات ونتائج متوقعة، وأيضاً مجال المناهج والمقررات التى تزود الطلاب بالمعارف والمهارات والكفايات بالإضافة إلى مجال طرق التدريس ومدى مناسبتها للطلاب، وأيضاً مجال التقويم ضمن آلية واضحة لتقويم أداء الطلاب، أما مجال المرافق والتجهيزات الفنية فيعتبر من المجالات المهمة لدعم النواحي التطبيقية وهو مجال يهتم بمدى توافر وملئمة قاعات التدريس والمرافق لسير العملية التدريسية، وأخيراً مجال الجانب الميدانى الذى يمكن الطلاب من التطبيق الفعلى لنظريات التعليم والتعلم واكتساب الخبرة الكافية. (نصيرات، ٢٠١٧، ١٨٦)

ولهذا انتبه البعض إلى وضع مؤشرات لتمييز البرامج فى عدد من المؤسسات التعليمية العالمية تتعلق بعدد من المحاور تتمثل فى: التقدم التربوى، وتخطيط البرنامج والمسئولية، والتسجيل الفورى للأداء، والمنهج والتدريس، والخدمات الطلابية، انتقاء الطلاب، وبقاء الطلاب، وتنمية أعضاء هيئة التدريس، ومهارات التواصل مع الآخرين، وفى ضوء هذه المحاور أمكن وضع عدة مؤشرات عامة تتمثل فيما يلى: (طعيمة، ٢٠٠٦، ٥٦-٥٧)

- أن يظهر المتعلمون تقدماً نحو اكتساب المهارات الأساسية التى تعزز الأهداف التربوية.
- تقدم الطلاب فى البرنامج التعليمى والاستمرار فى التدريب على مستويات مهارية أعلى.
- عملية تخطيط البرنامج مستمرة وتأخذ فى الاعتبار أوضاع المجتمع السكانية، والاحتياجات والمصادر والاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية.
- تقديم تقارير سنوية ومدى تأثيرها فى التقدم.
- إعداد استراتيجيات وبرامج منهجية وتدريبية تلبي حاجات الطلاب.
- المواد التعليمية ومدى مواكبتها للتطور المعرفى.
- تنسيق الخدمات التى تقدم للطلاب وعن طريقها يحدد البرنامج احتياجات الطلاب من الخدمات الطلابية وتوفرها بطريقة مباشرة وغير مباشرة.
- استخدام طرق مناسبة لانتقاء الطلاب وفق معايير مناسبة للبرنامج.
- بقاء الطلاب فى البرنامج لتحقيق الأهداف التربوية .
- أن يراعى البرنامج بوضوح مقوماً أساسياً هو تنمية هيئة التدريس وتحسين كفاءاتهم.
- استثمار كفاءات هيئة التدريس فى تحسين الفاعلية والأداء.
- قدرة المعلم على التعامل مع نوعيات مختلفة من الدارسين فى البرنامج الواحد.

غير أن التميز والجودة النوعية للبرامج الأكاديمية وإن كانت تؤسس على عدة خصائص ومعايير إلا أنها يجب أن تضع فى الحسبان عدة اعتبارات مجتمعة، فعند النظر إلى برنامج أكاديمى يتسم بالرواج، والإنتاجية، والكفاءة، والفاعلية، فإنه لا يمكن وصفه بأنه برنامج متميز أو ذو جودة نوعية ذلك أنه قد يفتقد كثير من الاعتبارات، من بينها الاهتمام بعوامل أخرى، كمؤهلات الهيئة التدريسية، والحاجات الاجتماعية، نمو الطلاب والهيئة التدريسية، تماسك البرنامج، إسهاماته فى رسالة المؤسسة، ذلك أن التميز والجودة النوعية لا بد أن تتطرق إلى قضايا التكامل الأكاديمى ومدى تحقيق البرنامج لقيمة مضافة. (ورغن، ٢٠٠٦، ٣٨)

وبنظرة تحليلية لما تم وضعه من مؤشرات ومعايير وجوانب أساسية محددة لتمييز برامج الدراسات العليا نجد أن تلك المعايير وكما يبدو من مفردات ومؤشرات كل معيار تحاول تحقيق التميز فى خصائصه المتمثلة فى تلبية الحاجات المجتمعية، الرواج، والتأييد، التقدم والإنجاز، والسبق، والخبرة، والبقاء، والتحسين، وهى خصائص من السهل استنباطها عند تحليل المعايير الأساسية والفرعية.

٤- أبعاد التميز الأكاديمي:

للدراسات العليا التربوية طبيعة خاصة تنبع من طبيعة برامجها حيث تتنوع ما بين الدبلومات المهنية والخاصة وبرامج الماجستير والدكتوراه التي تنتهي بإنتاج علمي من رسائل وأطروحات وهو أمر مرتبط بالبحث العلمي، ولهذا فإن التميز الأكاديمي في الدراسات العليا له بعدين أحدهما يتعلق بالتميز في التعليم والتعلم، والآخر بالتميز البحثي وفي ما يلي إلقاء الضوء على كلا البعدين:

أ- التميز التعليمي التعليمي :

تزايد النقاش حول أهمية التميز التعليمي في إطار التعليم العالي خلال العقدين الماضيين خاصة مع التحول نحو مجتمع المعرفة وبروز مفهوم التنافسية العالمية، وبات هناك تحولا ملحوظا في النقاشات الداخلية التي صارت بين الأكاديمين حول أهمية التميز التعليمي والتدريسي في دعم البرامج المتميزة، وهو ما أنتج قلقا يتعلق بالارتباط الوثيق بينهما وبين تقييم الأداء العام لمؤسسات التعليم العالي، حيث يفرض ضرورة وضع الأطر اللازمة لتشجيع التميز التعليمي في التعليم العالي، وفي تطوير نظم تشجيعه، وتحديد انعكاسات ذلك على كفاءة النظام التعليمي. (Land & George, 2015, 3) (Raftery, 2006, 1-2)

ويتحدد التميز التعليمي بمجموعة من العوامل أهمها الطبيعة الشخصية للمعلم، وقدرته على تنظيم العرض الفعال للمعلومات، والذي يعظم من فرص الطلاب في التحصيل الدراسي وتحسين أدائهم الأكاديمي، حيث يركز مفهوم التميز التعليمي على تطوير التعلم الخاص بالطلاب لتحقيق أفضل النتائج المتوقعة للتعلم، وخلق بيئات تعلم تفاعلية تدعم التواصل الأكاديمي بين المعلم والطلاب، وتطوير استراتيجيات التدريس بما يدعم قيادة عملية التعلم والأداء التعليمي ككل. (Brusoni & et al, 2014, 12 - 13)

كما يتحقق التميز التعليمي في الجامعات من خلال زيادة فرص الوصول، والمرونة في البرامج، وتمكين تكنولوجيا المعلومات، عن طريق تحقيق مزيد من التكامل والدمج بين نظم التعليم التقليدية والنماذج الهجينة (الجمع بين التعليم القائم على الفصول الدراسية والتعليم عبر شبكات الإنترنت) من قبل أعضاء هيئة التدريس، وبذلك تتاح فرص تعليمية جديدة للمتعلمين من خلال استراتيجيات التعليم غير النمطية التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة. (Rosowsky , 2014, 4-5)

ويهدف التميز التعليمي كبعد من أبعاد التميز الأكاديمي - بالأساس - إلى تحقيق الكفاءة الأكاديمية للطلاب؛ وذلك من خلال تنمية قدرة الطالب للوصول إلى مصادر المعرفة، والقدرة على تطبيق المعرفة ومشاركتها، كما يركز على المشاركة الفعالة للطلاب في العملية التعليمية، وتقديم الفرص المناسبة لدعم إنجاز الطلاب في عملية التحصيل الأكاديمي، ومن ثم تحقيق التفوق الدراسي. (Daggett, 2005, 1) كما يهدف التميز التعليمي إلى طلاب الدراسات العليا الخبرات والمهارات المختلفة والتي تشتمل على التدريب الفعال والتميز على أساليب التعلم

الذى يتم بناءً على رغباتهم الشخصية واحتياجاتهم التدريبية، وتوفير مجالات الدراسة وفق النظرة العالمية التى تدعم وتنمى قدرتهم على الإبداع والتفكير النقدي، والمساهمة فى تكوين الوعى الثقافى الذى يعد الطلاب لقيادة المجتمع ويشجعهم على التعليم المستمر مدى الحياة.

(Postiglione, 2011, 71)

وبصفة عامة تتحدد أهداف التميز فى التعليم والتعلم طبقاً لما وضع له من خطط واستراتيجيات فى: تنمية وتحسين أساليب التعليم والتعلم من خلال تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس، متابعة وضع تنفيذ خطط برامج تطوير وتقييم المناهج الأكاديمية من خلال الأقسام فى ضوء الاتجاهات العامة للجامعة، ومتطلبات الجودة النوعية والتميز وسوق العمل، وتطوير طرق التقويم فى ضوء الاتجاهات والمعايير العامة ومتطلبات الجودة والتميز، والمتابعة والتنسيق بين كافة الوحدات لتحقيق متطلبات التميز فى التعليم والتعلم وفقاً للمنظور العالمى فى هذا المجال. (كلية إدارة الأعمال، ١٤٣٦هـ ، ٤)

وفى ضوء ما يسعى إلى تحقيقه التميز التعليمى التعلمى يمكن تحديد أبعاده الفرعية او النوعية فى ثلاث جوانب رئيسة تتمثل فى: تميز المقررات فى إطار برامج متميزة، تميز استراتيجيات التدريس، تميز التقويم التربوى. وفيما يلى عرض توضيحي لكل بعد على حدا:

البعد الأول : تميز المقررات فى إطار برامج متميزة

تتبنى العديد من مؤسسات التعليم العالى فى الدول المتقدمة سياسات واضحة واستراتيجية فى التميز للتعليم والتعلم على مستوى برامج الدراسات العليا، وتخصص الدعم المالى اللازم للتنافس فى هذا المجال استناداً إلى أن تلك البرامج تزود المجتمع بالمفكرين والعلماء الذين يسهمون إسهاماً فعالاً فى إنتاج التراث العلمى والثقافى ونقله وتطويره، وفى ضوء ذلك يعتبر مهماً النظر بجدية لتحقيق التميز التعليمى ليس على مستوى برامج الدراسات العليا فقط بل على مستوى الجامعات ككل. (النجدي؛ والعوضى، ٢٠١٣، ٤ - ٥) وفى هذا الإطار يجب أن تستوفى مناهج الدراسات العليا معايير ومتطلبات تحقيق التميز، وهو ما يتطلب أيضاً تطبيقها على أساليب التعلم، والتقييم، واختبارات الأداء والكفاءة، بحيث تراعى المناهج التعليمية والتدريبية أن تكون قابلة للتطبيق، وأن تتوفر فيها المرونة الكافية لتعكس بشكل أفضل القدرات التعليمية والخدمية والبحثية. (General Medical Council, 2017, 6)

وفى نفس الإطار يجب أن تتوجه الدراسات العليا لتطبيق ما يطلق عليه المناهج الفعالة. وهو مفهوم يطلق على النظام التربوى الذى يستخدم مختلف الوسائل والعمليات التعليمية التى تتمحور حول المتعلم معتبراً إياه الفاعل الرئيس فى التعلم وحاجاتهم، وتقترح عليهم تقنيات يمكن من خلال توظيفها مساعدتهم على البحث والإنتاج مستخدمين مبادراتهم الشخصية الفاعلة، وهى مناهج تسمح للطلاب أن يصبحوا منتجين ومبدعين وفاعلين، ويصبح للمعلم دوراً خاصاً فى تحقيق التميز ودعم الإبداع. (أوزى، ٢٠٠٥، ٧٨)

البعد الثاني : تميز استراتيجيات التدريس

تعد الابتكارية في استراتيجيات التدريس من أهم معايير التميز في التعليم الجامعي حيث تسعى الجامعة المتميزة من خلال الموارد البشرية الأكاديمية إلى ابتكار أساليب تدريس تستثمر مختلف القدرات العقلية للطلاب، وتناسب كل أنواع الذكاء، وتخطب كل حواس الطالب وعواطفه، من خلال استراتيجيات تدريسية تستغل كل مصادر المعرفة من كتب وموسوعات وكمبيوتر وإنترنت، وتوظف كل تقنيات التعليم الحديثة. (القطب، ٢٠٠٨، ٤٦)

ويتخذ التميز في التدريس عدة أبعاد انطلاقاً من تعدد أبعاد المفهوم والتي منها ما يتعلق بالمهارة الاستثنائية لعضو هيئة التدريس والكفاءة المتقدمة، والخبرة، والمكافأة (Land & George 2015 , 5-6)، حتى يمكنه المساهمة في تطوير البرامج والمناهج التربوية والإشراف على دراسات عليا تربوية باستخدام إحدى طرق التدريس الحديثة مثل المدخل المنظومي. وكذلك المشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية لتطوير الهيكلة التعليمية بوطنه عن طريق المشاركة في اللجان وفرق العمل وقيادة المناصب الإدارية بالمؤسسات التعليمية. (البار، ٢٠٠٩، ١١٤)

البعد الثالث : تميز التقويم التربوي

يتحقق التميز الأكاديمي بشكل مثالي عندما يتم تصميم التقويم الصحيح الذي يتم تنفيذه على جميع المستويات، لمساعدة الطالب على تحقيق المستوى المطلوب وتقييم إنجازاته طوال العام، ومن ثم تعظيم فرص تعلمهم وتحقيقهم للأهداف المنشودة؛ وذلك من خلال التقييم القائم على الأداء والذي يتمكن المعلمون من خلاله رصد فجوات الأداء الخاصة بتعلم الطلاب، وتقييم مدى فهمهم للمحتوى، وقدرتهم على تطبيق المعرفة المكتسبة. (Daggett, 2005, 3)

وفي الإطار العام للبرامج الدراسية تكاد تلتقى الأدبيات التربوية على أن التميز بمفهومه التربوي الخاص ينطوي على مجموعة من الأنشطة العملية التي تهدف إلى التخلص من الأخطاء وتحسين جودة الخدمة، ولهذا يحتاج تحقيق التميز إلى مخطط تنظيمي، وآلية للتنفيذ، وآلية للمراقبة والتقويم المستمر. (طعيمة، ٢٠٠٦، ٨٥) وتأسيساً على دور التقويم في دعم التوجه نحو التميز في الدراسات العليا من خلال الاعتماد عليه في اتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة لابد من تعدد مصادر التقويم، فقد أشار (عطية، ٢٠١٧، ٤٠) أن تقويم برامج الدراسات العليا يعتمد على التعدد والتكامل بين مصادر تقويم البرامج التربوية والتي أمكن استخلاصها في خمسة أنواع هي: التقويم من خلال التقارير وملفات الأداء والإنجاز portfolios، التقويم الذاتي Self- Evaluation، التقويم من وجهة نظر أساتذته البرامج Teaching Staff، التقويم من وجهة نظر الأقران peer Review، التقويم من وجهة نظر المستفيدين من البرامج Stakeholders .

وبناءً على ما سبق، فإن من الضروري الأخذ في الاعتبار تطوير معايير تحدد تميز التعليم في ضوء أبعاده المشار إليها سابقاً، والآليات المستخدمة لتشجيع التعليم والتعلم والمؤشرات

التي تعكسها في القياس، واعتبار تلك المعايير والأبعاد والمؤشرات تشكل جزءاً من المبادئ والإجراءات المتعددة التي حددت في الأدب النظري، والتي من خلالها يمكن أن تقدم الدعم للتميز في التعليم والتعلم كخطوة رئيسة للتميز في التعليم العالي.

ب- التميز البحثي:

يعد التميز البحثي في الوقت الراهن من أهم الموضوعات التي يجب أن تولي عناية خاصة بالبحث والدراسة في المؤسسات التربوية، لا سيما وأن مجال البحث العلمي لا يزال بحاجة إلى تطوير وتنويع وتميز في الأداء والإنجازات في ظل تدني الإنجاز العلمي، وعدم الاستفادة من نتائج البحوث، وربما يرجع ذلك إلى انخفاض مستويات كل من التوافق مع المدارس البحثية العالمية، والتوجه إلى حل مشكلات واقعية، وتوثيق الصلة بين الجامعة وبين المجتمع المحلي والعالمي، والاهتمام بخدمة قضايا التنمية. (فخرو، ٢٠٠٩، ١١٦)

حيث يتجه التميز الأكاديمي في المجال البحثي إلى إزالة الحواجز التعليمية والفلسفية التي تحول دون إجراء البحوث المشتركة بين التخصصات المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة البحوث البيئية الإبداعية وتحقيق الريادية من خلال برامج الدراسات العليا متعددة التخصصات والمشاريع الناتجة عنها والتي تلبى الاحتياجات المجتمعية. (Rosowsky, 2014, 3-4)

ويتحقق التميز الأكاديمي في المجال البحثي من خلال تشجيع إجراء البحوث على المستوى الدولي والمشاركة في نقل المعرفة، ودعم القيادة لذلك من خلال رصد مكافآت للنشر الدولي، وتطوير جودة البحوث من الناحية النوعية في مجالات متعددة، وتشجيع البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا، وتسويق البحوث الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، ودعم المشروعات التنافسية. (Wang & et al, 2011, 50) ، كما يتحقق التميز البحثي عبر تميز الأداء البحثي من خلال جودة مدخلات منظومة البحث العلمي، وتفاعلها على النحو الذي يفضي إلى إنتاج معرفي، وعوائد تسهم في ترقية المعرفة الإنسانية وفي مواجهة المشكلات التنموية في المجتمع. (فخرو، ٢٠٠٩، ١٢٢)

وعلى هذا الأساس يشير (المصري؛ والأغا، ٢٠١٥، ٣٥) إلى مفهوم التميز البحثي باعتباره منظومة متكاملة تشمل تحقيق الجودة في منظومة مدخلات البحث العلمي وعملياته، ومخرجاته فينتج من هذه المنظومة باحث متميز، ومعرفة متميزة، وإنجازات بحثية مقدر، وأداء أكاديمي جامعي متميز.

وتتمثل أهداف التميز البحثي في الكشف عن الكفاءات البحثية الموجودة داخل الجامعات، وتعريف الباحثين بأهمية استخدام التكنولوجيا في مجال تحقيق التميز في بحوثهم، وتعظيم الاستفادة من البحوث في تقدم الدولة وبنائها، وتعريف الباحثين بكيفية التغلب على التحديات التقنية والمعرفية، وتحقيق قدرة تنافسية للجامعات في مجال البحث العلمي، والكشف عن الدور المتميز للجامعة ودورها في حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته. ولتحقيق هذه الأهداف لابد

التأكد من إجراء تطوير للعناصر الرئيسية لنظام التميز البحثي ممثلة في العناصر البشرية والمادية والتكنولوجية والمعلوماتية. (المصرى؛ والأغا، ٢٠١٥، ٤٥)

ولكي يستند البحث العلمي على أسس ثقافية وفكرية علمية وبحثية متميزة، يفضل أن يكون الباحث على ثقافة بمفاهيم البحث العلمي، وكيفية تنفيذ البحث من النواحي الإدارية والفنية والتقنية. ولا يكتسب الباحث هذه الثقافة الفكرية البحثية والخبرة البحثية إلا بالعمل البحثي الجاد بنفسه من خلال مسيرته البحثية في مرحلة الدراسات العليا وما بعدها. وهنا نلاحظ الربط المنظومي بين برامج الدراسات العليا وتميز البحث العلمي بالمؤسسة التعليمية، فكلاهما يعتمد على الآخر من منطلق أنه لا يصل الباحث للتميز، إلا إذا اكتسب ثقافة بحثية وخبرات بحثية عملية خلال مسيرته البحثية بمرحلة الدراسات العليا (البار، ٢٠٠٩، ١١٨).

أما التميز البحثي لهيئة التدريس فيستند إلى عدة عوامل هامة تتلخص في العزيمة والإصرار على اكتساب الخبرة والاطلاع المستمر على التطورات العلمية واستيعاب أكبر قدر من المعرفة المتخصصة وربطها العلمي برباط منظومي مع خبرة التدريب العملي المكثف، ويمكن أن تظهر محصلة هذه الخبرة وتنعكس بصورة بارزة في بعض العوامل منها: التميز في مقررات الدراسات العليا وتدرسيها، والإشراف، والمتابعة البحثية على الرسائل العلمية، ونشر البحوث العلمية التربوية، وتأليف الكتب ونشرها، والمشاركة الفعلية في المؤتمرات، والمساهمة الفعلية في خدمة المجتمع. (البار، والعطاس، ٢٠٠٦، ١٥٤)، هذا وتتعدد معايير التميز البحثي في الجامعات وتفيد في تقييم بعض الأدعاءات القائمة على معايير البحث العلمي الرصين ومن أبرزها: (فخرو، ٢٠٠٩، ١٢٣)، و(البار، ٢٠٠٩، ١١٧-١١٨)

- إتقان مناهج البحث العلمي وأساليبه وآلياته.
- تطور نظم الإشراف البحثي على مشاريع تخرج طلاب الدراسات العليا.
- تنفيذ مشاريع بحثية أكاديمية وتطبيقية تخدم تطوير المجالات العملية والنظرية.
- تأليف الكتب والمراجع العلمية المتخصصة والثقافية وغيرها.
- الحضور والمشاركة الفعلية في المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية.
- القدرة المتنامية على توظيف البحث العلمي في خدمة المجتمع.
- المشاركة الجادة في تطوير أساليب بحثية تختص بالخبرة والتخصص العلمي الدقيق.
- تسخير تقنية المعلومات في تطوير البحث العلمي التربوي في مجالات التربية التي تصب في التخصص الدقيق والعام.
- القدرة على إنتاج معرفة قابلة للتطبيق والتوظيف في الواقع الحياتي والميدان التربوي.
- الاستخدام المتنامي لتكنولوجيا المعلومات في إنجاز الأعمال البحثية.
- التنمية المهنية المستدامة للكوادر البحثية.
- اتباع منهجيات وأساليب بحثية متقدمة لتنفيذ مشروعات البحوث.
- توفير مقومات البنية التحتية لمنظومات البحث من تمويل وتجهيزات ومكتبات ومصادر تكنولوجية.

- المشاركة فى وضع سياسات وإستراتيجيات تفعيل البحث العلمى على النطاق المجتمعى والمؤسسى.
- اعتماد نظام عادل وشفاف لمكافأة التميز البحثى على مستوى الجامعات .
- ربط البحوث بالقطاعات الإنتاجية والخدمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه، فإن أبرز هذه المعايير تتمثل فى مدى تطبيق البحوث التربوية وتفعيلها فى الواقع المجتمعى وعلى النطاق المؤسسى، والقدرة على إنتاج معرفة قابلة للتسويق، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتوقف على معايير استباقية تخص مدى امتلاك الباحثين لمهارات البحث، ومنهجياته، وإتقانه للأساليب الحديثة للبحث العلمى وتوظيفه فى خدمة المجتمع.

المحور الثانى: طبيعة الدراسات العليا التربوية ودواعى تحقيق التميز :

أولاً : طبيعة الدراسات العليا التربوية

تمثل الدراسات العليا بالجامعات مهمة من المهام الأساسية للجامعة فمن خلالها يتم تأهيل كوادر جديدة من الباحثين الممتازين الذين يسهمون بأبحاثهم ودراساتهم العلمية فى إثراء وعاء المعرفة، وتكل عنصراً أساسياً فى المساهمة فى خطط وبرامج التنمية المستدامة، كما تعد رافداً يمكن من خلاله تقديم الحلول العلمية لمشكلات المجتمع .

١ - مفهوم الدراسات العليا:

تشير الدراسات العليا إلى مزيد من التخصص فى أحد أفرع العلم، وهى أحد الدعائم والركائز المهمة لتلاحم الجامعة مع المجتمع لإفراز الكوادر العلمية والعملية المتخصصة القادرة على قيادة المجتمع بصورة أكثر مواكبة للعصر؛ وذلك من خلال المناهج الدراسية المعطاة والأبحاث العلمية التى يتناولها طلاب الدراسات العليا وفق تخصصاتهم المختلفة. (محمد، ٢٠٠٩، ١٦٢) كما يقصد بها: المرحلة التى تهدف إلى الإعداد المهنى والأكاديمى للطلاب وهى امتداد طبيعى للمرحلة الجامعية الأولى وتتصف برامجها بأنها أكثر دقة وعمقاً فى التخصص، وأن لها شروطاً معينة للقبول ومنهجية للإعداد والتأهيل، كما تتطلب إجراء بحث علمى، وغالباً تتضمن إعداد رسائل علمية تحت إشراف متخصصين، وتمنح درجات الدبلوم أو الماجستير أو الدكتوراه فى تخصص معين. (هلال؛ والشايع، ٢٠١٦، ٥٠٠)

هذا، وتختص الدراسات العليا بجاوتين أساسيين هما: الإعداد المهنى والإعداد الأكاديمى، فهى لا تختص فى منح درجات عليا كالماجستير والدكتوراه وهو جانب الإعداد الأكاديمى الذى يهدف إلى تكوين الباحث العلمى المزود بمنهجية علمية مقننة، بل تختص فى جانبها الآخر بالإعداد المهنى ممثلاً فى الدبلومات التى تكسب الطالب مهارات واتجاهات معينة تساعد على الوفاء بمقتضيات المهنة لهذا فقد نص قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ على أن الدراسات العليا تشتمل على مرحلتين: (قانون تنظيم الجامعات، ١٩٧٢)

الأولى: الدبلومات، وهي دراسات تتناول مقررات ذات طبيعة تطبيقية أو أكاديمية ومدتها سنة واحدة على الأقل.

الثانية: الدرجات العلمية العليا وتشمل:

أ- الماجستير: وتشتمل الدراسة بها مقررات دراسية عالية وتدريباً فني وسائل البحث واستقراء النتائج ينتهي بإعداد رسالة تقبلها لجنة الحكم.

ب- الدكتوراه: وتقوم أساساً على البحث المبتكر، ينتهي بتقديم رسالة تقبلها لجنة الحكم.

أما الدراسات العليا التربوية فتعرف بأنها: "كل تعليم يتم بعد حصول الطالب على درجة البكالوريوس في العلوم والتربية أو اللسانيات في الآداب والتربية، ويبدأ فيه تلقى معلومات متعمقة في اختصاص محدد يتزايد تحديداً وضيقاً كلما تقدم في دراسته، مع إكساب المهارات الخاصة بالبحث العلمي، والحصول على المعلومات من مصادرها". (نصر، ٢٠٠٤، ١٨) كما تعرف بأنها: "تلك المرحلة الجامعية التي تهتم بإعداد طلابها إعداداً أكاديمياً ومهنياً، وذلك بعد المرحلة الجامعية الأولى التي تعد شرطاً للالتحاق ببرامج الدراسات العليا التربوية، وتنتهي إلى حصول الطلاب على العديد من الدرجات العلمية العليا من دبلومات تأهيل تربوي، ودبلومات يتم من خلالها تدريب الباحثين على أساليب البحث العلمي التربوي وفنائه المختلفة، بهدف الحصول على الدرجات العلمية العليا المتقدمة من الماجستير والدكتوراه في التربية وذلك في مختلف المجالات التخصصية التربوية. (زكى، ٢٠٠٩، ١١)

من خلال ما سبق، يتضح من خلال التعريفات أن الدراسات العليا التربوية بصفة عامة تركز على التعمق في المعلومات والمعارف والاتجاه نحو التخصص الدقيق في المجال، كما تركز على اكتساب مهارات البحث العلمي، وتتوقف على قدرة الطالب على تطبيق المعارف والمهارات بشكل جديد ومبتكر بشكل يضيف إلى المعرفة التربوية، وبالتالي فإنها تستدعي القدرة على اتباع منهج فكري معين يساعد على التفوق والتميز في تناول قضية تربوية .

٢- أهمية الدراسات العليا التربوية:

تتمثل أهمية الدراسات العليا في كونها أحد العناصر الأساسية للنظام الجامعي، كما أنها جزء هام يكمل رسالة الجامعة في أي مجتمع، فمن خلالها تعد الجامعة وتؤهل كوادر جديدة من الباحثين المتميزين الذين يساهموا بأبحاثهم ودراساتهم في إثراء العلم والمعرفة، وفي خطط وبرامج التنمية في مختلف المجالات ، وتقديم الحلول للمشكلات المجتمعية بأساليب علمية مدروسة، كما أنها تزود الجامعات بهيئات التدريس المختلفة الذين يقع على عاتقهم مهام البحث العلمي، وتأهيل الأجيال الجديدة من شباب الباحثين (متولى، ٢٠١٢، ٢٧٩). وتبدو أهمية الدراسات العليا التربوية من خلال ما تقوم به من أدوار ووظائف داخل مجتمع الجامعة وخارجه ويمكن إبراز أهمها في النقاط التالية: (زكى، ٢٠٠٩، ٤٨) (زيان، ٢٠٠٧، ٣٢٩)

• إتاحة المعارف والخبرات المتخصصة للعاملين في مختلف قطاعات التعليم وأجهزته على مختلف المستويات الإدارية سواء في مجالات التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة والتقويم.

- إعداد الباحثين للقيام بالبحوث والدراسات التربوية المختلفة التي تتطلبها عملية التعليم من حيث دعم الجوانب التربوية المختلفة وتوفير المفاهيم والأسس التربوية الخاصة بالعملية التعليمية.
- الإسهام في تطوير وتجديد العلوم التربوية على كافة أنواعها ومجالاتها مما يعد إضافة لرصيد العلم التربوي.
- الإسهام في حل المشكلات المتعلقة بميدان التربية والتعليم؛ وذلك من خلال التصدي لمشكلات الواقع التربوي وبحثها من كافة الجوانب، وتقديم الحلول والمقترحات العلمية والموضوعية اللازمة لتحسين ذلك الواقع.
- إعداد الكوادر البشرية وتأهيلها أكاديمياً ومهنياً للعمل في ميادين التربية المتعددة، فضلاً عن تأهيل الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس بالأقسام التربوية بالكليات والجامعات.

٣- أهداف الدراسات العليا التربوية:

- تعد الدراسات العليا هدف استراتيجي وخيار لا بد منه لتحقيق الأهداف الرئيسية للجامعات خاصة فيما يتعلق بالبحث والتطوير، كما أنها تقوم بدور هام في إعداد الموارد البشرية ذات المهارات الفنية المتميزة في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع في ظل المستجدات المتوالية ومتطلبات سوق العمل وخطط التنمية. (عبدالمجيد، ٢٠١٢، ١٧١) وتوسع الدراسات العليا التربوية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تصب بشكل رئيس في الأهداف الاستراتيجية للجامعة لتعكس رؤيتها ورسالتها، ومن أهم الأهداف التي تسعى إليها الدراسات العليا بصفة عامة ما يلي: (محمد، ٢٠٠٩، ١٦٣-١٦٤) (زيان، ٢٠٠٧، ٣٢٩-٣٣٠)
- فتح مجالات الدراسات العليا أمام الراغبين لاستكمال الدراسة في المرحلة بعد الجامعية، إشباعاً لرغباتهم وتنمية لقدراتهم وإمكاناتهم التي يمكن أن يستفيد منها المجتمع.
 - دراسة المشكلات التربوية في سياقها الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لتلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمع.
 - تحقيق التواصل العلمي والإنساني بين الدارسين والأساتذة في كافة الجامعات والكليات والأقسام العلمية.
 - إعداد المتخصصين في الفروع المختلفة لعلوم التربية من أعضاء هيئة التدريس والمعاونين لهم، لاستكمال الهياكل التنظيمية الأكاديمية بالأقسام والكليات من خلال البحث والتدريب.
 - النهوض بالبحث العلمي في مجالات التربية المختلفة وترسيخ قاعدة البحث العلمي في مجالات التربية المتنوعة.
 - إقامة علاقات تشاركية علمية بين الكليات والأقسام التربوية من جانب، والهيئات والإدارات والمؤسسات التعليمية والتربوية من جانب آخر.

- إتاحة مناخ علمي يمكن الدارسين من متابعة البحث والدراسة، ويدفعهم نحو الابتكار والإبداع والتميز في بحوثهم ودراساتهم التربوية.
- تنمية المعرفة وتطويرها من خلال الدراسات والبحوث العلمية التربوية المتخصصة .
- الوفاء باحتياجات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية من العنصر البشري المتخصص.
- إعداد البحوث العلمية وتبادلها بين الجامعات ومراكز البحث العلمي المتخصصة من خلال النشرات والدوريات العلمية.

٤- خصائص الدراسات العليا التربوية:

- مرحلة الدراسات العليا التربوية كمنظومة تشترك مع المرحلة الجامعية الأولى في مجموعة من الخصائص، فالدراسة في كلا المستويين تحتاج إلى توجيه وإرشاد أحد أعضاء هيئة التدريس، كما تستلزم توفير المراجع العلمية والأجهزة المتعلقة بالتخصص موضوع الدراسة، إلا أن لمرحلة الدراسات العليا خصائص معينة تميزها عن مرحلة الدراسة الجامعية الأولى، وفيما يلي أبرز هذه الخصائص (رزق، ٢٠٠٤، ١٢١) :
- ارتفاع تكاليف الدراسة بمرحلة الدراسات العليا، فالطالب بهذه المرحلة يتكلف أضعاف ما يتكلفه طالب المرحلة الجامعية الأولى.
 - قلة التلقين في مرحلة الدراسات العليا بدرجة كبيرة، حتى تكاد تنعدم في معظم الأحيان، واعتماد طلاب تلك المرحلة على جهودهم الشخصية، وسعيهم لإبراز شخصيتهم، وتكوين فكرهم المستقل البناء، لأنهم بحكم عملهم مطلوب منهم الاشتراك في تنمية المعرفة وإثرائها في الحاضر وتحمل هذه المسؤولية بالكامل في المستقبل.
 - احتياج كل طالب في الدراسات العليا إلى إشراف مباشر من أحد أعضاء هيئة التدريس، ومن هنا فإن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في هذه المرحلة تكون عادة كبيرة إذا قيست بمثلتها في المرحلة الجامعية الأولى.
 - قلة عدد طلاب مرحلة الدراسات العليا بالمقارنة بطلاب المرحلة الجامعية الأولى.
 - نضج طلاب مرحلة الدراسات العليا بالمقارنة بطلاب المرحلة الجامعية الأولى، الأمر الذي يتطلب إعطائهم حرية أكبر في العمل.
 - إمام طلاب مرحلة الدراسات العليا بالمشاكل الجامعية، وإدراكهم لأبعادها وتقديرهم وإحساسهم بمسئولياتها لأنهم عاشوا تجربة عملية.
 - إلا أن الدراسات العليا التربوية تتميز بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزها عن الدراسة في المرحلة الجامعية الأولى وهي كالتالي (متولى، ٢٠١٢، ٢٩٢-٢٩٣) (سكيك، ٢٠١٣، ٩٨٥)
 - عمق الدراسة: تتميز الدراسات العليا التربوية بأنها دراسات متعمقة تؤدي إلى التخصص في مجال أو فرع معين من فروع المعرفة بحيث يطور الطالب خبرته المتخصصة في هذا المجال.

- الإشراف المباشر: تحتاج الدراسات العليا التربوية إلى الإشراف المباشر من جانب أعضاء هيئة التدريس على الطلاب، ومن هنا فمن المهم ألا يكون العدد الذي يشرف عليه عضو هيئة التدريس كبيراً حتى يستطيع أداء دوره المنوط به في توجيه الطلاب بكفاءة.
- زيادة استقلالية الطالب: حيث تمتاز الدراسات العليا باعتماد الطالب على نفسه وقلة ما يتلقاه من توجيه من عضو هيئة التدريس الذي يشرف عليه عما كان الحال عليه في المرحلة الجامعية الأولى؛ وذلك بهدف تعويد الطلاب على الاستقلالية، وتطوير مهاراته وزيادة نضجه الثقافي وتطوير فكره المستقل.
- المستوى المتميز للطلاب: تمتاز الدراسات العليا التربوية بقبولها - للطلاب المتميزين الحاصلين على تقديرات مرتفعة في الدرجة الجامعية الأولى وفي مجال التخصص.
- الحاجة إلى أعضاء هيئة تدريس متميزين: تحتاج الدراسات العليا التربوية لأعضاء هيئة تدريس مشهود لهم بالخبرة والكفاءة في مجال التخصص ولهم خبرة طويلة في التدريس الجامعي والبحوث.

ثانياً: دواعي تحقيق التميز الأكاديمي في الدراسات العليا التربوية:

إذ لا تنبع الحاجة لتطوير الدراسات العليا في التربية من المشكلات التي تعاني منها فقط، بل أيضاً من تأثير المستجدات المحلية والعالمية التي تتطلب مراجعة الأهداف مراجعة شاملة على نحو يجعلها قادرة على مواجهة متغيرات القرن الجديد وتحدياته وضغوطه، كما تتطلب إعادة النظر بصفة مستمرة فيما يقدم من برامج على أن تكون من التنوع والمرونة والتميز المستدام بحيث تلبى الاحتياجات الآتية والمستقبلية. وبصفة عامة يمكن تحديد أهم المتغيرات والمستجدات الحضارية التي تشكل في جوهرها ومضمونها دواعي تحقيق التميز في الدراسات العليا التربوية فيما يلي:

١- الثورة المعرفية:

يمر العالم اليوم بمنعطف معرفي خطير تتضاعف فيه المعرفة بطريقة يصعب حسابها وتحديد مداها، كما أصبحت المعلومات والمعارف مطلباً أساسياً لتنمية الموارد البشرية وشرطاً لازماً لتحقيق التقدم. مما رسخ اعتماد معايير جديدة لقياس قوة المجتمعات فأصبح التراكم الرأسمالي لأي مجتمع يتمثل في مدى الوفرة والتقدم والحدثة فيما يملكه من معلومات ومعارف قابلة للتطبيق والتوظيف، وأصبحت تقاس خبرات الأفراد ليس بعدد السنين في مزاولته العمل بل بحدثة المعارف والأفكار والمهارات. (حبيب، ٢٠٠٩، ٢٤-٢٥)

ويتميز مجتمع المعرفة بارتفاع معدلات الكثافة المعرفية والتسارع الانفجاري في إنتاجها، فالمعرفة تنمو بمتواليات هندسية حتى أصبحت تتضاعف مرة كل ثمانية عشر شهراً في بدايات القرن الحادي والعشرين. (عبدالعزیز، ٢٠١٠، ١٦٧٦)، وقد ألفت زيادة حجم المعرفة، وتنامي الثروة العلمية على برامج الدراسات العليا والبحوث بالجامعات مزيداً من الأعباء والالتزامات، فالانفجار المعرفي المتدفق والمستمر لن يمكن الأفراد من الاحتفاظ بالمعلومات والمعارف

والتي اكتسبها والمهارات التي اقتنوها خلال فترة الدراسة فقط، بل سيفرض عليهم توظيفها واكتساب المزيد منها، لذا سيصبح التعليم عملية للتعلم وإعادة التعلم، وسيتم التركيز على المهارات الأساسية، كما سيتجه التعليم نحو المتعلم ذاته. (الشرقاوي، ٢٠٠٤، ٤٧-٤٨)

ويحتاج هذا الكم الهائل من المعلومات والمعارف إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمها، باعتبار أن هذا التنظيم السريع لتدفق المعارف والمعلومات والتعرف على طرق استخدامها سيكون أحد معايير التقدم، ومن ثم يصبح إكساب الأفراد القدرة الذاتية على الوصول لمصادر المعرفة وتنظيمها وتوظيفها وتوليد المزيد منها، يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه برامج الدراسات العليا في إعداد طلابها. (الإبراهيم، ٢٠٠٢، ٢) ويعتبر تجاوز هذا التحدي أحد أهم مقومات التميز في منظومة الأعداد في تلك المرحلة .

كما أن الأوار المنشودة من أعضاء هيئة التدريس سوف تتغير بالتبعية حيث سيتحول دوره من ناقل للمعرفة وملقناً لها إلى توجيه مسار تعلم طلابه بالطريقة التي تساعد في بناء نماذج عقلية أفضل من حيث المستوى التعليمي والمهاري؛ وذلك من خلال تنمية القدرة على تحقيق الاستقلال الذاتي في تحصيل المعرفة، والتخلص من النمطية من خلال إكسابهم مهارات عملية تمكنهم من التعامل الصحيح مع التدفق المعرفي والتقنيات المرتبطة به .

كما يؤثر هذا التقدم والتطور المعرفي على المناهج من حيث تطور العلوم، وتحطيم الحواجز، وتحقيق الوحدة بينها، كضرورة لتحقيق التكامل المعرفي بين مختلف مكونات الفكر الإنساني وعناصره إلا أن الركيزة الأساسية في التركيبة المعرفية المعاصرة هي التي تعزز بوضوح هيمنة معارف تقنية وعلمية على أنواع أخرى من المعرفة، لذا فإن إعطاء الأولوية للعلوم والتقنية في خطط التعليم ومناهجه ضرورة في ظل الثروة المعرفية . (توفيق؛ ويونس، ٢٠٠٧، ٣٥)

وبناء على ذلك يصبح على برامج الدراسات العليا أن تنشئ المستقبل وتداعياته المختلفة، وتصبح أكثر قدرة على تخريج قوى بشرية متميزة من خلال تميزها المعرفي والعلمي، وتكوين الباحث العلمي المزود بمنهجية علمية حديثة لتلبية الاحتياجات المختلفة للأفراد وتلبية احتياجات التنمية المجتمعية في عصر اقتصاد المعرفة القائم على إنتاج المعرفة واستثمارها وتسويقها من خلال أساليب مبتكرة ومتميزة.

٢- ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال:

كان لثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال أثر كبير على التعليم الجامعي في ظل سعيه لتحقيق متطلبات الجودة والتميز، إذ تعد ثورة التكنولوجيا والاتصالات بداية لمرحلة جديدة في تاريخ البشرية، تنطوي على نتائج بعيدة المدى، حيث غيرت من أساليب الإنتاج وأنماطه فتحول المجتمع إلى مرحلة الإنتاج الغزير للمعرفة واستثمارها، مما فرض ضرورة إعادة النظر في المنظومة التعليمية وفلسفتها وأهدافها.

فقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يعتمد أساساً على العقل البشري والالكترونيات الدقيقة والكمبيوتر وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واسترجاعها وتوصيلها بسرعة

متناهية إلى تحويل العالم من مجتمع يعاني من قلة المعرفة التكنولوجية إلى مجتمع يفيض بها، وأصبحت المشكلة الآن لا تكمن في كيفية توليد هذه التكنولوجيا الجديدة بل في كيفية الاستخدام الأمثل لتحسين نوعية الأداء نتيجة للتحويل من مجتمع صناعي إلى مجتمع ذى إنتاج كثيف للمعرفة (إبراهيم ؛ وهلال، ٢٠٠٨، ٣٠٠). لذا أصبح لازماً أن يتجاوز التعليم مرحلة النقل المنظم للمعارف والمعلومات بل يتعداها بحيث يكتسب الأفراد من خلاله مهارات التفكير العليا من القدرة على الربط بين المعلومات والقدرة على النقد والابتكار وتوليد المعارف وتطبيقها في المجالات المختلفة.

ويعد قطاع الدراسات العليا من أهم القطاعات التي تأثرت بثورة الإتصالات، حيث يبحث التربويون بصفة مستمرة في كيفية خلق بيئة تعليمية أكثر ثراءً وجذباً للطلاب، حيث تستخدم تقنيات الاتصال كوسيلة لتبادل الآراء والمعارف، وتعزيز قدراتهم في الدخول لمصادر المعرفة واكتساب المعلومات والمعارف، فقد تحول التعليم من أداة لتمرير المعرفة إلى أداة لتعلم الطلاب كيفية البحث في مصادر المعرفة المختلفة، والاعتماد على النهج الإجمالي بدلاً من النهج المجزء، وتعزيز أساليب العمل الجماعي، وخلق قدرات بشرية قادرة على الإبداع والابتكار والإمساك بزمام التقنية والاستفادة منها. (العيسوي؛ وإبراهيم، ٢٠٠٦، ١٧٩)

وبالتالي كان لا بد أن تتغير الفلسفة التي يقوم عليها التعليم وتتجدد أهدافه بناء على الفهم الجديد له، كما يتحتم على عضو هيئة التدريس ضرورة إعادة النظر في أسس اختيار وتخطيط المناهج والمقررات الدراسية لتواكب النظم العالمية وما يستجد من معارف متخصصة، وكذلك الاعتماد على الطرق الحديثة في التعليم والتعلم، والاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة لفتح قنوات اتصال وعلاقات أكثر إيجابية وتفاعلية بين الطلاب وأساتذتهم خاصة في قطاع الدراسات العليا المنوط بها بناء رأس المال الفكرى من عقول مبدعة وبحوث مثمرة.

٣- العولمة:

يحمل مصطلح العولمة العديد من المعارف والمفاهيم التي لم يتم الاتفاق عليها حتى الآن، إذ هناك من ينظرون إليها باعتبارها الطريق إلى الرخاء والرفاهية، وتحقيق مجتمع كوكبي حديث، وهناك من ينظرون إليها على أنها محو للدولة القومية وهيمنة الدول الكبرى. (حجى، ٢٠١٣، ٧) غير أن ما تم الإتفاق عليه هو أن هذا النظام يفرض تحديات على جميع أنظمة المجتمع الثقافية والاقتصادية والسياسية والتربوية وغيرها، وتبدو خطورة ما تطرحه العولمة في أنها بجميع انعكاساتها وأبعادها هي نتاج لتصورات خارجية تفرض من الخارج كمرحلة من مراحل تطور الرأسمالية التي تهدف إلى تدمير العالم بشكل يخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية. (الرشدان، ٢٠٠٢، ٧) (نصر، ٢٠٠٧، ٨٩)

لقد كان لظهور العولمة - وما نتج عنها من تأثيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية أثر بالغ في التوجه لإعادة النظر في سياسات التعليم الجامعي، حتى أصبح التعامل معها يتطلب امتلاك إدواتها من علم وتكنولوجيا، وضرورة توافر القاعدة الفكرية التي تهيئ مناخاً اجتماعياً يساعد على مواكبتها، تتوافر فيه العقلانية والقدر على التواجد والبقاء في عصر العولمة وهو ما يفرض على الجامعة إعادة النظر في أدوارها بما يسمح لها بالمنافسة العالمية بحثاً عن

الجودة والريادة والتميز. (مندور، ٢٠١٤، ٣١٤) ولكي يتمكن نظام الدراسات العليا من معايشة عصر العولمة والتفاعل مع مفرداته، فلا بد من تغيير شامل في تلك المنظومة من حيث الفلسفة، والممارسات، والمناهج، والمقررات من حيث الكم والكيف، كما يلزم تحليل الواقع الحالي واكتشاف جوانب الضعف به والبحث عن أفضل السبل لعلاجها وتطويره وتحقيق تميزه في ضوء ما يستجد من تطورات.

فالمجتمعات بحاجة دائماً إلى مراجعة نظمها وأساليبها التعليمية في الجامعات كي توظف النظم والأساليب الحديثة التي تفرضها عملية التغيير المستمرة في المجتمع مستهدفة جميع مدخلات هذا النظام وعملياته ومخرجاته؛ وذلك ضمن أطر علمية وعملية تتصف بالواقعية، وبالمرونة والديناميكية، ووضوح في الرؤية والمتابعة والتقويم الشامل للنظام التعليمي، لرفع مستوى مخرجات التعليم العام وتحقيق الموازنة مع متطلبات سوق العمل، وتلبية حاجات المجتمع وطموحاته. (أندراس، ٢٠٠٩، ٩٠)

ومن تأثيرات العولمة على النظام التعليمي الجامعي الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية والمتمثلة في المنافسة وكفاءة الأداء، والتأكيد على الربحية والمعايير المادية التي تؤدي إلى تحجيم الرؤى التربوية وتقليصها عما تتضمنه من قيم إنسانية وثقافية واجتماعية، مما أدى إلى النظر إلى التعليم باعتباره سلعة توظف لإنتاج سلع أخرى ويطلق على هذه الظاهرة تسليع التعليم، الأمر الذي أدى إلى الاتجاه نحو خصخصة التعليم الجامعي. (همشري، ٢٠٠٧، ١٤٠-١٤١)

وكان من تبعات العولمة على التعليم وقطاع الدراسات العليا النظر إلى التعليم العالي كمجال دولي مفتوح للطلاب، والأكاديميين، وممولي البحوث العلمية، واتجهت عديد من مؤسسات التعليم العالي إلى تدويل برامجها الدراسية بما يواكب سوق العمل العالمي لجذب الطلاب من مختلف دول العالم. حيث يشير مصطلح التدويل إلى: حرية الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والتركيز على اكتساب مهارات دولية، مما ألزم الجامعات أن تعمل على تخريج متخرجين لديهم مهارات دولية، وأن تفتح الجامعات نوافذها للعالم الخارجي، وأن تتعرف على المناهج والمشروعات البحثية الدولية، وأن تنافس الجامعات العالمية الرائدة. (إبراهيم، ٢٠١٦، ٨٢)، مما أدى إلى الحراك الأكاديمي للطلاب والمعلمين والباحثين، وتطوير برامج وأنشطة تعليمية ذات طابع دولي وتبادل الخبرات العلمية.

وبالتالي فإن هذا الوجود العالمي يتطلب من كل جامعة الحفاظ على المكان والمكانة، وهو ما يفرض عليها ضرورة أن تواجه نوعاً جديداً من المنافسة اللا محدودة، وعلاجها التميز في أداء المؤسسة حيث يساعد هذا التميز على حفظ مكان المؤسسة ومكانتها بين بقية المؤسسات العاملة في نفس المجال، وهنا نشير إلى دور الدراسات العليا المتميزة في حفظ مكانة الجامعة وعراقتها في ظل العولمة.

٤ - تنامي مفاهيم الجودة والتميز:

تعرف الجودة بأنها: جملة المعايير والخصائص التي ينبغي توافرها لجميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة سواء ما يتعلق منها بالمدخلات أو المخرجات والتي تلبي احتياجات المجتمع

ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم، وتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالجامعة. (عبد المجيد، ٢٠١٢، ١٨١-١٨٢) لذا تسعى مؤسسات التعليم الجامعي إلى تطوير أداء منسوبيها لينعكس بصورة إيجابية على مخرجاتها؛ وذلك من خلال تطبيق معايير الجودة بهدف تحسين أدائها، وتعزيز مخرجاتها التعليمية، مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الخارجية والداخلية للنظام التعليمي، وزيادة الإنتاجية وتميز المخرجات التعليمية. (صالح، ٢٠٠٩، ٢٣)

وقد تعددت تعريفات الجودة في مجال الدراسات العليا تحديداً، فيربطها البعض بالفعالية في تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية، والبعض الآخر يربطها بتحقيق رغبات المستفيدين من الدراسات العليا، وهناك من يركز على أنها أعلى مستوى يمكن تحقيقه من المعايير الممكنة أو المحتملة، وعلى الرغم من الاختلاف إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من الخصائص الأساسية لمفهوم الجودة والتميز في الدراسات العليا والتي تتمثل في: (تمام، ٢٠١٢، ٢٩٧-٢٩٨)

- تحقيق الدراسات العليا لأهدافها المحددة سابقاً.
- تحديد حاجات وتوقعات المستفيدين من الدراسات العليا والعمل على تحقيقها.
- تطوير منظومة الدراسات العليا من جميع جوانبها.
- تطوير أداء جميع العاملين في الدراسات العليا.

ومن أبرز انعكاسات مفهوم الجودة ومداخل التميز على برامج الدراسات العليا هو مدى قدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات سوق العمل من خريجي الدراسات العليا؛ وتقديم مهارات فنية متميزة النوعية، وكذلك من خلال تطوير هذه البرامج وتحديثها وفقاً للمتغيرات المستمرة في مجالات العلم والتكنولوجيا، وأيضاً من خلال اختيار الدارسين بها ونوعية متميزة من القائمين على تدريس برامجها، وتحسين مستوى الخدمات الإدارية والطلابية وهو ما يعني تحقيق التميز لكل العناصر. كما تتجلى انعكاسات الجودة والتميز في اتجاه البحوث العلمية نحو الموضوعات التي تقوى الترابط بين المجتمع والجامعة، والتركيز على العمل الجماعي وبناء روح الفريق من منطلق أن تحقيق الجودة يتطلب من كل أفراد المؤسسة التعليمية الإيمان بأهميتها في رفع كفاءة المؤسسة وتحقيق تميزها، وربط البحوث بالمستقبل. (نصر، ٢٠٠٤، ١٠١-١٠٢)

وبناء على ذلك باتت مفاهيم الجودة والتميز من المداخل التي يمكن من خلالها تحسين نوعية التعليم وبرامجه والارتقاء بأدائه في العصر الحالي الذي يطلق عليه المفكرون عصر الجودة والتميز، فلم تعد الجودة والتميز ترفاً تهدف المؤسسات التعليمية إلى تحقيقه أو بديلاً تأخذ به أو تتركه، بل أصبحت ضرورة تملئها حركة الحياة المعاصرة .

٥ - التنافسية:

تشكل التنافسية إحدى أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في ظل سعيه نحو تحقيق الجودة والتميز، يقصد بالتنافسية الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها الجامعات من أجل

الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها، وهي أيضاً الرغبة في المخالفة والتميز عن الآخرين. (بندقجي، ٢٠٠٦، ٢٢)

تسعى المنظمات المعاصرة في ظل البيئة شديدة التنافسية إلى كسب ميزة تنافسية عن غيرها من المنظمات العاملة في نفس النشاط؛ وذلك من خلال إعطاء قيمة مضافة لأنشطتها يستفيد العميل بها، وتحقيق التميز عن طريق استغلال الطاقة الفكرية للأفراد، وبالتالي تحقق التنافسية تفوق الجامعات وامتلاكها لمزايا التميز على منافسيها. وهي المجالات التي يمكن للمنظمة أن تنافس الغير من خلالها بطريقة أكثر فاعلية، وهي تمثل نقطة قوة تتسم بها الجامعة دون منافسيها في أحد أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية أو فيما يتعلق بمواردها البشرية. (الوادي؛ والزعي، ٢٠١١، ٧٩)

ولكى تتمكن الجامعات من تقديم منتجات أو خدمات تعليمية متميزة وفريدة من نوعها وتساهم في تلبية متطلبات المجتمع، يصبح لزاماً عليها فهم وتحليل مصادر التميز من خلال أنشطة خلق القيمة، واستغلال الكفاءات والمهارات والتقنيات التكنولوجية العالية، وانتهاج طرق توسع فعالة، وسياسات استراتيجية ابتكارية وإبداعية تمكنها من زيادة فاعليتها على المنافسة في سوق العمل.

ويفيد نشر ثقافة المنافسة في تطوير الأداء الأكاديمي للجامعة بل ويحميها من الوقوع في دائرة الجمود والتخلف، ومن ثم تسعى إلى تجديد وتطوير أنشطتها وبرامجها لمسايرة مستجدات العصر وتطور المهن والتخصصات، وتغير احتياجات الطلاب، وتغير مطالب سوق العمل، ومن ثم السعى نحو التحسين المستمر. (إبراهيم، ٢٠١٦، ٣١)

وتفرض متطلبات تحقيق التنافسية على الدراسات العليا ونظمها السعى نحو تحسين الأداء الأكاديمي وتجويده وتميزه، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع نقل التكنولوجيا واستخدامها في الجامعات، والتوجه نحو تحسين وتطوير قدراتها التنافسية للحفاظ على كواردها البشرية وخفض هجرة العقول المحلية، وتقديم أنشطة وخدمات تعليمية متميزة، وتطوير نظم التعليم وبرامجها بحيث تلبى متطلبات التنافسية، وتوجيه البحوث نحو تحقيق الأهداف المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة، وتطوير مسارات العمل بالدراسات العليا لتحقيق التميز الأكاديمي. (إبراهيم، ٢٠١٦، ٣١-٣٢)

كما يفرض التوجه نحو خلق الميزة التنافسية على الدراسات العليا ضرورة إعادة رسم سياستها التعليمية وخططها الاستراتيجية، بحيث يكون هناك تطوير حقيقي ملموس لا يسعى للحصول على مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات فحسب، بل السعى نحو إحداث تميز بحثي وأكاديمي نابغ من تطوير البيئة الداخلية للدراسات العليا واتساع أنشطتها وعملياتها ووجود رؤية استراتيجية واضحة .

ويعد البحث العلمي والدراسات العليا أحد المعايير الأساسية للتقدم والارتقاء الأكاديمي، لأن البحث العلمي هو أحد محاور تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم الجامعي، وتوجد مؤشرات تساعد على تحقيق التميز في الدراسات العليا والبحث العلمي ومنها توافر أجواء البحث العلمي وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية ذات الصلة بحاجات

المجتمع، ووجود أولوية للأبحاث الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع، وإسهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة، وتوفير ميزانية مالية خاصة لدعم البحث العلمي ونشره. (أنيس، ٢٠١٧، ١٣٩).

خلاصة القول، لقد تفاعلت كل المتغيرات السابقة لتضع على المؤسسات الأكاديمية مسؤولية البحث عن الذات ومحاولة البقاء عبر التميز عن المؤسسات المنافسة، على اعتبار أن التميز يحقق للجامعة استقرارها ويضاعف من فرص بقائها واستمرارها. لذا فإن التنافس من أجل التفوق والتميز بات هدفاً لمعظم جامعات العالم، حتى أصبح هناك جامعات معينة يشير إسمها إلى التفوق والتميز، وأصبحت هذه الأسماء بمثابة نماذج تحتذى بها الكثير من مؤسسات التعليم العالي، ويبقى القول بأنه في وسع كل جامعة أن تضاهي الجامعات العالمية المتميزة إذا ما كانت متميزة في برامجها خاصة في الدراسات العليا منبع المعرفة؛ لتصبح ذا نوعية فائقة التميز، وهذا التفوق بدوره يجتذب الطلاب والباحثين ويحافظ على ميزتها التنافسية المستدامة.

المحور الثالث: واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة بنها: استطاعت الباحثين من خلال معابشتهم لواقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية جامعة بنها عن قرب من تحديد العديد من المشكلات التي تواجه القسم، غير أنهما اعتمدتا في تحليل الواقع على خطوتين أساسيتين:

(أ) الخطوة الأولى: اشتملت على تحليل اللاحة الداخلية للدراسات العليا - كلية التربية جامعة بنها بشكل رئيس وبعض الإحصائيات من إدارة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة بنها، وهي خطوة هامة في تحليل الواقع لأن بنود اللاحة تمثل قواعد وضوابط حاكمة لممارسات أعضاء هيئة التدريس بالقسم وكذلك الطلاب والباحثين، التي ينبغي الإلتزام بها (ب) الخطوة الثانية: واعتمدت على المقابلات الشخصية المفتوحة مع أعضاء هيئة التدريس بالقسم وبعض الطلاب والباحثين بقسم أصول التربية، حتى تكون على درجة عالية من المرونة، وتتناسب المقابلة الشخصية مع موضوع الدراسة نظراً لقلّة أفراد العينة والتي يمثلها أعضاء هيئة التدريس بالقسم الذين يقومون بالتدريس للدراسات العليا والبالغ عددهم ١٥ عضواً، وذلك بهدف تحديد المشكلات التي تواجههم تمهيداً لوضع تصور مقترح لتطوير القسم في ضوء فلسفة التميز الأكاديمي انطلاقاً من الواقع المعاش. وسوف يتم تناول واقع الدراسات العليا التربوية بقسم أصول التربية من خلال ما يلي:

أولاً: واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة بنها من خلال اللوائح والإحصائيات:

تساعد اللاحة الداخلية للدراسات العليا كلية التربية جامعة بنها والمستمدة كاملة من اللاحة الداخلية للدراسات العليا كلية التربية جامعة عين شمس والمعتمدة في تحديد كثير من جوانب منظومة الدراسات العليا بقسم أصول التربية وذلك كما يلي:

(١) الأهداف:

يتم من خلال الأهداف الحكم على مدى إنجاز الأعمال، وكلما كانت الأهداف واضحة ومحددة أمام القائمين بالعمل، كلما تم القيام بالأدوار المتوقعة منهم. وباستعراض اللائحة الداخلية لكلية التربية جامعة بنها يتضح الآتي:

- تشير مادة (٩) من اللائحة الداخلية للدراسات العليا أن الدبلوم المهنية تهدف إلى إعداد خريجي كليات التربية علمياً ومهنياً في تخصص الدبلومات المهنية التي تقدمها الكلية. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ١٠)
- تشير مادة (٢٠) من اللائحة الداخلية للدراسات العليا أن الدبلوم الخاصة في التربية تهدف إلى إعداد الدارسين وتمكينهم من أساسيات البحث التربوي في تخصصات القسم التربوي الذي يقيدون به للتسجيل لدرجة الماجستير. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٢٦)

وباستقراء اللائحة الداخلية للدراسات العليا يلاحظ أنها لم تنص على أهداف عامة للدراسات العليا، وتم الاكتفاء بوضع أهداف التطوير لكليات التربية، وهي لا تخرج عن كونها أهداف عامة، ولا توجد أهداف محددة بصورة إجرائية ترتبط بكل برنامج من برامجها على حده، كما أنه لم يتم وضع أهداف للدراسات العليا في مرحلة الماجستير والدكتوراه، وبذلك فإن هذا الواقع يكشف عن ضعف رؤية برامج قسم أصول التربية للدراسات العليا. فالأهداف غير محددة منذ البداية مما يترتب عليه صعوبة الحكم على أدائها في ظل معايير محددة، ومن ثم صعوبة تقويمها الأمر الذي يترتب عليه الكثير من المشكلات في مختلف جوانبها.

(٢) طلاب الدراسات العليا:

يعد طالب الدراسات العليا التربوية المحور الرئيس لمنظومة الدراسات العليا التربوية ، فهو عنصر الإنتاج الأساسي في المنظومة وبدونه تفقد المنظومة جزءاً كبيراً من أهميتها، فطالب الدراسات العليا التربوية عنصراً هاماً من عناصرها، والذي يجب اختياره وفق معايير محددة ومقتنة بهدف رفع كفاءة الدراسات العليا التربوية، وفيما يلي بيان بأعداد الطلاب المتحقين ببرامج قسم أصول التربية للدراسات العليا التربوية بكلية التربية جامعة بنها :

جدول (٢) يوضح تطور أعداد طلاب الدراسات العليا التربوية بقسم أصول التربية

الإجمالي	وافد	مصرى	العام الجامعى	
٣	-	٣	٢٠١٥/٢٠١٤	دبلوم مهنى
١٣	١١	٢	٢٠١٦/٢٠١٥	
٣	-	٣	٢٠١٧/٢٠١٦	
٦	-	٦	٢٠١٥/٢٠١٤	دبلوم خاص
٢٠	٩	١١	٢٠١٦/٢٠١٥	
١٣	٥	٨	٢٠١٧/٢٠١٦	
١٥	١	١٤	٢٠١٥/٢٠١٤	ماجستير
٧	-	٧	٢٠١٦/٢٠١٥	
١	١	١	٢٠١٧/٢٠١٦	
٩	-	٩	٢٠١٥/٢٠١٤	دكتوراة
٢	١	١	٢٠١٦/٢٠١٥	
٣	٢	١	٢٠١٧/٢٠١٦	

ويتضح من الجدول السابق قلة أعداد طلاب الدراسات العليا على مستوى البرامج ككل، كما يلاحظ تذبذب أعداد الطلاب فلا يوجد معيار محدد لدخول الطلاب لقسم أصول التربية سوى الرغبة الشخصية، وبمقارنة أعداد الطلاب ببرامج الدراسات العليا بقسم أصول التربية بأعداد الطلاب بالأقسام الأخرى يلاحظ تدنى أعداد قسم أصول التربية، وقد يرجع ذلك لصعوبة مقررات قسم أصول التربية على حد تعبير بعض الطلاب، كما لوحظ أن أعداد طلاب الدراسات العليا بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بنها شهدت تطوراً فى أعداد الوافدين ويرجع ذلك إلى سعى الجامعة إلى تسويق نفسها إقليمياً بما يعود عليها بعائد مادي يمكنها من تطوير المنظومة التعليمية بها، وعائد معنوي يتمثل فى نشر السمعة الجيدة للجامعة إقليمياً، كل ذلك يفرض بالضرورة إعادة النظر فى تلك البرامج لتحقيق تميزها وتفردتها بما يحقق عوامل جذب للطلاب على المستويين الداخل والخارج.

وإذا تأملنا شروط قبول طلاب الدراسات العليا التربوية بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بنها نجدها لا تشترط مستوى معين لقبول الطلاب بالدبلوم المهنية سوى أن يكون من الطلاب الحاصلين على درجة الليسانس فى الآداب والتربية أو البكالوريوس فى العلوم والتربية، أو الدبلوم العامة فى التربية من إحدى الجامعات المصرية أو أى مؤهل تربوي جامعي آخر، أو على درجة علمية أجنبية معادلة لأى منها من المجلس الأعلى للجامعات لإعدادهم مهنيًا لتخصص الدبلوم المهنية التى يتقدم لالتحاق بها وذلك وفق المادة (١٠) من اللائحة. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ١٠)

أما شروط القبول فى الدبلوم الخاص فهى أن يكون الطالب حاصلًا على درجة الدبلوم المهنية فى التربية بتقدير عام جيد على الأقل، أو درجة معادلة لها من المجلس الأعلى

للجامعات وذلك وفق المادة (٢١) من اللائحة على أن يجتاز اختبار اللغة الأجنبية واختبار الحاسب الآلى. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٢٨)

أما بالنسبة للتسجيل لدرجة الماجستير فيشترط الحصول على الدبلوم الخاصة في التربية من إحدى الجامعات المصرية بتقدير عام جيد على الأقل أو على مؤهل تربوى آخر معادل لها من المجلس الأعلى للجامعات وذلك وفق المادة (٣٢). (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٢٧)

وتشترط المادة (٤٣) في قيد الطالب لدرجة دكتوراه الفلسفة في التربية أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير في التربية في شعبة التخصص التربوي من إحدى الجامعات المصرية بتقدير عام جيد على الأقل. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٤٢)

ويلاحظ هنا أنه لا توجد معايير محددة لقبول الطلاب بالدراسات العليا سوى التقدير الذى يحصل عليه الطالب فى المرحلة السابقة لمرحلة الدراسات العليا، وإن كان هذا التقدير حسب اللائحة يشترط أن يكون جيد على الأقل فى مرحلة البكالوريوس أو الليسانس، غير أن كلية التربية فتحت الباب فى السنوات الأخيرة للطلاب الحاصلين على تقدير مقبول شريطة اجتيازهم لبعض المواد التكميلية قبل دخول الاختبارات النهائية للدبلومات؛ وهو أمر يتناقض مع الدعوة لتطوير شروط القبول لتحقيق معايير الكفاءة والتميز، كما أن المعايير الحالية لا تراعى الاهتمام بقدرات الطالب واتجاهاته الفكرية وميوله الشخصية التى تؤهله للدراسة فى مرحلة الدراسات العليا، مما يؤثر على نواتج التعلم الخاصة بهم والقدرة على إنجاز المهام المطلوبة منهم، وهو أيضاً ما يستدعى إعادة النظر فى معايير القبول بحيث تؤكد على معايير الكفاءة والتميز والتفوق لدعم منظومة التميز التى نسعى لتحقيقه .

(٣) المناهج والبرامج الدراسية:

• الدبلوم المهنية فى التربية:

يوجد أربعة دبلومات مهنية فى برامج قسم أصول التربية للدراسات العليا وهى سياسات التعليم وتخطيطه، تعليم الكبار، الدراسات المستقبلية فى التربية، اجتماعيات التربية وذلك وفق المادة (١٩) (كلية التربية، ٢٠٠٧، ١٢)، ومدة اجتياز الدبلوم المهنية هى عام دراسى كامل، ويشير الواقع إلى أنه يتم فتح دبلومة مهنية واحدة وهى سياسات التعليم وتخطيطه نظراً لقلّة أعداد الطلاب الذين يتقدمون للدراسة بقسم أصول التربية جامعة بنها ويعقد مقابلات مع الطلاب أرجعوا ذلك إلى صعوبة مقررات القسم التى يغلب عليها الطابع النظرى وصعوبة التفاعل مع أعضاء هيئة التدريس وصعوبة تحديد مواعيد ملائمة لهم، وصعوبة التقويم وضعف نتائجه . وتوضح الجداول التالية البرامج المفتوحة ومقرراتها.

جدول (٣) يوضح مقررات الدبلوم المهنية في التربية
شعبة سياسات التعليم وتخطيطه

م	المادة	عدد الساعات
٢	التخطيط التعليمي	٢
٣	اقتصاديات التعليم	٢
٤	الجودة الشاملة للنظم التعليمية	٢
٥	السياسة التعليمية	٢
٦	التخطيط الاستراتيجي للتعليم	٢
٧	التربية والثقافة القانونية	٢
٨	ثقافة المعايير في التعليم	٢
٩	قاعة بحث	٢
١٠	تدريب ميداني أو مشروع	٤

• الدبلوم الخاص في التربية:

ويوجد برنامجان لقسم أصول التربية في الدبلوم الخاص في التربية وهما الدبلوم الخاصة في التربية: أصول التربية، الدبلوم الخاصة في التربية: تعليم الكبار، يدرس الطالب وفق المادة (٢٤) بالدبلوم الخاصة في التربية بالقسم المقررات الآتية: المقررات التي يحددها القسم التربوي، واحد منها على الأقل يدرس بإحدى اللغات الأجنبية، مقرر اختياري من قسم تربوي آخر، مقرر مناهج البحث التربوي، مقرر الإحصاء التربوي، مقرر قاعة بحث في التخصص. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٢٨)، ويشير الواقع إلى فتح برنامج وهو برنامج أصول التربية ويرجع ذلك أيضاً إلى قلة أعداد الطلاب الملحقين بالقسم وضعف الإقبال وفيما يلي جدول يوضح مقررات الدبلوم الخاص في التربية: أصول التربية.

جدول (٤) يوضح مقررات الدبلوم الخاص في التربية: أصول التربية

م	المادة	عدد الساعات
١	فلسفة التربية	٣
٢	علم اجتماع التربية أو أنثروبولوجيا التربية	٣
٣	مقرر اختياري من قسم تربوي آخر.	٣
٤	مناهج البحث التربوي	٣
٥	تخطيط التعليم واقتصادياته	٣
٦	تعليم في مصر عبر العصور أو تعليم والتنمية المستدامة.	٣
٧	الإحصاء الوصفي والاستدلالي.	٣
٨	قاعة بحث	٣

• درجة الماجستير فى التربية:

تشير المادة (٣٣) أن مدة الدراسة للحصول على درجة الماجستير فى التربية عام ميلادي على الأقل على النحو الآتي: يدرس الطلاب فى درجة الماجستير فى التربية ثلاثة مقررات يحددها القسم التربوي الذي يلتحق به وذلك وفق المادة (٣٣)، وأن يعد رسالة للحصول على الدرجة ويشترط لمناقشتها نجاحه فى المقررات الثلاث وهى الموضحة بالجدول التالى. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٣٧)

جدول رقم (٥) يوضح مقررات التى يدرسها طالب الماجستير

م	المادة	عدد الساعات
١	أساسيات وتقنيات التخطيط التربوي	٣
٢	فلسفة التعليم الجامعي	٣
٣	سياسات التعليم فى مصر وتشريعاته	٣

• درجة دكتوراه الفلسفة فى التربية:

يتكون برنامج الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة فى التربية وفق المادة (٤٤) من: دراسة أربعة مقررات يقدمها القسم التربوي الذى يقيد به الطالب، ويوضح الجدول رقم هذه المقررات الدراسية، على أن يعد رسالة للحصول على الدرجة ويشترط لمناقشتها نجاحه فى المقررات الأربعة الموضحة بالجدول التالى. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٤٢)

جدول رقم (٦) يوضح المقررات التى يدرسها طالب الدكتوراه

م	المادة	عدد الساعات
١	التربية والقيم	٣
٢	نظريات فى اجتماعيات التربية	٣
٣	تحليل النظم التعليمية	٣
٤	الجودة التربوية واقتصادياتها	٣

هذا، وتسير الدراسة للمقررات المذكورة على نظام العام الدراسي الكامل؛ الذى يتابع فيه الطالب الدراسة سنة كاملة يؤدى خلالها ما يتطلب منه من مقررات وأبحاث وغيرها، وفى نهاية العام يتم تقويم الطالب فيما درسه . وبمنظرة تحليلية لتلك المقررات نجدها تعاني بعض السلبيات وأوجه القصور ويرى البحث أنها تتفق بشكل كبير مع ما قدمته بعض الدراسات السابقة فى هذا الجانب (نصر، ٢٠٠٤، ٦٥-٦٦) و(حسين، ٢٠٠١، ٢٣) ومن هذه السلبيات أنها مقررات ضعيفة ولا تؤدي إلى الجودة الشاملة أو تحقيق التميز المنشود لمواجهة تحديات القرن الجديد والألفية الثالثة، كما يؤخذ على تلك المقررات أنها ذات طابع تقليدي ولا تواكب التحولات المعرفية والتكنولوجية المعاصرة فى مجال الدراسة.

(٤) أساليب التقويم والامتحانات:

تنص اللائحة الداخلية المعمول بها حالياً بكلية التربية جامعة بنها على ما يلي:

• الدبلوم المهنية في التربية

تنص المادة (١٦) على عقد الامتحانات التحريرية في نهاية العام (خلال شهر مايو أو يونيو) في المقررات التي درسها الطالب، وتطبق على طلاب الدبلوم المهنية تقديرات النجاح والرسوب المطبقة على طلاب الدبلوم العامة في التربية والنسب المئوية المقابلة لها وفق المادة (١٧). ويشير الجدول التالي إلى عدد الساعات الخاصة بكل مقرر وتوزيع الدرجات الخاصة به والمجموع الكلي لكل مادة. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ١١)

جدول (٦) مقررات الدبلوم المهنية في التربية: سياسات التعليم وتخطيطه

م	المادة	عدد الساعات	أعمال السنة	أمتحان نهاية العام		المجموع
				تحريري	شفوي	
١	الدراسات المستقبلية في التربية	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٢	التخطيط التعليمي	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٣	اقتصاديات التعليم	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٤	الجودة الشاملة للنظم التعليمية	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٥	السياسة التعليمية	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٦	التخطيط الاستراتيجي للتعليم	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٧	التربية والثقافة القانونية	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٨	ثقافة المعايير في التعليم	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٩	قاعة بحث	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
١٠	تدريب ميداني أو مشروع	٤	٨٠	-	٢٠	١٠٠

• الدبلوم الخاص في التربية:

توضح المادة (٢٦) أن النهاية العظمى لكل مقرر ١٥٠ درجة يخصص منها ٣٠% (أعمال سنة وشفوي)، ٧٠% للامتحان نقدي في نهاية العام. وتوضع نسب درجات أعمال السنة على إنجازات الطالب في ورش العمل والبحوث والمقالات التي يكلف بها تلك الاختبارات المختلفة، كما تنص المادة (٢٧) على عقد الامتحانات التحريرية في نهاية كل عام، على ألا تقل مدة الدراسة عن ٣٠ أسبوعاً، ويكون زمن الامتحان التحريري ٣ ساعات. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٢٩)، ويبين الجدول التالي مقررات الدراسة في الدبلوم الخاصة في التربية تخصص أصول التربية وفق المادة (٣١) وهي كالتالي:

جدول (٧) مقررات الدبلوم الخاص في التربية: أصول التربية

م	المادة	عدد الساعات	أعمال السنة	امتحان نهاية العام		المجموع
				شفوي	تحريري	
١	فلسفة التربية	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٢	علم اجتماع التربية - أنثروبولوجيا التربية	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٣	مقرر اختياري من قسم تربوى آخر.	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٤	مناهج البحث التربوى	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٥	تخطيط التعليم واقتصادياته	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٦	تعليم في مصر عبر العصور. تعليم والتنمية المستدامة.	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٧	الإحصاء الوصفي والاستدلالي.	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٨	قاعة بحث	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠

• درجة الماجستير فى التربية:

يبين الجدول التالى المقررات وفق المادة (٤٢) التى يدرسها الطالب أثناء تسجيل
الماجستير بقسم أصول التربية وهى :

جدول (٨) مقررات الماجستير فى التربية: أصول التربية

المادة	عدد الساعات	أعمال السنة	امتحان نهاية العام		المجموع
			تحريري	شفوي	
أساسيات وتقنيات التخطيط التربوي	٣	٣٠	١٥	١٠٥	١٥٠
فلسفة التعليم الجامعى	٣	٣٠	١٥	١٠٥	١٥٠
سياسات التعليم فى مصر وتشريعاته	٣	٣٠	١٥	١٠٥	١٥٠

• درجة الدكتوراه فى التربية:

يبين الجدول المرفق المقررات التى يدرسها الطالب أثناء تسجيل الدكتوراه من قسم أصول
التربية وفق المادة (٥٤)، ويجوز أن يضيف مجلس الكلية تخصصات أخرى غير الواردة حسب
الحاجة، وهى كالتالى:

جدول (٩) مقررات دكتوراه الفلسفة في التربية: أصول التربية

م	المادة	عدد الساعات	أعمال السنة	امتحان نهاية العام	
				تحريري	شفوي
١	التربية والقيم	٣	٤٥	١٥	٩٠
٢	نظريات في اجتماعيات التربية	٣	٤٥	١٥	٩٠
٣	تحليل النظم التعليمية	٣	٤٥	١٥	٩٠
٤	الجودة التربوية واقتصادياتها	٣	٤٥	١٥	٩٠

ويلاحظ أن الواقع يعكس العديد من المشكلات المتعلقة بأسلوب التقويم وهي كما تعكسها نتائج المقابلات: تقليدية ونمطية نظم التقويم حيث اعتماد امتحانات نهاية العام في الدراسات العليا على أسلوب المقال وتركيزها على مهارات الحفظ والاستظهار مما يؤدي إلى عدم التركيز على مهارات التفكير العليا من القدرة على النقد والتحليل .

(٥) عضو هيئة التدريس:

يعد عضو هيئة التدريس محور الارتكاز في الجامعة، فهو الأساس في نقل المعرفة والمسئول عن ربط عناصر منظومة الدراسات العليا ببعضها البعض من خلال إحداث تطوير جزري في ميدان التعليم الجامعي. (حسين، ٢٠٠١، ١١) ومن العوامل المؤثرة في الدراسات العليا التربوية تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس بقسم أصول التربية وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول (١٠) تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس بقسم أصول التربية

السنة	معيد	مدرس مساعد	مدرس	استاذ مساعد	أستاذ	أستاذ متفرغ
٢٠١٦/٢٠١٥	٧	٤	١٢	٣	٤	٢
٢٠١٧/٢٠١٦	٧	٢	١٤	٥	٤	٢
٢٠١٨/٢٠١٧	٥	٤	١٣	٣	٧	٢

وبالنظر إلى الجدول السابق نجد عدد وافر من الأساتذة والأساتذة المساعدين وهم القائمون على التدريس في الدراسات العليا، كما نلاحظ نشاط حركة الترقيات في السنة الأخيرة وهي نقطة تميز للقسم يمكن الارتكاز عليها في دعم منظومة التميز في الدراسات العليا، كما يشير الواقع إلى ارتفاع عدد المدرسين والأعضاء المعاونة وهو ما يمكن الاعتماد عليهم مستقبلاً في تطوير هذه المنظومة التعليمية والبحثية، غير أن ذلك يحتاج إلى التعلب على بعض المعوقات التي يعاني منها أعضاء هيئة التدريس، إذ يتفق واقع أعضاء هيئة التدريس بالقسم مع ما توصلت إليه دراسة (نصر، ٢٠٠٤، ٦٨-٦٩) في هذا الجانب من حيث كثرة الأعباء الملغاة على عاتق عضو هيئة التدريس، والتي ترجع إلى الأعباء التدريسية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى والتأهيل التربوي وطلاب الدراسات العليا، بالإضافة إلى ارتباطاتهم العلمية

والبحثية حيث أبحاث الترقى، بالإضافة إلى بعض الأعمال الإدارية وأعمال الكنترول التي تستمر طوال العام الدراسي، وغيرها من المهام الأخرى الخاصة بالجودة.

(٦) الإمكانيات المادية:

تعد الإمكانيات المادية من معامل ومكتبات ومنشآت ومرافق تعليمية وموارد مالية عاملاً أساسياً يعتمد عليه في تنفيذ العملية التعليمية بأي نظام تعليمي، ولهذه التجهيزات التعليمية مواصفات معينة لتنفيذ العملية التعليمية بكفاءة، ومن هذه المواصفات ما يلي (نصر، ٢٠٠٤، ٧٠)، (السيد، ١٩٩٣، ٤٨-٤٩):

- استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، ويتطلب هذا الأمر كفاءة في تصميمها على نحو يرفع معدلات الاستيعاب، مع الحفاظ على مستوى الخدمات والمرافق.
- القدرة على توصيل العملية التعليمية لأكثر عدد من الطلاب بكفاءة كبيرة، ويتطلب ذلك تزويد المنشآت والمرافق الجامعية بأحدث الأجهزة والوسائل التعليمية، وتوافر المرونة المناسبة التي تسمح بالتجديد المستمر للأجهزة التعليمية، وتطوير العملية التعليمية، وإجراء البحوث العلمية بكفاءة.
- القابلية للتوسع، فلا تفي باحتياجات الحاضر فحسب، بل تترك الفرصة أيضاً للاحتمالات التوسع والتطور في المستقبل.
- خدمة أجيال متعددة، وهي تعمل بكفاءة عالية؛ بمعنى أن تقام المنشآت والمرافق على نحو يجعلها تعيش لمدة طويلة.
- سهولة عمليات صيانتها وإصلاحها وتوافر وسائل النهوض بتلك العمليات في البيئة المحلية مع قلة تكاليفها.
- وإذا ما استعرضنا حالة هذه التجهيزات بكلية التربية وفقاً لما توصلت إليه الدراسة الاستطلاعية يتضح ما يلي:
- فيما يتعلق بالمنشآت والمرافق الجامعية، يلاحظ أهميتها في عمليات التدريس والبحث العلمي، والقاعات الدراسية جديدة ومتوفرة ومزودة بأجهزة Data Show غير أنها مشغولة عادة نظراً لتزايد أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى، ولكن نظراً لقلّة أعداد الطلاب الملتحقين بالدراسات العليا في قسم أصول التربية فإنه يتم التدريس بمكاتب أعضاء هيئة التدريس والتي تكون غير مهيئة لذلك.
- أما بالنسبة للمعامل وخاصة معامل الكمبيوتر، نجد أنها متوفرة وبدرجة كبيرة إلا أنها غير مستغلة بالقدر الكافي في مساعدة الطلاب في العمليات البحثية التي يقومون بها. كما يكشف واقع المكتبة التي يتم إنشاؤها وتزويدها بالكتب والدوريات التي تعين على كسب المعرفة عن الآتي:
- توافر المراجع الحديثة بشكل كاف للاطلاع عليها .
- وجود نظام جيد للفهرسة، ترتب الكتب والمراجع والدوريات على أساسه، لتوفير الوقت على الطالب والباحث عند البحث عن مرجع معين.

- توافر العناصر البشرية بالمكتبات والأيدي العاملة المدربة والمتخصصة.
 - تستقبل المكتبة بشكل منتظم المجالات العلمية والنشرات الدورية، بالإضافة إلى الصحف القومية والإقليمية.
 - تقدم مكتبة كلية التربية جامعة بنها خدمات تعليمية متطورة لطلاب الدراسات العليا، حيث يتوافر بالمكتبة التقنيات الحديثة التي تسهل الحصول على المعلومات كأجهزة الحاسب الآلي والميكرو فيلم وشبكات الإنترنت، كما تفتح المكتبات أبوابها أمام الطلاب (بصورة منتظمة وطوال أيام الأسبوع).
 - توجد ميزانية لمكتبة الكلية لشراء أحدث المراجع والدوريات العلمية في التخصصات العلمية المختلفة ومن بينهم قسم أصول التربية، وتوفر إدارة الكلية الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.
 - وفيما يخص أجهزة التصوير بمكتبة الدراسات العليا فلا توجد، ولا تقدم المكتبة أي خدمة تصوير للطلاب في هذا الأمر.
 - لا تتوافر بمكتبة الدراسات العليا قاعدة معلومات وافية عن البحوث والمصادر والمراجع الموجودة بالمكتبة.
- خلاصة القول، أن كلية التربية وهي المؤسسة التي ينتمي إليها القسم يتوفر بها التسهيلات والتجهيزات التي تعد ملائمة إلى حد كبير للطلاب والباحثين، غير أنها لا تستغل بالقدر الكافي وقد يرجع ذلك إلى ضعف القدرات البحثية للطلاب، أو ضعف مهارات وقدرات بعض أعضاء هيئة التدريس على استخدامها وتوظيفها بالشكل المناسب، وبما يخدم العملية التعليمية والبحثية

(٧) نظام التسجيل والإشراف العلمي:

من الإجراءات التي تتبع في هذا النظام مع طلاب الماجستير والدكتوراه: العرض على السيمينار العلمي، موافقة القسم على التسجيل بعد اجتياز الشروط، كتابة تقارير دورية سنوية عن الطلاب، والمناقشة العلمية العلنية للرسائل المقدمة من الطلاب.

• درجة الماجستير في التربية:

تشير المادة (٣٣) أن مدة الدراسة للحصول على درجة الماجستير في التربية عام ميلادي على الأقل، يدرس الطلاب ثلاثة مقررات يحددها القسم التربوي الذي يلتحق به، ويعد رسالة للحصول على الدرجة ويشترط لمناقشتها نجاحه في المقررات سألقة الذكر (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٣٧)، ويقدم الطالب رسالة علمية وفق المادة (٣٤) تتضمن نتائج بحثه، تقبلها لجنة المناقشة والحكم بعد أداء مناقشة علنية فيها بعد سنة على الأقل من تاريخ التسجيل. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٣٧)

ويلغى مجلس الكلية قيد الطالب وفق المادة (٣٦) إذا انقضت خمس سنوات دون الحصول على الماجستير بعد أخذ رأى مجلس القسم إلا إذا رأى مجلس الكلية الإبقاء على التسجيل لمدة أخرى يحددها بناء على تقرير المشرف (المشرفون)، ويمكن أن يلغى التسجيل أيضاً بناء على

تقريرين في عامين متتاليين بعدم صلاحية الطالب للبحث من المشرف (المشرفون) على الرسالة يوافق عليهما مجلس الكلية. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٣٧)
وتشير المادة (٣٩) أن يشكل مجلس الكلية بناء على اقتراح مجلس القسم المعنى لجنة الإشراف على الرسالة، بحيث تضم على الأقل اثنين من أعضاء هيئة التدريس (أستاذين، أستاذ مساعد، أو أستاذ ومدرس أو أستاذ مساعد ومدرس) في نفس تخصص الرسالة. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٣٨)

• درجة الدكتوراة في التربية:

يتكون برنامج الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية وفق المادة (٤٤) من دراسة أربعة مقررات يقدمها القسم التربوي الذي يقيد به الطالب، أن يعد رسالة للحصول على الدرجة ويشترط لمناقشتها نجاحه في المقررات سالفة الذكر، وتنص المادة (٤٦) على أن يتعين أن يقدم رسالة علمية، تتضمن نتائج بحثه تقبلها لجنة المناقشة والحكم بعد مناقشته فيها مناقشة علمية، بعد عامين على الأقل من تاريخ التسجيل. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٤٢)

ويلغى مجلس الكلية وفق المادة (٤٨) قيد الطالب إذا انقضت خمس سنوات دون الحصول على الدكتوراه إلا إذا رأى مجلس الكلية الإبقاء على التسجيل لمدة أخرى يحددها بناء على تقرير المشرف (المشرفون)، ويمكن أن يلغى التسجيل أيضاً بناء على تقريرين في عامين متتاليين بعدم صلاحية الطالب للبحث من المشرف (المشرفون) على الرسالة يوافق عليهما مجلس الكلية. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٤٢)

وتنص المادة (٥١) على أن يشكل مجلس الكلية بناء على اقتراح مجلس القسم المعنى لجنة الإشراف على الرسالة بحيث تضم على الأقل اثنين من أعضاء هيئة التدريس (أستاذين، وأستاذ وأستاذ مساعد، أو أستاذ ومدرس). (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٤٣)

وباستقراء شروط التسجيل للماجستير والدكتوراه يلاحظ أنها شروط تقليدية، ولا تتوافق مع المستجدات العالمية فهي تحصر الطالب في مقررات يدرسها بعد تسجيله للدرجة العلمية المتقدم إليها، ولا يوجد اختبارات حقيقية تفيد في معرفة الطالب وشخصيته وميوله وقدراته ومدى تمكنه من المهارات البحثية التي تؤهله لإجراء دراسة علمية تمثل إضافة حقيقية للعلم والمعرفة، كما أنه لا توجد معايير موضوعية محددة للحكم بنتائج الأبحاث، حيث انحصرت في كون النتائج مقبولة من لجنة المناقشة والحكم .

ثانياً: واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة بنها من خلال المقابلات الشخصية:

استند البحث الحالي على المقابلات الشخصية المفتوحة لوصف واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية، واستهدفت المقابلات الشخصية جمع بيانات ومعلومات لتحديد المشكلات التي يعاني منها القسم، واشتملت المقابلات الشخصية على مقابلات تم توجيهها لأعضاء هيئة التدريس بالقسم والذين يقومون بالتدريس في مرحلة الدراسات العليا وبلغ عددهم ١٥ عضو، كما تم توجيه مقابلات للطلاب والباحثين بقسم أصول التربية، وكانت نتائج المقابلات حول مشكلات الطلاب، مشكلات خاصة بالمناهج والمقررات، مشكلات أعضاء هيئة التدريس، وأساليب التقويم، والمشكلات المتعلقة بالإشراف التربوي بالقسم كالتالي:

(١) الطلاب والباحثين:

- يعكس الواقع بناءً على المقابلات التي تم عقدها مع الطلاب والباحثين بالدراسات العليا مجموعة من المشكلات الخاصة بدراساتهم بالقسم أهمها:
- يجد الطلاب صعوبة في مقررات قسم أصول التربية، وأنها لا ترتبط بالواقع التربوي في المدارس مما يعكس انفصال المواد التربوية التي يدرسها الطالب عن الواقع المعاش بالمؤسسات التربوية.
 - تعبر المادة التدريسية عن ذاتية عضو هيئة التدريس حيث تختلف من عضو إلى آخر ولا ترتبط بالخلفية المعرفية لعضو هيئة التدريس.
 - طول مدة الدراسة حيث أن تدريس المواد يتم على مدار فصلين دراسيين مما يؤدي إلى ملل الطالب واستنزاف قدراته على التركيز.
 - اختلاف أسلوب الإشراف من مشرف لآخر مما يؤدي إلى عدم قدرة الباحث في التنسيق بينهم مما يؤدي إلى نقص الدافعية لدى الطالب لإنجاز الدراسة العلمية.
 - طول المدة التي يقضيها بعض المشرفين في فحص فصول الرسالة العلمية مما يهدر وقت الطالب في إنجاز الرسالة.
 - وجود صعوبة لدى الباحثين في اختيار موضوع الدراسة وإحداث اتفاق حول الفكرة البحثية التي يبحث بها الطالب من جانب أعضاء هيئة التدريس بالقسم.
 - تأثير العلاقات الشخصية على التوجيه والتسجيل والمناقشة. بما يؤثر في موضوعية مسار هذه العمليات.

(٢) البرامج والمقررات:

- يعكس الواقع بناءً على المقابلات التي تم عقدها مع أعضاء هيئة التدريس، والطلاب والباحثين بالدراسات العليا مجموعة من المشكلات الخاصة بمناهج ومقررات القسم أهمها:
- تركز تلك المقررات على الجوانب النظرية أكثر مما تركز على التكوين الشامل لطالب الدراسات العليا التربوية سواء من الناحية العلمية أو المهارية.
 - عدم وجود أساس أو معيار أمام الطلاب لاختيار المقررات الاختيارية، مما يجعل عملية الاختيار تخضع للعشوائية، واستغراق الطالب لوقت طويل في الانتقال بين محاضرات المقررات الاختيارية لأخذ فكرة عن كل مقرر ثم الاستقرار على مقررات معينة، وقد يترتب على ذلك ضياع الكثير من المحاضرات في المقررات الأخرى.
 - لا يرتبط الاختيار بين المقررات باهتمامات الطلاب وميولهم الذاتية بل تتم بطريقة تقليدية مما يفقد عملية الاختيار مصداقيتها وعدم تحقيقها للأهداف المرجوة .
 - عدم استقرار المقررات، واختلاف محتواها من عضو هيئة تدريس لآخر ومن سنة لأخرى، وذلك لخضوع عملية اختيار الموضوعات لأهوائهم وليس في ضوء خطة موضوعية مسبقاً، دون الاهتمام بمدى مناسبة هذه الموضوعات لما يجب أن يكتسبه الطالب من خلال مقرر ما.

- يخلط بعض أعضاء هيئة التدريس بين طريقة تدريس مقررات الدراسات العليا التربوية وطريقة التدريس في مرحلة التعليم الجامعي، فما زالت طريقة التدريس في الدراسات العليا التربوية قائمة على التلقين والنمطية التي تعمل على عدم تنمية قدرات الطالب على الإبداع والابتكار ومواكبة روح العصر.
- اعتماد معظم أعضاء هيئة التدريس على كتاب واحد كمرجع للمادة التي يدرسونها؛ الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل عقلية محدودة التفكير، وليس لديها أفكار واتجاهات عديدة يستطيع من خلالها أن يكون رأياً خاصاً به يعبر عنه في المواقف المختلفة.
- يرى طلاب وباحثي الدراسات العليا بقسم أصول التربية بأنهم لا يستفيدون من المقررات التي يدرسونها أثناء الماجستير والدكتوراة بل تمثل عبء يعوقهم عن إنجاز الرسائل العلمية الخاصة بهم.
- ضعف عملية الإشراف والتوجيه للطلاب نظراً لعدم وجود المرشد الأكاديمي مما يجعل الدارس يتخبط في قراراته عند تحديد نوع الدراسة التي يرغب في دراستها .
- اختلاف العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس وطلابهم من عضو لآخر، فهناك من تربطه بطلابه علاقة جيدة لا تقتصر على وقت المحاضرة بل في أي وقت يوجد فيه، وهناك من هم على عكس ذلك الذين تربطهم بطلابهم علاقة سطحية.

(٣) أساليب التقويم:

- يعكس الواقع بناءً على المقابلات التي تم عقدها مع أعضاء هيئة التدريس، والطلاب والباحثين بالدراسات العليا مجموعة من المشكلات الخاصة بأساليب التقويم أهمها:
- لا تركز الاختبارات التحريرية بصورتها الحالية على مهارات الطالب البحثية المختلفة والتي يفترض اكتسابها في مرحلة الدراسات العليا.
 - لا تغطي الامتحانات بصورتها الحالية جوانب المنهج المختلفة مما يعطي فرصة للطلاب للتخمين حول نوعية الأسئلة التي يمكن أن تأتي في الاختبار .
 - لا تعكس الاختبارات المستوى الحقيقي للطلاب ولا تعتمد على التغذية الراجعة التي يمكن من خلالها تقويم الطلاب وإعطائهم صورة حقيقة عن مستواهم العلمي بل يقتصر تقويم الطالب على إعطاء درجة كلية لتحديد مستواه .
 - اقتصر الاختبارات الشخصية على اختبار اللغة الإنجليزية والذي يتم إجراؤه بطريقة شكلية لا تعكس المستوى الحقيقي للطلاب وعدم وجود معايير ثابتة تعكس مهارات الطالب في مواصلة البحث العلمي .
 - لا يتم النظر إلى التقويم على أنها عملية تشخيصية يتم من خلالها تحديد جوانب القوة والضعف ليس عند الطالب فحسب بل في طريقة عضو هيئة التدريس في تدريس المادة العلمية للطلاب.

- تركيز عملية التقويم على الامتحان التحريري وإعطائه النسبة الأكبر من الدرجات بدلاً من توزيع هذه الدرجات على مشاركة الطالب طوال العام في مناقشة الجوانب المختلفة للمنهج أثناء المحاضرة.

(٤) أعضاء هيئة التدريس:

- يعكس الواقع بناءً على المقابلات التي تم عقدها مجموعة من المشكلات الخاصة بالواقع التدريسي والواقع البحثي أهمها:
- عدم وجود فرص تنويع طرق التدريس بما يتلاءم مع الأهداف التعليمية لمرحلة الدراسات العليا، وذلك في الوقت الذي يحتاج فيه طلاب الدراسات العليا إلى اكتساب بعض المهارات التي تولد لديهم الشعور بأن الدراسة بالدراسات العليا تختلف عن الدراسة بالدرجة الجامعية الأولى.
- ضعف التواصل الأكاديمي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في غير وقت الدراسة نظراً لعدم تفرغ الطالب بشكل كلي للدراسة وإنشغاله بأعمال أخرى.
- انخفاض الدافعية للتعلم والبحث من قبل طلاب الدراسات العليا خاصة في مرحلة الدكتوراه المهنية والخاص لأن الغرض من الدراسة هو الحصول على وظيفة أو الترقى في العمل.
- يرى أعضاء هيئة التدريس أن هناك ضعفاً في المستوى العلمي لطلاب الدراسات العليا وعدم امتلاكهم لمهارات البحث العلمي التي تمكنهم من إتمام دراستهم العلمية.
- ضعف قدرة من يتقدم للتسجيل لدرجة الماجستير والدكتوراه على اختيار موضوعات جديدة تضفي إلى وعاء المعرفة واتجاه بعضهم لبحوث تم دراستها من قبل.
- الاقتصاد في عملية تقويم أعضاء هيئة التدريس للترقي في الوظيفة ينصب على الإنتاجية العلمية في مجال البحث العلمي، وعدم النظر إلى إنتاجية أعضاء هيئة التدريس في مجال التدريس.
- اعتراض أعضاء هيئة التدريس على النظام الحالي للترقيات والذي يعتبر القيام بالأبحاث والذي يعتبر القيام بالأبحاث هي معيار للكفاءة والقدرة على الأداء التدريسي، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الإعداد المهني عضو هيئة التدريس.
- اقتصار أعضاء هيئة التدريس على النشر المحلي لإنتاجهم العلمي، وعدم قدرتهم على النشر الدولي العالمي .

(٥) الإشراف العلمي:

- يتضح من خلال إجراء المقابلات الشخصية مع الباحثين ومع أعضاء هيئة التدريس بالقسم الاتفاق حول مجموعة من المشكلات الخاصة بالإشراف التربوي وهي كالآتي:
- لا يوجد معايير محددة يتم من خلالها توزيع الإشراف العلمي على أعضاء هيئة التدريس .
- لا يتم التعامل مع الباحثين وفق أوقات مجدولة ولا يعتمد الإشراف على خطة زمنية لمتابعة الأداء البحثي

- التقارير السنوية للباحثين يتم اعدادها بناء على وجهة نظر شخصية للمشرفين ولا تعتمد على ملفات الإنجاز ومعلومات وقواعد بيانات مسجلة حول أداء الباحثين
- كما أنه لا توجد معايير واضحة يمكن من خلالها الحكم على أداء الباحثين المسجلين لدرجاتي الماجستير والدكتوراه، والتي يمكن من خلالها متابعة تقييم أدائهم .
- لا تتم مناقشة الطلاب وفق معايير واضحة وفق التخصص العلمي للرسالة المرجو مناقشتها بل تتم بصورة ودية .
- غياب شبكة معلومات فعالة تخدم البحث العلمي من حيث عدد الطلاب الذى يشرف عليهم عضو هيئة التدريس وتجاوز البعض للعدد المسموح به.
- ضعف المستوى العلمي للخريجين وعدم امتلاكهم للمهارات العلمية الأساسية، وعدم امتلاكهم للمهارات البحثية .
- لا يعتمد الطلاب فى تأصيلهم لموضوعاتهم البحثية على المراجع الأساسية والأصيلة ، وضعف اطلاعهم على المراجع الأجنبية .

وخلاصة ما سبق ومن خلال تحليل واقع الدراسات العليا التربوية بالقسم نجد ما يشير إلى:

- يتميز قسم أصول التربية بكادر تدريسي على كفاءة للتدريس ببرامج الدراسات العليا.
- برامج الدراسات العليا تقليدية تخلو من الإبداع والابتكارية، تركز على الجوانب النظرية أكثر مما تركز على تنمية الطلاب علمياً ومهنياً وعملياً.
- تحتاج لائحة الدراسات العليا إلى التعديل بما يتناسب مع الجديد والأولويات، حيث تميل إلى النموذج التقليدي في القبول حيث يكتفي بشرط التحصيل الدراسي في المرحلة الجامعية الأولى دون النظر إلى مهارات واستعدادات الطالب.
- لاتتم إجراءات التسجيل بصورة إلكترونية ولكن تتم بصورة يدوية، ولا توجد قواعد بيانات واضحة لطلاب الدراسات العليا والمسجلين للدرجات العلمية.
- كما أن المقررات الدراسية تتشابه إلى حد كبير مع مقررات طلاب المرحلة الجامعية الأولى، كما أنها لا تواكب التطور العلمي والتكنولوجي، فما درسه الطالب بالأمس درسه اليوم .
- اقتصار برامج الدراسات العليا فى الدبلوم المهني على شعبة واحدة وهى سياسات التعليم وتخطيطه، وهو ما يعنى هدر فى الكوادر البشرية والإمكانات المادية .
- لا تتعدد أساليب التعليم والتعلم لمراعاة الفروق الفردية بين الدارسين، ولا تركز على تنمية مهارات البحث العلمي لطلاب الدراسات العليا.
- لا يلتزم القسم بالخريطة البحثية يلتزم الأمر الذى يؤدي إلى تكرارية أو نمطية البحوث أو عدم جدواها أو انفصالها عن مشاكل المجتمع، مما قد يؤدي إلى الانعزال عن المجتمع .
- لاتوجد خطة واضحة وممنهجة لتوزيع الإشراف العلمى ، ولا توجد معايير واضحة متبعة فى عملية الإشراف ذاتها.
- لا يوجد نظام معتمد ومعلن لتقييم الأداء التدريسي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس.

- ندرة البحوث المشتركة بين القسم والأقسام المختلفة بالكلية، وقلة نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس بالمجلات العلمية العالمية. مع عدم وجود نظام لتسويق البحوث العلمية بالكلية و ضعف الشراكة بين القسم والمؤسسات الإنتاجية والخدمية في المجتمع.
 - ضعف عملية التقويم فإجراء امتحانات الدراسات العليا يتم بصورة تقليدية، ولا توجد ضوابط موضوعية لتحكيم وإجازة الرسائل العلمية بالقسم.
 - وجود فجوة بين برامج الدراسات العليا ومتطلبات سوق العمل وتلبية احتياجات الميدان التربوي.
 - ضعف نظام الإرشاد الأكاديمي من حيث ضعف إعداد وتنظيم برامج تعريفية وتوعوية لطلاب الدراسات العليا ببرامج قسم أصول التربية، وضعف إجراءات متابعة الباحثين المسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه .
- وبعد استعراض واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية وفي ضوء اللائحة الداخلية والمقابلات الشخصية تبين أنها تسير بطريقة نمطية تقليدية من حيث هيكله برامج الدراسات العليا، ونظام التعليم والبحث العلمي والإشراف، وأساليب التحكيم والتقييم المتبعة، كما يعكس الواقع نسبة الهدر المرتفعة سواء في الموارد المادية أو البشرية مع وجود مؤشرات واضحة تعكس ضعف الكفاية الداخلية والخارجية لنظام الدراسات العليا القائم الذي يتمثل في ضعف إنتاجية الدراسات العليا. وهو ما يستدعي وضع رؤى وتصورات تعظم من الاستفادة من الموارد المادية والبشرية المتاحة في تحقيق التميز الأكاديمي.

المحور الرابع: تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا بقسم أصول التربية فى ضوء فلسفة التميز الأكاديمي:

وبناءً على كل ما سبق، وانطلاقاً من واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة بنها، وفي ضوء الإطار المفهومي والفلسفي والفكري للتميز الأكاديمي، وبعد استجلاء محدداته وأبعاده يمكن وضع تصور مقترح، ووضع المحاور الأساسية والآليات التنفيذية الخاصة التي يستهدفها البحث لتطوير برامج الدراسات العليا على النحو الذي يساعدها في تحقيق التميز الأكاديمي وهو ما يقدمه البحث الحالي من خلال ما يلي:

أولاً: فلسفة التصور المقترح :

تؤكد فلسفة التصور المقترح على ضرورة أن تطور الأقسام الأكاديمية بكليات التربية نفسها باستمرار وخاصة في مجال الدراسات العليا تطويراً شاملاً في أهدافها ومناهجها وأساليبها لمواجهة المطالب المتغيرة وتطلعات المجتمع وسعيه نحو التميز والتفوق، مستفيدة من العناصر البشرية المؤهلة والموارد المالية المتاحة في اعتماد نماذج وتصورات لخطط وأطر فكرية تسمح بإحداث تطوير جذري لنظم الدراسات العليا التربوية بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة بشكل يتعدى الفلسفة النمطية القائمة التي تقوم على ما هو متوقع إلى فلسفة جديدة تقوم على ما هو مبتكر ومتفرد ومتميز. وتستند هذه الفلسفة على جملة من المبادئ والمرتكزات من أهمها:

- إعلاء قيمة الموارد البشرية : بمعنى إعلاء قيمة الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس وتسهيل كل عمليات التعليم والبحث والتواصل والتفاعل الأكاديمي بين الطلاب والأساتذة بما يحقق تميز الطرفين.
- جعل مبدأ التوجه نحو المجتمع غاية كبرى : وهو مبدأ يتجسد في الإيمان بقيمة الاستثمار في رأس المال المعرفي وأهميته في دعم خطط التنمية الشاملة، وأنه أفضل أنواع الاستثمار من منظور فردى واجتماعى.
- تخطى مفهوم الجودة وصولاً للتميز: من خلال احترام الطموحات الكبيرة والسعي وراء التميز والتفرد من خلال الالتزام بأرقى التوجهات الفكرية في الإدارة والتعليم والتعلم والبحث والابتكار.
- التميز للجميع: بمعنى تبنى فكر التميز وإتاحة التعليم المتميز للجميع دون اقتصاره على فئة دون أخرى تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- التميز مدخل ومخرج التنافسية: وهو ما يعنى الإيمان بأن فلسفة التميز الأكاديمي وما يرتبط بها من عمليات تحسين مستمر تفوق بالضرورة إلى مزيد من التميز وبالتالي التنافسية والقدرة على البقاء في عالم متغير.
- دعم الإبداع والمبدعين أصل التميز: من خلال إعلاء قيمة التطوير والتحسين المستمر للدراسات العليا في سبيل دعم وتشجيع الباحثين الجادين وكل صاحب فكر مستنير.
- القيادة الداعمة أساس التميز: وهو ما يتطلب التزام القسم التزاماً راسخاً بتعزيز الأدوار القيادية المتميزة التي تدفع عجلة التنمية الاجتماعية مع الإيمان العميق بالاحترافية والمسئولية والإبداع والعمل بروح الفريق الواحد .

ثانياً: أهداف التصور المقترح:

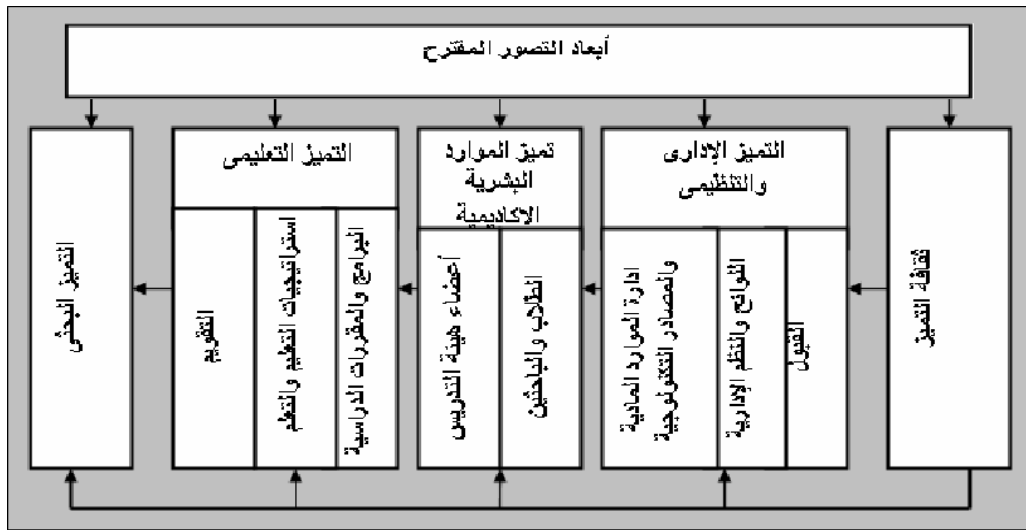
- في إطار التحليل العام لواقع الدراسات العليا تظهر حاجة ماسة لتطوير برامج الدراسات العليا والبحث العلمي في إطار أهداف جديدة محددة مستمدة من فلسفة التميز الأكاديمي التي تنعكس على رؤية القسم ورسالته ورؤية برامج الدراسات العليا ورسالتها وتراعى الأهداف المستقبلية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا يتبنى التصور المقترح بعض أهداف عملية التطوير المستمدة من فلسفة التميز الأكاديمي:
- توفير دراسات عليا متميزة تستجيب لاحتياجات المجتمع التربوية، وتحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي في جميع البرامج والمجالات التعليمية، وتطوير البحث العلمي والدراسات العليا لخدمة قضايا المجتمع، وبناء شراكة حقيقية مع المجتمع، وبناء بيئة أكاديمية متكاملة يسودها الإبداع والتميز والتفاعل الإيجابي.
 - تطوير سياسة القبول الحالية والتنظيم الإداري للدراسات العليا لضمان تحقيق التميز الأكاديمي القائم بالأساس على تميز المدخلات والعمليات .
 - دعم التميز الإداري لدعم فعالية العمليات التعليمية والبحثية المرتبطة بتطوير برامج الدراسات العليا وفق معايير التميز والجودة وفي ضوء احتياجات المجتمع.

- تهيئة برامج الدراسات العليا بقسم أصول التربية مادياً ومعنوياً لتطوير القدرات البحثية للطلبة وتأهيلهم لسد حاجات المجتمع المحلي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة والشاملة، وفي إطار توسيع دائرة الشراكة المجتمعية بين القسم والجهات المستفيدة .
- تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين وتلبية احتياجاتهم الفعلية بما يلبي متطلبات تميزهم سواء في الأداء التعليمي أو البحثي على اعتبار أنهم المحرك لتطوير عمليات التعليم والتعلم وضماناً لتمييز الإنتاجية العلمية.
- تطوير المقررات والبرامج الدراسية وتحديثها لمواكبة التوجهات الحديثة في الفكر التربوي، ودعم قدرات ومهارات الخريجين بما يحقق الميزة التنافسية.
- الارتقاء بالمستوى الأكاديمي والبحثي للأداء والكفاءة والقدرة التنافسية لبرامج القسم من خلال تطبيق أسس ومتطلبات التميز الأكاديمي بهدف التواجد المستمر على خارطة الأقسام الأكاديمية المتميزة محلياً وعالمياً .
- توجيه وتفعيل البحث العلمي التربوي في مجال أصول التربية وتوفير الدعم اللازم له بما يكفل التميز البحثي لتلبية الاحتياجات المستقبلية في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية .

ثالثاً: أبعاد التصور المقترح :

تم صياغة محاور التصور المقترح من خلال الدمج بين بعدين أساسيين وهما: عناصر منظومة الدراسات العليا، وأبعاد ومحددات التميز الأكاديمي لتنظيم تلك المحاور كما هي بالشكل التالي:

شكل رقم (١) أبعاد التصور المقترح



الشكل من إعداد الباحثان

١- ثقافة التميز:

- يهدف التصور المقترح من خلال هذا المحور إلى نشر ثقافة التميز والإبداع ونقل الخبرات التي تسهم في تنمية المهارات العملية والمهنية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛ وذلك من خلال توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وصقل المواهب وبناء الجدارات، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الآليات يتمثل أهمها فيما يلي:
- العمل على خلخلة الأنساق الثقافية العتيقة المقاومة للتغيير، والمعوقة للإبداع والتميز من خلال إبراز نقاط الضعف والقصور التي تعترض الثقافة النمطية وتجعلها سبباً رئيساً في رسم ملامح الوضع القائم.
 - تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف حول التميز وتشجيع التوافق بإدارة حوار بناء بين أعضاء هيئة التدريس، وإشاعة روح التوافق حول ضرورة التميز كسبيل للبقاء.
 - ضرورة تحقيق الفهم العميق لفلسفة التميز وما يتبع ذلك من التفهم الذهني لفلسفة التغيير المستمر، وتمثل القيم المستهدفة اللازمة لتحقيق العلاقات الأساسية بين الأعضاء والداعمة لأساليب التواصل والعمل في فريق لدعم استراتيجيات التميز.
 - التقدير اللازم لجهود التميز لبناء ثقافة عامة تقدر التميز في الأداء سواء الإداري أو التعليمي أو البحثي. وهذا يؤكد ضرورة تبنى نظم تميز عادلة شفافة تشجع الإبداع والتميز في كل العمليات.
 - تجذير فكر الجودة والتميز المستمر في نسيج المنظومة التعليمية والبحثية والإدارية للقسم، والتفاعل اللاتقليدي مع المجتمع التربوي؛ وذلك من خلال ترسيخ مفاهيم التطوير والتحديث والتميز، وإدخال مفاهيم ضبط الجودة والكفاءة والنوعية والتميز في مختلف مكونات منظومة الدراسات العليا والتعريف بالمعايير العالمية لكل منها.
 - تهيئة البيئة التنظيمية من خلال نشر ثقافة التميز والتي تؤثر على عدد من العوامل أو العناصر مثل سيادة روح العمل في شكل فريق، وكيفية اتخاذ القرارات، والهيكل التنظيمي، والعلاقات، والولاء والانتماء.
 - نشر ثقافة التميز والإبداع ونقل الخبرات التي تسهم في تنمية المهارات العملية والمهنية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛ وذلك من خلال توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وبناء الجدارات.
 - تقديم الدعم الوافي لبناء الثقافة الجديدة التي تشجع على ترسيخ قيم التميز في جميع المستويات ويمكن تحقيق ذلك من خلال؛ عقد ندوات وورش عمل واجتماعات تضم جميع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، لتحويل تلك القيم والمعتقدات السلوكية المتعلقة بالتميز إلى ممارسات عملية، إلى جانب عرض نماذج ناجحة في تحقيق التميز.
 - ضرورة دعم الإدارة العليا سواء الدعم المعنوي أم المادي لإدارة التغيير باتجاه التميز الأكاديمي في القسم ومتابعة خطته، مع التأكيد على أهمية الشعور بالمشراكة تجاه الغايات الكبرى للمؤسسة.

- توفير الآليات اللازمة لاحتضان الطلبة المبدعين والرياديين الذين يملكون القدرة على التميز والإبداع ورعايتهم، وتشجيع البحث العلمي والتطوير القائم على الأفكار المستتيرة والاستباقية .
- وضع نظم عادلة للحوافز والمكافآت، وكل ما من شأنه تشجيع الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس على توليد الأفكار الخلاقة والجديدة ووضعها موضع التطبيق، ويعتبر هذا مطلباً مهماً وملحاً في تجسيد وتفعيل مفهوم التميز على أرض الواقع.

٢- التميز الإداري والتنظيمي:

يهدف التصور المقترح من خلال هذا المحور إلى تنمية وتطوير الأداء والتنظيمي للقسم بما يحقق الأداء الإداري المتميز الذي يسهم في تقديم الكفالة والدعم اللازم لتحقيق التميز في كافة الأبعاد التعليمية والبحثية؛ ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات من أهمها:

أ- القبول:

- إعادة النظر في سياسات القبول وإقرارها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الموازنة بين رغبات الطلبة والتخصصات المتاحة لهم؛ وذلك من خلال دراسة أساليب القبول على مستوى الكلية والقسم ووضع تسهيلات الانتقال من تخصص إلى آخر.
- التنسيق بين القسم والكلية والجامعة في آلية الأدوات والآليات التي يمكن استخدامها في المقارنة بين المقبولين بالبرامج المختلفة، وانتقاء العناصر المناسبة لطبيعة المجال الأكاديمي في قسم أصول التربية .
- إعداد دليل لنظام القبول ببرامج الدراسات العليا بقسم أصول التربية يكون أكثر تفصيلاً من الدليل العام للكلية على أن يوضح نوعية البرامج التي يقدمها القسم، وشروط القبول ونظام الدراسة والمقررات الدراسية، وأعضاء الهيئة التدريسية القائمين على كل برنامج ونظام التقويم.
- وضع شروط خاصة للقبول بكل برنامج على حدة إضافة للشروط العامة بما يحقق له التميز والاختلاف عن البرامج المثيلة، شريطة أن تكون شروط القبول متوافقة مع أهداف البرنامج وتلبي رغبات الطلبة في اختيار التخصصات العلمية المناسبة لهم
- عقد القسم لقاءات دورية مفتوحة بين إدارة القسم والطلاب الملتحقين ببرامج الدراسات العليا الحالية لمناقشة مشكلات نظام القبول لبحث سبل علاجها.
- تطوير سياسة القبول بالدراسات العليا لتناسب الإمكانيات، وتحقيق معايير التميز مع وضع نظام معن لإجراءات القيد والتسجيل بالدراسات العليا إلكترونياً.
- وضع آلية لاستقطاب الطلاب ذوي الصفات المؤهلة لتحقيق التميز مع مراعاة أن يتم ذلك بصورة موضوعية من خلال مقاييس مبدئية ومقابلات شخصية مقننة لضمان استقطاب أفراد ذوي كفاءة عالية وقدرات ابتكارية، ويتمتعون بروح المبادرة والإبداع.

ب- اللوائح والنظم الإدارية:

- تطوير لائحة الدراسات العليا وتحديثها بنظام الساعات المعتمدة مع ضرورة تعديل وتنقيح تلك اللائحة بما يجعلها خالية من أى تحريف للقواعد أو القوانين وبما يخدم البيئة التعليمية للقسم والكلية.
- تنظيم ورش عمل لبحث ومناقشة المحاور الأساسية لتطوير لائحة الدراسات العليا بما يسمح بتيسير العمل فى البرامج .
- إعداد استبيانات بصفة دورية وطرحها على كلا من المؤسسات التربوية، وطلاب الدراسات العليا، وأعضاء هيئة التدريس للتعرف على آرائهم فيما يتعلق بتطوير برامج الدراسات العليا ولوائحها والقيود اللائحية المعوقة للتطوير.
- تشكيل لجنة استشارية من كبار أساتذة أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة فى التخصص يمكن لرئيس القسم الرجوع إليها فى بعض الأمور الإدارية المتعلقة ببرامج الدراسات العليا بالقسم .
- أن يتوفر للبرنامج الدعم اللازم من خلال تحديد مدير أو منسق للبرنامج داخل القسم يشرف على تنفيذه ، وأن يكون لمنسق البرنامج صلاحيات محددة تساعده على توفير الاحتياجات الإدارية والمالية المطلوبة لتنفيذ البرنامج .
- أن تكون هناك تقارير دورية عن البرنامج ترفع إلى رئيس القسم لعرضه على اللجنة الاستشارية، واتخاذ موقف ملائم إزاء ما تقدمه هذه التقارير واتخاذ خطوات تصحيحية.
- وضع لوائح وآليات واضحة ومحددة للتأكد من امتلاك طلاب الدراسات العليا - خاصة طلاب الماجستير والدكتوراه - الحصيلة العلمية الكافية قبل منح الدرجات العلمية فى ضوء معايير التميز والمواصفات المرتبطة بذلك لخريجى تلك الدرجات.
- العدالة فى توزيع أعداد المقبولين بالدراسات العليا بما يتناسب مع الإمكانيات الفعلية للأقسام من حيث أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم، توافر الموارد والميزانيات والتجهيزات والحاجة الفعلية للمجتمع وسوق العمل.

ج - إدارة الموارد المادية والمصادر التكنولوجية:

- وضع برنامج يتضمن توفير الموارد البشرية اللازمة لإدارة وصيانة والمحافظة على البنية التحتية للقسم، مع ضمان التحسين المستمر فى قدرات وإمكانيات تلك الموارد.
- زيادة فعالية التعلم الإلكتروني داخل القسم، والتحول إلى المعاملات الإلكترونية، ومناقشة التعلم الإلكتروني والربط والتشبيك الإلكتروني بين القسم والأقسام الأخرى بالكلية وبالأقسام المناظرة بكلية التربية .
- استخدام "نظم إدارة المعلومات" فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالطلاب، بحيث تشمل تلك الأنظمة معلومات الطلاب، وخططهم ومشاريعهم البحثية، وتقارير الأداء، والإنجازات، والإخفاقات، ومتابعة كافة شئونهم وإتاحتها للجميع لضمان اعتماد الكفاءة والتنافس بينهم.
- وضع قواعد بيانات لربط القسم بمصادر المعلومات المحلية والإقليمية والدولية؛ من خلال الاشتراك فى المواقع العلمية المتخصصة مع توفير البنية التكنولوجية اللازمة لذلك.

- بناء قاعدة بيانات كاملة عن البحوث العلمية والرسائل ومشاريع التخرج، وكافة الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وإتاحتها للجميع .
- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية خاصة توفر معلومات عن خبرات الباحثين ومجالات البحث المطلوبة وفقاً لطبيعة البرامج والخريطة البحثية .
- وضع آلية لتعظيم استخدام الموارد والمرافق والتجهيزات المتوافرة في الكلية والقسم لأغراض التعليم والبحث العلمي.
- تزويد المكتبات والقاعات الدراسية بأحدث الإصدارات والأجهزة التعليمية بعد إجراء مراجعة وحصر المراجع الأساسية للمقررات والاحتياجات من الأجهزة والمصادر التعليمية وفق الخطة الأكاديمية لتمييز القسم .
- تفعيل دور المكتبة الإلكترونية كمصدر هام من مصادر التعلم، وتغذيتها المستمرة بأحدث المراجع والأبحاث العلمية؛ من خلال إبرام الاتفاقيات التي تنص على تبادل الإنتاج العلمي بين القسم وكافة الجهات المعنية بالبحث العلمي.

٣- تميز الموارد البشرية الأكاديمية:

يهدف التصور المقترح من خلال هذا المحور إلى تنمية وتطوير الموارد البشرية الأكاديمية باعتبارها المحرك الأساسي لتنفيذ خطط برامج البحث العلمي سواء ممثلة في أعضاء هيئة التدريس أو معاونيهم؛ ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الآليات والتوجهات لتحقيق ضمان تميز الطلاب وأعضاء هيئة التدريس:

أ- أعضاء هيئة التدريس:

- تنمية الموارد البشرية الأكاديمية بالقسم من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة على المناقشات البناءة، وطرح الأفكار والمقترحات المبتكرة، وتنمية مهاراتهم ومعارفهم، والاعتراف بجهودهم الهادفة إلى تحقيق التميز ودعم النماذج السلوكية المتميزة وتكريمها وتحفيزها.
- وضع برامج صقل قدرات ومهارات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بصفة عامة، والأعضاء الجدد على وجه الخصوص في ضوء الاحتياجات التدريبية الفعلية لتحقيق أعلى درجات التميز.
- رصد موازنة خاصة لدعم وتشجيع بحوث ورسائل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ومساعدتهم على الانطلاق البحثي بفعالية عالية .
- تشجيع النشر الدولي للأبحاث التربوية في المجالات العلمية التربوية الدولية المرموقة مع إعطاء الحوافز اللازمة لذلك.
- رعاية الأفكار الإبداعية والابتكارية لدى أعضاء هيئة التدريس، وتحفيزهم على إجراء البحوث المبتكرة في ضوء الموضوعات المحددة وفقاً لاحتياجات المجتمع، والخريطة البحثية الموضوعية في ضوء تلك الاحتياجات.

- تحقيق درجة من الاستقلالية التنظيمية التي تحقق المرونة في أداء أعضاء هيئة التدريس سواء في التدريس والبحث العلمي بما يواكب المتطلبات والتحديات المفروضة على الجامعات.
- إعداد خطة عملية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس لزيادة ثقافتهم بالنواحي المتعلقة بضوابط كتابة الخطط والرسائل في ضوء المعايير الخاصة بالقسم؛ وذلك تلافياً للتباين والاختلاف بين بعض الأعضاء.
- دعوة أساتذة ذوي سمعة علمية في المجال لعقد ندوات ودورات وورش عمل بالقسم لاطلاع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على مختلف المدارس العلمية في مجال أصول التربية.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في المؤتمرات والندوات والمهمات العلمية ذات التخصص الأكاديمي في الداخل والخارج؛ من خلال تيسير السبل الإدارية والتسهيلات المادية اللازمة لذلك، حتى يتم متابعة الجديد في مجال التخصص مما يزيد في النمو المهني والعلمي لعضو هيئة التدريس.
- دعم حركة التأليف العلمي والنشر والترجمة لأعضاء هيئة التدريس وتشجيعها؛ من خلال الدعم المادي والمعنوي ورصد الجوائز والحوافز الداعمة.
- تشجيع تبادل الزيارات بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بقسم الأصول والأقسام المناظرة بالجامعات، ومراكز البحث التربوي للوقوف على الاتجاهات المعاصرة للبحث التربوي في مجال أصول التربية.
- وضع معايير لاختيار أعضاء هيئة التدريس القائمين بالتدريس بالدراسات العليا والقائمين بالإشراف العلمي في ضوء التخصصات النوعية، مع وضع آليات جديدة لاختيار مشرفين من كليات أخرى لنقل الخبرة والتطوير والتحسين في مجال التخصص.
- إعادة هيكلة القواعد المنظمة للإشراف الأكاديمي على رسائل الماجستير والدكتوراه؛ من خلال وضع مقترح لتطوير نظام الإشراف الأكاديمي على رسائل الماجستير والدكتوراه تتضمن تشكيل هيئة للتسجيل وأخرى للإشراف، إضافة إلى تشكيل لجنة للدراسات العليا تتكون من أساتذة القسم، وتحدد مهامها في الحكم على الرسالة قبل مناقشتها لضمان الموضوعية.
- ضرورة وضع إجراءات للتعامل مع الخلافات والاختلافات الفكرية والثقافية لضمان الانسجام في بيئة التعلم الجديدة وبالتالي متابعة تحقيق الأهداف .
- إقامة دورات للقيادات وأعضاء هيئة التدريس في استراتيجيات التميز التي تؤدي إلى إثارة الأفكار الجديدة والمفيدة في مجال التميز سواء على الجانب الإداري أو التعليمي، أو البحثي وعلى المستوى المؤسسي أو على مستوى القسم الأكاديمي .

ب- الطلاب والباحثين

- تطوير بيئة أكاديمية واجتماعية حافزة للدراسة والبحث العلمي وداعمة للطلاب والباحثين بما يشجع على تواصل الدراسة حتى الحصول على درجة الدكتوراه.
- التخطيط لاستقطاب باحثين جدد للاستكمال والمشاركة في برامج الدراسات العليا بالقسم؛ من خلال وضع آليات لتسويقها محلياً وإقليمياً لتحقيق غايات التنوع والتميز في البحث التربوي.
- تقديم الدعم الأكاديمي الفني والمعنوي لطلاب الدراسات العليا لتمكينهم من تحسين جودة أداءهم مع وضع آليات التعامل مع تظلمات وشكاوى الطلاب والباحثين .
- متابعة الخريجين وإيجاد سبل التواصل بينهم كإجراء أساسي في عمليات التقييم المستمر لمخرجات برامج الدراسات العليا، والبحث العلمي بالقسم لضمان التغذية الراجعة ودعم إجراءات التحسين المستمر.
- مراعاة الدقة الشديدة في اختيار الطلاب بمعايير تحدد المهارات المطلوبة للقبول بكل برنامج، ويكون على الطالب المرور بمراحل متعددة للتقييم خلال دراسته العليا يُحدد على ضوءها استمراره في البرنامج، وينتهي باجتيازه لامتحان شامل بعد إتمام دراسة جميع المقررات المتخصصة، وعدم الاعتماد فقط على المناقشات النهائية.
- أن يكون هناك إجراءات فعالة في البرنامج للتأكد من نزاهة الطلبة في تأدية أعمالهم الأكاديمية، وأن يكون لدى البرنامج آلية لتمييز الطلبة الموهوبين والتميزين مع توفير آلية أخرى لاحتضان ورعاية الطلبة الذين يملكون القدرة على التميز والإبداع .
- تفعيل نظام الإرشاد الأكاديمي بأن يتم توعية وإعلام المتقدمين للدراسة في البرنامج بالشروط والقواعد التي يتم تطبيقها بعد قبولهم بالبرنامج مع التأكيد المستمر على الحدود الزمنية المقررة لحصول الطالب على الدرجة العلمية المستهدفة، ومراجعتها باستمرار للتأكد من سلامة معلومات الطالب .
- أن يكون هناك آليات لتهيئة وتحضير طلاب الدراسات العليا لبيئة التعلم الجديدة وعلى الأخص الاعتماد على النفس في توظيف مصادر التعلم، واستخدام المكتبة، والشبكة العنكبوتية، والبرامج المساعدة للبحث والدراسة .
- أن يكون هناك برنامج تعريفي شامل للطلبة الجدد يضمن فهمهم لطريقة التسجيل للبرامج وهو ما يستلزم وجود أنظمة داخل كل برنامج لمتابعة وتنسيق الأعباء الخاصة بالطلاب، والاستعداد الدائم لأعضاء هيئة التدريس لتقديم الاستشارة والنصح والمساعدة في أوقات مجدولة.
- أن يتم متابعة تطور مستوى كل طالب على حدا مع وجود نظام للدعم والمساعدة للطلاب المتعثرين أو من يواجهون مشاكل في دراستهم وهو ما يستلزم أيضاً متابعة وتحليل معدلات التطور ومعدلات إنهاء البرنامج سنوياً .
- تعزيز التميز الأكاديمي والإبداع الفكري لدى الطلبة من خلال اطلاعهم على أفضل الممارسات العالمية والمحلية، وإكسابهم مهارات التدريب العملي، باعتبار أن تزويد الطلبة

بتجربة تعليمية متميزة تدعم نجاحهم، ليتمكنوا من الأداء وفق معايير التميز عبر البيئة الدراسية الداعمة للتنوع والإبداع.

٤- التميز التعليمي:

يهدف التصور المقترح من خلال هذا المحور إلى تطوير المقررات والبرامج الدراسية وتحديثها لمواكبة التوجهات الحديثة في الفكر التربوي، وتهيئتها لتطوير القدرات البحثية للطلاب وتأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل وأغراض التنمية المستدامة. كما يهدف إلى تطوير استراتيجيات التعليم والتعلم وتفعيل دورها في تحقيق التميز؛ ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من التوجهات والآليات تتعلق بكلًا الجانبين على النحو التالي:

أ- البرامج و المقررات الدراسية:

- المراجعة الدورية لبرامج أصول التربية وإعادة تحديدها في ضوء معطيات الواقع وتحديات المستقبل، وإضافة أهداف جديدة تتطلبها الرؤية العصرية لهذه المرحلة، ورسم السياسات التي توجه العمل بالدراسات العليا وتكثيف جهودها لخدمة أهداف المجتمع.
- إعادة النظر في الخطط والبرامج وتحديثها بشكل مستمر، وإعادة النظر في البرامج التي لا تمتلك المقومات الكافية للحفاظ على النوعية الجيدة من الخريجين، وتحفيز الطلبة المتميزين للالتحاق بها .
- وضع خطط للتوسع في برامج الدراسات العليا بالقسم في ضوء الخطة الاستراتيجية للكلية والجامعة وتنسجم مع أهدافها الإستراتيجية بحيث تعكس حاجات المجتمع الفعلية وتلائم سوق العمل وتساير التطورات، ويوجد الخريج فيها البرامج التي تناسب اهتماماته وتهيئ له فرصة عمل جديدة.
- ضرورة إجراء مسوحات شاملة حول الخريجين تشتمل على مجالات فرص العمل، والمهارات المطلوبة، وتقويم الجامعة، وتقويم جهة العمل، لأن هذا سيقدم مؤشرات دقيقة حول مواصفات الخريجين المطلوبة وسيساعد على إقامة رابط أكثر دقة حول علاقة استراتيجيات التميز بدعم القدرة التنافسية.
- القيام بدراسة استطلاعية عن حاجة سوق العمل لخريجي أى برنامج للدراسات العليا قبل إنشائه بالاستعانة بالمؤسسات التربوية والمستفيدين من الخدمة Stake holders والأساتذة المتخصصين، عن طريق الاستبيانات والزيارات الميدانية مع تحديد المهارات والجدارات اللازمة لسوق العمل لخريجي.
- إعطاء الصلاحيات الكاملة لحذف أو إضافة بعض البرامج تبعاً للمستجدات والمتغيرات والتطور الأكاديمي المستمر، والربط بين المعرفة التربوية المحيطة وقضايا المجتمع مع ضرورة استحداث تخصصات أو مقررات جديدة تتماشى مع التقدم العلمي الحديث.
- استحداث مقررات وبرامج متنوعة للدراسات العليا في ضوء اتجاهات التطور المعرفي واحتياجات التنمية المستدامة بما يدفع إلى الاعتماد والتنافسية المحلية والإقليمية.

- ضرورة تخطيط وتنظيم عمليات الإرشاد الأكاديمي لضمان توجيه الطلاب والباحثين وحل مشكلاتهم المختلفة، ومساعدتهم على أن يؤهل أعضاء هيئة التدريس نفسياً واجتماعياً وأكاديمياً للقيام بهذه المهمة .
- التخطيط لبرامج دراسات عليا ببنية تجمع التخصصات والخبرات داخل كلية التربية، وفي نفس الاتجاه العمل على إنشاء مجموعات بحثية متكاملة لدراسة موضوعات بصورة تكاملية باستخدام المدخل التكاملية للمعرفة.
- استحداث برامج مهنية وتحويلية للماجستير والدكتوراه والدبلومات بالاشتراك مع قطاع التربية والتعليم لمنح درجات مهنية تركز على تنمية المهارات العملية ، والتطبيقية لمعلم القرن الحادي والعشرين.
- الاهتمام باستحداث مقررات حديثة ودورات تدريبية لطلاب الماجستير والدكتوراه، والجدية المطلوبة لإعدادهم للبحث العلمي وإكسابهم المهارات المهنية والعملية، على أن يدرسها الأساتذة وخبراء متميزون علمياً.
- تضمين المناهج لأهم الموضوعات والقضايا الحداثية، حتى يمكن توعية طلاب الدراسات العليا بمستجدات العصر مع عدم إغفال التأكيد على المفاهيم ، والمبادئ العلمية السليمة ، والقيم الأخلاقية الواجب الالتزام بها في البحث التربوي.
- تحديد أنماط ومؤشرات للتميز الأكاديمي في جميع مدخلات منظومة الدراسات العليا لكل برنامج على حدا لتحقيق مستوى عالي من جودة وتميز المدخلات من طلاب وأعضاء هيئة تدريس، والموارد المادية، ونظم المعلومات لمواجهة التحدي الأكبر الذي يواجه التعليم الجامعي وهو تميز وجودة البرامج التعليمية عامة وبرامج الدراسات العليا خاصة .
- الاطلاع على برامج الدراسات العليا بالجامعات المصرية والعربية والأجنبية للإفادة منها في تطوير المقررات والبرامج الحالية ومقاربه عناصره القوة والتميز بها ووضع عناصر للتفرد والتميز تخص برامج القسم.
- تشكيل لجنة دائمة بالقسم مهمتها التطوير المستمر لبرامج الدراسات العليا بحيث تلاحق الانفجار المعرفي وتجد مكاناً للدراسات البينية، والتخصصات الجديدة وتكون مهمتها إخضاع البرامج في جميع التخصصات للمراجعة العلمية الفاحصة الدورية.

ب- استراتيجيات التعليم والتعلم:

- ضرورة الثورة على الأساليب النمطية للتعليم والتعلم بما يتناسب مع نوعية مرحلة الدراسات العليا، وأهميتها التنوع في مصادر وأساليب التعلم وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك لمراعاة الفروق الفردية، وتحسين نواتج التعلم.
- تطوير بنية التعليم الداعمة للتميز والإبداع العلمي؛ من خلال تبني طرق تحسين التدريس الحديثة وأساليبه وتحسين ممارسات التعليم الجامعي من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تصميم الأنشطة التعليمية والبحثية التي تعزز الإبداع والتفكير الناقد لدى جميع أطراف العملية التعليمية، لكونها محركات رئيسة تسهم في تكوين التميز في التعلم والتعليم، والبحث العلمي وتجعل للبرامج دوراً محورياً في التنمية المجتمعية.
- ضرورة قيام أعضاء هيئة التدريس باستخدام أساليب وطرق التدريس والتقويم الحديثة التي تركز على بناء الجدارات؛ من خلال تنمية روح التفكير الناقد، والابتكار، والحوار والمناقشة بين الطلاب واستخراج الطاقات والقدرات الكامنة .
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البرامج من حيث المحتوى، وأساليب التدريس، وأساليب التقويم مع ضرورة تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس، والطلاب في استخدام التكنولوجيا مع توفير التجهيزات والبنى الأساسية اللازمة لتمكين أعضاء هيئة التدريس والطلبة من استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم .
- تنمية وتطوير قدرات طلاب الدراسات العليا على إعمال العقل في مختلف القضايا، والقدرة على التفكير الموضوعي، وتشجيعهم على استخدام المنهج العلمي في الحصول على المعارف، واكتشاف الحقائق ومعالجة القضايا والمشكلات المختلفة.
- أن تتوفر المواد المرجعية وغيرها من التسهيلات الدراسية التي تساعد الطالب على التعلم الذاتي شريطة أن يحاط الطلبة علمياً بمتطلبات المقرر منذ البداية ؛ وذلك من خلال وصف المقرر والذي يشمل أيضاً المعرفة والمهارات المكتسبة وعمليات التقييم.
- أن تتناسب الأهداف التعليمية واستراتيجيات التدريس مع أنواع مختلفة من المخرجات التعليمية، وأن تضمن في توصيف البرنامج ومقرراته، وتنفذ فعلياً بحيث تؤدي إلى تطور معارف ومهارات الطلبة المطلوبة في البرنامج.
- يجب أن تكون المصادر التعليمية والخدمات المساندة لها متوفرة للبرنامج والمقررات التي يقدمها و أن تكون ميسرة ومتاحة للطلبة عند الحاجة.
- أن يزود أعضاء هيئة التدريس القائمين على البرنامج إدارة القسم باحتياجاتهم من الموارد التعليمية التي تحتاجها المقررات بشكل منظم ومبكر لدعم التدريس والتعلم.
- التركيز على الطرق الحديثة في التدريس كالاكتشاف والاستقصاء والحوار وأساليب حل المشكلات من أجل تنمية التفكير العلمي، والتفكير الناقد أو الابتكاري أو الإبداعي لدى الطلاب على المدى الطويل.
- توسيع الدائرة الكيفية التي يمكن لطلاب الدراسات العليا من خلالها الحصول على المعلومات والمعارف العلمية والمعرفية، والخروج من الإطار المحلى لقواعد البيانات وإكسابهم مهارات التعامل مع قواعد البيانات العالمية.
- تصميم وتنفيذ برامج للتدريب الميداني للطلاب لمساعدتهم وتدريبهم على بعض المهارات التي يحتاجها سوق العمل في بعض الدبلومات المهنية والخاصة، والعمل على إيجاد فرص للمعيشة، واكتساب الخبرة لإجراء البحوث والدراسات الإبداعية في مجال أصول التربية.

ج- التقويم:

- يهدف التصور من خلال هذا المحور إلى تطوير أساليب تقويم المقررات والبرامج الدراسية وتحديثها لمواكبة التوجهات الحديثة في الفكر التربوي وبما يكفل التميز ويدعم أهدافه ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات تتمثل فيما يلي:
- اعتماد مبدأ التقييم المستمر لمقررات وبرامج الدراسات العليا والبحث العلمي بالقسم لضمان التغذية الراجعة، ودعم إجراءات التحسين المستمر للبرامج، وتحديد جوانب الإخفاق في الأداء فيما يخص الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
 - اكتساب جميع القائمين على البرامج القدرات الخاصة لمواجهة الأسباب الجذرية للمشكلات، والتدريب على الأداء التصحيحي من خلال التغذية الراجعة من النظم القائمة على المعلومات الدقيقة عن الأداءات والكفايات والكفاءات .
 - التنوع والتميز في استخدام أساليب وأدوات التقويم الحديثة، وذلك للوقوف على مواطن القوة ودعمها ومواطن الضعف في ضوء ما يوضع من مؤشرات الجودة النوعية والتميز لكل جانب من جوانب .
 - إنشاء لجان لتقييم الأداء بكل برنامج على حدا من خلال أساليب دراسة الحالة، وفي ضوء معايير التميز ومؤشرات وبحث إمكانية تطويره على أن يكون أعضاء هيئة التدريس والطلاب جزء لا يتجزأ من عملية التقويم .
 - تشكيل لجنة فنية متخصصة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين لمراجعة وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة باحتياجات المجتمع K واستخراج المؤشرات الإحصائية والتأكد من سلامة تطبيق نظام التقييم وإعداد تقارير سنوية أو فصلية للأداء.
 - تقويم الأداء التعليمي عبر اتباع أساليب التقييم التي تعمل على الكشف عن مواطن الضعف والقوة في برامج الدراسات العليا بكلية التربية، والعمل على علاج نواحي الضعف من خلال مستويات يتم تحديدها بالنسبة لكل من التقييم المرحلي والتقييم النهائي.
 - الاعتماد على التقويم في تحسين مناهج وبرامج الدراسات العليا؛ وذلك من خلال وضع سياسة التقييم والمراجعة الدورية للمقررات والبرامج بشكل سنوي، والتقييم الجذري لها كل فترة، وطرق تطبيق الأساليب المستحدثة للتقييم، وآلية تعديل هذه البرامج والمقررات عند الحاجة ، وتدوين تفاصيل هذه التغييرات، والأسباب التي دعت إليها في سجلات هذه المقررات والبرامج.
 - تطوير نظم تقييم الطلاب على ضوء الموجهات العامة للقسم وخطة التميز الأكاديمي من خلال مراجعة تقييم الطلاب في الاختبارات الفصلية والنهائية ومعرفة مدى ملائمتها للجوانب المعرفية والذهنية والمهارية العامة والتخصصية .
 - وضع نظام خاص غير نمطي لتقييم أداء المتميزين والمبدعين سواء عن طريق تقييم نتائجهم المختلفة عن طريق الحوار، والملاحظة ، والمتابعة، وتسجيل الملاحظات إلى جانب التقويم النهائي وهو ما يدعم الفكر الإبداعي وتشجيعه ، خاصة وأن استخدام أساليب التقويم التقليدية قد يؤدي إلى إعاقة التميز والإبداع.

- ضرورة تنظيم وعقد برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتنمية مهاراتهم في استخدام طرق التدريس الحديثة التي تناسب نظم التقويم والقياس الجديدة التي لا تعتمد على الاختبارات وحدها، وابتكار نظم تعليمية أفضل بما يضمن الدقة والشمول في التقويم المتوازن والعاقل .
- عقد مؤتمر سنوي على مستوى القسم في نهاية كل عام جامعي يحضره جميع أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب والباحثين الملتحقين بالدراسات العليا لتقييم الأداء في مرحلة الدراسات العليا القائم على تقويم العمليات، وتحديد نقاط التميز في الأداء بالإضافة إلى تحديد المشكلات التي تحد من فعالية العمل ووضع مقترحات للتطوير على أن تنفذ مع بداية العام الجديد.
- ٥- تميز البحث العلمي (التميز البحثي) :
يهدف التصور المقترح من خلال هذا المحور إلى توجيه وتفعيل البحث العلمي التربوي وذلك لمواكبة التطور المعرفي العالمي، وتوفير الدعم اللازم له من خلال الوقوف على متطلبات التطوير بما يكفل التميز البحثي وتميز مخرجاته ؛ ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من التوجهات والآليات تتمثل أهمها فيما يلي:
- توجيه البحوث نحو التميز من خلال الاستجابة السريعة لأهم المستجدات والمستحدثات التربوية التي تفرض نفسها على الساحة التربوية مع التوجه الفعلي نحو القضايا العميقة ذات الأولوية المجتمعية بما يسهم في تحسين مستوى الأداء وتميز الإنتاجية العلمية للطلاب والباحثين.
- توجيه البحوث والأطروحات لتلبية احتياجات الميدان التربوي كأحد أهم مؤشرات التميز في البحث التربوي؛ من خلال دراسة متطلبات التنمية المستدامة والاتصال بالمؤسسات التربوية والهيئات العامة والخاصة وإقامة المؤتمرات والورش للتعرف على احتياجاتهم في مجالات البحث التربوي والوقوف على القضايا التربوية الملحة .
- الاتجاه الجاد نحو تسويق نتائج البحوث والدراسات التربوية واستثمار المعرفة التربوية في الميادين التربوية بما يحقق الاستفادة القصوى من تطبيق نتائج البحوث.
- وضع معايير حاسمة لإجازة الرسائل العلمية، وإقرار خطط البحث، تجنباً لانهيار القيمة العلمية والسوقية للدرجات العليا التي يمنحها القسم .
- إنشاء قواعد بيانات للإنتاج العلمي بالقسم وربطها مع الأقسام المناظرة بالجامعات الأخرى والمؤسسات والمراكز التربوية في مصر وخارجها من ناحية، والقطاعات المستفيدة من نتائج البحث التربوي من ناحية أخرى .
- توفير بيئة أكاديمية رائدة لتطوير ودعم الابتكار والإبداع في مجال البحث التربوي، وتطبيقاته العملية واحتضان الأفكار والمشروعات البحثية المبدعة والريادية.

- تبنى القسم نشر الرسائل العلمية المتميزة التي تساهم في حل مشاكل المجتمع، وتطوير معارفه وتحفيز وتشجيع التميز والتفرد في الأبحاث التربوية؛ من خلال رصد نظام للمكافآت والجوائز للتميز البحثي .
- تحديد موضوعات ومجالات البحث التربوي في ضوء الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع، وبما يساهم في حل مشاكله وتطويره؛ ويتحقق ذلك خلال الربط بين احتياجات وطموحات المجتمع الحالية والمستقبلية، ومحاور البحث التربوي من خلال خريطة بحثية مدروسة وإعدادها بناء على أساليب علمية مقننة .
- تبنى برامج تنمية ودعم الشراكة الفعالة مع مختلف القطاعات التعليمية والتربوية لتحقيق التواصل الفعال بين اتجاهات البحث التربوي وبين احتياجات هذه القطاعات .
- عقد المزيد من الشراكات مع مراكز البحوث التربوية بهدف الاستفادة وتبادل الخبرات في مجال البحث العلمي التربوي، والمشاركة في إعداد مشروعات تربوية مشتركة . تشجيع تبادل الزيارات العلمية والأنشطة المشتركة لإثراء البحوث وتنوع المدارس العلمية وخلق روابط وتعاون معهم لإثراء البحث العلمي.
- مخاطبة كافة المؤسسات التربوية لمعرفة احتياجاتهم البحثية، مع ضرورة دمج تلك الردود والاحتياجات في الخريطة البحثية للقسم لتصبح أولويات للبحث والدراسة، وذلك مع إخضاع خريطة البحث لمراجعة منتظمة.
- تشجيع طلاب الدراسات العليا للخروج من أسلوب النشر التقليدي لأطروحاتهم العلمية، وأبحاثهم المشتقة منها للنشر عبر المواقع الإلكترونية واسعة الانتشار .
- تشجيع نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس على أن يكون النشر بدوريات علمية دولية أو دوريات محلية لها معامل تأثير مرتفع، بالإضافة للنشر الإلكتروني.
- العمل على إصدار دورية علمية محكمة في التخصص تصدرها دار نشر ذات إمكانات مهنية عالية، ومجلس تحرير من كبار الأساتذة تهدف للربح وتسهيل النشر فيها، والعمل على تسويق مخرجات البحث بعمل شراكات مع القطاعات المستهدفة.
- تشجيع تكوين الفرق البحثية المتخصصة في المجالات المستحدثة وحاجات المؤسسات المجتمعية، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتكوين مركز للتميز العلمي بالقسم.
- عقد تحالف قوى للتميز الأكاديمي مع الأقسام العلمية الشريكة بحيث يعتمد على المشاركة في اللجان الاستشارية للأطروحات المشتركة للطلبة المرشحين لنيل الدرجات العلمية وتوفير محاضرين زائرين، وندوات في الحرم الجامعي، ودعوات للمؤتمرات الدولية المهمة.
- تدعيم التميز البحثي وتوسيع القدرة البحثية فيها بدعم الباحثين الجادين والمتميزين بالقسم، وتدعيم برامج تكوين وتدريب مختلف الكفاءات عبر البحث العلمي لتحسين القدرة على ابتكار وتطبيق المعارف الجديدة.

- بناء قاعدة بيانات للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، والباحثين فيها ولأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير كافة، وتكون قاعدة البيانات هذه متاحة على شبكة المكتبة الإلكترونية، وتكوين قاعدة بيانات لمشاريع البحث العلمي المدعومة.

رابعاً: ضمانات تحقيق النجاح في تطبيق التصور المقترح:

- إن النجاح في صياغة التصورات والرؤى التطويرية لا يضمن بالضرورة النجاح في تطبيقها، فغالباً ما يكون التطبيق أكثر صعوبة، إذ يحتوى على عمليات وأنشطة فعلية، فكما أن صياغة هذه الرؤى والتصورات تحتاج إلى قدرة فكرية وتحليلية ورؤية استشرافية، فإن وضع التطبيق يحتاج إلى قدرات ومهارات إدارية وفنية وجهود متعددة الأبعاد، كما يحتاج نجاح تنفيذها وتطبيقها فعلياً بعض الضمانات من أهمها:
- توافر النية لمراجعة الثقافة السائدة وتهيتها لتنفيذ التصور المقترح من خلال دعم ثقافة التميز والإبداع والابتكار، وتغذية المحيط الأكاديمي بمناخ بحثي فعال.
- بناء الرؤية المشتركة والاتفاق على الأهداف الأساسية وتحديد الأولويات وتحضير متطلبات تنفيذها في ضوء معايير التميز التي يتم التعريف بها مسبقاً .
- ضرورة تحديد المهام الأساسية التي يجب القيام بها بدقة وتوزيعها، وضرورة التنسيق بين المهام المختلفة مع وضع نظام دقيق لتبادل المعلومات ووضع جداول زمنية لتنفيذ العمليات المرتبطة .
- وضع مقاييس ومعايير الأداء المناسبة ووضع نظام يسمح بمقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعية للتميز والتي يفضل وضعها على أساس من التوافق والفهم المشترك لفلسفة التميز الأكاديمي.
- وجود سياسة فعالة لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، وتطوير مهاراتهم وحفزهم على الابتكار المستمر في المقررات وأساليب التدريس والتعليم، وتحقيق التميز في البحث العلمي، وفي مختلف واجباتهم الجامعية، والاستثمار جهودهم في مزيد من التعلم والمشاركة في أنشطة ثقافية وعلمية تعزز من قدراتهم وكفاءتهم وجداراتهم .
- ضرورة وضع استراتيجية شاملة لحل ومنع حدوث المشكلات الأكاديمية التي تواجه الدراسات العليا، وإيجاد الحلول المناسبة لها حتى يتحسن الأداء التعليمي والبحثي .
- دعم بناء مجتمعات تعلم في إطار الهيئة التدريسية وفي إطار فئة الطلاب والباحثين لزيادة فرص الاتصال والتعاون بين أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب والباحثين بما يحقق نوع من التكاتف الأكاديمي .
- ضرورة وضع دليل مرجعي للقطاع الأكاديمي ممثلاً بمجال أصول التربية من جانب الخبراء في المجال وإلى أداة مقننة تساعد على ضمان التميز، وتقييم المخرجات التعليمية والمحصلات المتوقعة التي تتعدى فكرة الحد الأدنى من متطلبات المعارف والمهارات البحثية والشخصية والفنية والحياتية والريادية وكافة الاتجاهات المرغوبة فيها، وصولاً إلى ما يمكن أن نسميه حدود التميز التي لا تقبل بالحد الأدنى ولا تضع حداً أقصى.

- رسم سياسات التميز الأكاديمي بالقسم في ضوء السياسات والاستراتيجيات العامة للكلية والجامعة لضمان تحقيق التكامل والانسجام، ووضع آليات لتنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس؛ من خلال إقامة ندوات وورش عمل في مجال التميز في التعليم والتعلم والتميز في مجال البحث العلمي .

خاتمة:

إن المؤسسات الأكاديمية الراقية في التميز وتعزيز البقاء في بيئة تنافسية، يتحتم عليها أن تبني مداخل تطوير تمكنها من الاستثمار الأمثل لمواردها البشرية والمادية، خاصة وأن بقاء ونمو أي مؤسسة مرهون بقدرتها على التميز، باعتباره مستوى الأداء الوحيد المقبول في العصر الحالي، وبالتالي فإن وضع رؤى وتصورات تطويرية لتحقيق التميز والإبداع في التعليم العالي أصبح ضرورة مهمة للتعبير عن نقلة نوعية في هذا الميدان لمرحلة جديدة ستكون لنتائجها أثراً إيجابية واضحة في التنمية والتقدم على جميع الأصعدة، وهنا نشير إلى أهمية توجيه الجهود نحو تطوير منظومة الدراسات العليا على مستوى الجامعات المصرية حتى تسهم في تطوير الثقافة المجتمعية بما يحقق التميز الأكاديمي؛ من خلال تفعيل المدخلات والإدارة المتميزة للعمليات التي تسهم في بناء رأس المال الفكري، وتبني الاستراتيجيات التي تساعد على تجويد واستثمار الموارد المادية والبشرية بالشكل الأمثل، وبما يؤدي إلى تعظيم قدرتها على تحقيق التميز التعليمي والبحثي وبالتالي دعم دور الإنتاج المعرفي في التنمية المستدامة.

المراجع:

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- إبراهيم، خالد قدرى؛ وهلال، إيمان عبدالنبي (٢٠٠٨) : إشكالية التعليم العالي وسيناريوهات المستقبل حتى عام 1435هـ في المملكة العربية السعودية، مجلة عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، العدد (٢٦)، السنة (٩).
- إبراهيم، أحمد عابد (٢٠١٦) : التخطيط الإستراتيجي لجامعة بنها في ضوء متطلبات التنافسية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بنها، كلية التربية.
- أبو نعير، نذير؛ وآخرون (٢٠١٦) : تصور مقترح لبرامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة الملك خالد في ضوء مؤشرات الجودة النوعية والتميز، مجلة دراسات العلوم التربوية، جامعة الأردن، مجلد (٤٣)، العدد (٢) .
- أحمد، ممدوح مسعود (٢٠٠٥) : استثمار برامج الدراسات العليا التربوية في ظل تحديات العولمة "تصور مقترح" ، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.

- أحمد، نعمات عبد الناصر (٢٠١٤): دراسة مقارنة بين نظامي الساعات المعتمدة والنقاط المعتمدة وإمكانية الاستفادة منها في تطوير برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أسيوط، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد (٣٠)، العدد (٣).
- أحمد، هالة عبد المنعم (٢٠١٣): التنمية المهنية المبنية على الجدارات لمعلمي بعض مدارس اللغات التجريبية المتكاملة في مصر "دراسة تحليلية"، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية جامعة حلوان، مصر، المجلد (١٩)، العدد (٣).
- آل مزروع، بدر بن سليمان بن عبد الله (٢٠١٠): بناء نموذج لتحقيق التميز في أداء الأجهزة الأمنية، دكتوراة غير منشورة، الرياض، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الإبراهيم، عدنان بدرى (٢٠٠٢): النظم التعليمية والعولمة الاقتصادية، الملتقى العربي حول التربية وتحديات التربية الاقتصادية، في الفترة من ٢٨ سبتمبر - ١ أكتوبر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع إدارة برامج التربية، القاهرة.
- البار، حسن بن عبد القادر (٢٠٠٩): "الثقافة الفكرية للبحث العلمي"، الجزء الخامس، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
- البار، حسن بن عبد القادر؛ و العطاس، صالح العطاس (٢٠٠٦)، "منظومة التميز البحثي - دعامة من دعومات التنمية الوطنية المستدامة"، المؤتمر العربي السادس حول "الاتجاه المنظومي في التدريس والتعلم" في الفترة من ١٢-١٣ أبريل، الجزء الثاني، بجامعة الدول العربية، بالتعاون مع جامعة عين شمس وجامعة مصر الأهلية.
- البحيسى، عبد المعطى محمود (٢٠١٤): دور تمكين العاملين في تحقيق التميز المؤسسي "دراسة ميدانية على الكليات التقنية في محافظات قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر - غزة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية.
- الحازمي، ملاك بنت منصور شلبية (٢٠١٤): معوقات التواصل الأكاديمي وسبل مواجهتها من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بجامعة طبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طيبة.
- الحدابي، داود عبد الملك (٢٠٠٥): المجتمع الأهلي والتميز والإبداع في التعليم العالي "جامعة العلوم والتكنولوجيا نموذجا"، المؤتمر العاشر للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي "التميز والإبداع في التعليم العالي"، في الفترة من ٧-٨ ديسمبر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تعز.
- الرشدان، عبد الفتاح على الرشدان (٢٠٠٢): دور التربية في مواجهة تحديات العولمة في الوطن العربي، الملتقى العربي حول التربية وتحديات العولمة الاقتصادية، ٢٨

- سبتمبر - ١ أكتوبر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع إدارة برامج التربية، القاهرة.
- الرشيد، صالح بن سليمان (٢٠٠٤) : الإبداع والتجديد : دور المدير العربي فى الإبداع والتميز ، المؤتمر العربي السنوى الخامس فى الإدارة " نحو بناء إطار منهجى للإبداع وتميز الأعمال فى المنظمات العربية ، الفترة من ٢٧-٢٩ نوفمبر، شرم الشيخ.
- السلمي، على(٢٠٠٢) :إدارة التميز (نماذج وتقنيات الإدارة فى عصر المعلومات)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- السيد، نادية حسن(١٩٩٣) : التخطيط لبعض برامج كليات التربية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ببها، جامعة الزقازيق.
- الشرفاوى، موسى على (٢٠٠٤): الهوية الثقافية لطلاب كليات التربية فى ضوء التحديات المعاصرة "دراسة أمبيريقية"، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (٤٧) .
- العلى، فهد بن معقل؛ والكساسبة، وصفى عبد الكريم (٢٠١٣): دور نظم المعلومات الإدارية وإدارة المعرفة فى تطوير ثقافة التميز فى منظمات الأعمال، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد (٤)، العدد(٢)
- العيسوى، ستار جابر؛ وإبراهيم، ياسر خليل (٢٠٠٦): ثورة تقنيات المعلومات ودورها فى تطوير كفاءة التعليم العالى "دراسة ميدانية"، مجلة جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، الأردن، المجلد الحادى عشر(١١)، العدد (١).
- الفقهاء، سام عبد القادر (٢٠١٢) : تبني استراتيجيات التميز فى التعلم والتعليم ودورها فى تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات التعليم العالى: جامعة النجاح الوطنية حالة دراسية، المؤتمر العربي الأول "استراتيجيات التعليم العالى وتخطيط الموارد البشرية" والذي عقدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع الجامعة الهاشمية، وجامعة القاهرة ، واتحاد الجامعات العربية فى الفترة ٢٤-٢٦ أبريل ، الجامعة الهاشمية - الأردن.
- القطب، سمير عبد الحميد (٢٠٠٨) : فلسفة التميز فى التعليم الجامعى " نحو جامعة متميزة فى ضوء التجارب والخبرات العالمية، مستقبل التربية العربية، المركز العربى للتعليم والتنمية، مجلد(١٤)، العدد(٥٠).
- المصرى، نضال ؛ والأغا، محمد أحمد عودة (٢٠١٥):إدارة المواهب البشرية فى الجامعات الفلسطينية "مقترح تطبيقى تنموى إستراتيجى"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربى للأبحاث والدراسات ودراسة السياسات، قطر، مجلد (٤)، العدد(١٣) .
- المليجى، رضا ابراهيم (٢٠١٦): تطوير الأقسام العلمية بجامعة حائل فى ضوء معايير إدارة التميز، مستقبل التربية العربية، المركز العربى للتعليم والتنمية، مجلد (٢٣)، عدد (١٠٠)

- المليجي، رضا(٢٠١٢): إدارة التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب، القاهرة.
- النجار، فاطمة رمضان عوض (٢٠١٥): إستراتيجية مقترحة لتنمية كفايات البحث العلمي لدى طلاب الدراسات العليا في ضوء متطلبات إقتصاد المعرفة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، المجلد (٣٠)، العدد (٤).
- النجدي، رنده الشيخ؛ والعوضي، رأفت محمد (٢٠١٣): واقع توافر معايير التنافسية العالمية في برامج الدراسات العليا بجامعة محافظات غزة من وجهة نظر الخريجين، أعمال مؤتمر "الدراسات العليا بين الواقع وآفاق الإصلاح والتطوير" في الفترة من ٢٩ - ٣٠ أبريل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الهلالي، الهلالي الشربيني؛ وغبور، أماني السيد السيد (٢٠١٢): مدخل إدارة التميز ومتطلبات تطبيقه في جامعة المنصورة، مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مصر، المجلد (٢٠)، العدد (٨٣).
- الوادي، محمود حسين؛ والزعبي، علي فلاح (٢٠١١): مستلزمات إدارة الجودة الشاملة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية (دراسة حالة)، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، المجلد (٨).
- أندرواس، تيسير (٢٠٠٩): العولمة: مفهوما ... نشأتها ... العولمة والتعليم، رسالة المعلم، المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التربية والتعليم بالأردن، المجلد (٤٨)، العدد (٢).
- أنيس، أحمد نصحي(٢٠١٧): تصور مقترح لرفع مستوى الميزة التنافسية في البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، المجلد (١٠)، العدد (٢٩).
- أوزي، أحمد عبد الرحمن (٢٠٠٥): المناهج الفعالة ودور المدرس في تحقيق التميز والإبداع في التعليم العالي، المؤتمر العاشر للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي "التميز والإبداع في التعليم العالي"، في الفترة من ٧-٨ ديسمبر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تعز.
- بندقي، محمد(٢٠٠٦): إتجاهات التدريب على الجودة الشاملة لمدراء شركات تصنيع المواد الغذائية في منطقة عمان الكبرى، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد (٢٣)، العدد (٢).
- تمام، تمام إسماعيل؛ والدرديري، إسماعيل محمد (٢٠٠٤): متطلبات تطوير منظومة الدراسات العليا والبحث العلمي بكليات التربية (نظرة نقدية واستشراف للمستقبل)، المؤتمر العلمي السابع "تطوير كليات التربية: فلسفته - أهدافه - مداخله"، في الفتره من ٢٧ - ٢٨ أبريل، كلية التربية، جامعة المنيا.

- تمام، شادية عبد الحليم (٢٠١٢): برامج الدراسات العليا التربوية بجامعة القاهرة :دراسة تقويمية فى ضوء معايير الجودة، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، مصر، المجلد (٢٠)، العدد (٢).
- توفيق، صلاح الدين محمد؛ ويونس، هانى محمد (٢٠٠٧): دور التعليم الإلكتروني بناء مجتمع المعرفة" دراسة استشرافية"، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد (٣) ، السنة (٢٢).
- توفيق، عبد الجبار (٢٠٠٥): نحو استراتيجية عربية لتحقيق التميز والإبداع بالتعليم العالى، المؤتمر العاشر للوزراء والمسئولين عن التعليم العالى " التميز والإبداع فى التعليم العالى" ، فى الفترة من ٧-٨ ديسمبر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تعز.
- جواد، شوقى ناجى؛ الخرشة، ياسين كاسب (٢٠٠٨): المهارات القيادية ودورها فى تبنى إستراتيجية التميز: دراسة تحليلية فى البنوك الأردنية، أعمال مؤتمرات الإدارة الإستراتيجية ودعم القدرات التنافسية للمؤسسات العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة
- حبيب، مجدى عبدالكريم (٢٠٠٩): مجتمع المعرفة والإبداع فى القرن الحادى والعشرين، دار الفكر العربى، القاهرة.
- حجى، أحمد إسماعيل (٢٠١٣): العولمة والتعليم، مجلة التربية، مصر، المجلد (١٦)، العدد (٤٦).
- حسين، أشرف عرندس (٢٠٠١): تطوير الدراسات العليا التربوية فى كلية التربية جامعة المنوفية فى ضوء معايير الجودة الشاملة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد (٣)، السنة (١٦).
- حسين، محمد جاد (٢٠١٥): تطوير الأداء المؤسسى بجامعة جنوب الوادى فى ضوء معايير التميز للمؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة : النموذج الأوروبى لإدارة التميز، مجلة الإدارة التربوية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، السنة (٢) ، العدد (٧)،
- حياصات، إياد بشير وآخرون (٢٠٠٩): محددات الأداء الأكاديمي لطلاب جامعة جنوب الأردن، مجلة التربية ، جامعة الأزهر، مصر، العدد (١٤٣)، الجزء (٢).
- درويش، زين العابدين (٢٠٠٨): الإبداع فى العمل المؤسسى :المعوقات وآليات المواجهة، المؤتمر السنوى التاسع " نحو منظومة للتميز الإدارى العربى"، الفترة من ٩-١١ إبريل، القاهرة.
- راوح، عبد الوهاب (٢٠٠٥): دور الدولة فى رعاية التميز والإبداع فى رسالة المعرفة والجامعة " تمهيد نظرى نقدى"، المؤتمر العاشر للوزراء والمسئولين عن التعليم العالى " التميز والإبداع فى التعليم العالى، فى الفترة من ٧-٨ ديسمبر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تعز.

- رزق، حنان عبدالحليم (٢٠٠٤): واقع ومعوقات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا بكل التربية بالمنصورة "دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد (٥٥)، الجزء (١).
- زاهر، ضياء محمد (١٩٩٤): الدراسات العليا العربية وتحديات الألفية الثالثة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني: المؤتمر العلمي الثاني- التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن ٢١، في الفترة من ١٧-٢١ أبريل ، كلية التربية- جامعة الكويت.
- زكى، فاطمة أحمد (٢٠٠٩): متطلبات تطبيق نظام الساعات المعتمدة في الدراسات العليا التربوية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الجامعات العربية والأجنبية "دراسة مقارنة"، ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها.
- زيان، عبدالرازق محمد (٢٠٠٧): منظومة معايير ومؤشرات الجودة النوعية الشاملة للدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية والعربية ومعوقات الوفاء بها "دراسة تحليلية"، المؤتمر القومى السنوى الرابع بعنوان آفاق جديدة فى التعليم الجامعى العربى، فى الفترة من ٢٥-٢٦ نوفمبر ، مركز تطوير التعليم الجامعى ، عين شمس، القاهرة.
- سكيك، سامية اسماعيل هاشم (٢٠١٣): تصورات مستقبلية لتطوير برامج الدراسات العليا فى الجامعات الفلسطينية ، المؤتمر العلمى العربى السادس والأول للجمعية المصرية لأصول التربية بالتعاون مع كلية التربية بينها " التعليم .. وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربى" المجلد (٢) ، فى الفترة من ١-٢ يوليو، كلية التربية ، جامعة بنها.
- سهمود، إيهاب عبد ربه (٢٠١٣): واقع إدارة التميز فى جامعة الأقصى وسبل تطويرها فى ضوء النموذج الأوروبى للتميز EFQM ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الأقصى، غزة.
- شحادة؛ والحوارنى، (٢٠١٤) : تصور أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة الأردنية لمعايير تقويم التميز الأكاديمى، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث فى التعليم العالى، الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية، المجلد (٣٤) ، العدد الأول.
- صالح، سهام محمد (٢٠٠٩): تصور مقترح لبرنامج ماجستير إدارة تربوية فى ضوء معايير الاعتماد الأكاديمى والجودة، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، مصر ، المجلد (١٧)، العدد (٢).
- صوام، راضية (٢٠١٧): التمكين كمدخل استراتيجى لتحقيق التميز فى الأداء لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر رؤساء الأقسام "دراسة على عينة من جامعات الشرق الجزائري"، مجلة دراسات، الجزائر، العدد (٥٠).

- طعيمة، رشدى أحمد (٢٠٠٦) : الجودة والتميز بين الإدارة والمنهج " دراسة فى الأدبيات"، فى حسن حسين البيلاوى وآخرون، الجودة الشاملة بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد: الأسس والتطبيقات، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان
- عبد الحميد ، مسعد رضوان (٢٠١٤): استدامة ثقافة التميز بالمنظمات العامة المصرية، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلد(٣٢)، العدد(٢) .
- عبد الرحيم، سامح جميل (٢٠٠٤): تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا بكلية التربية جامعة المنيا، المؤتمر العلمي السابع: تطوير كليات التربية: فلسفته - أهدافه - مداخله، فى الفترة من ٢٧-٢٨ أبريل، كلية التربية، جامعة المنيا.
- عبد الغفار، السيد محمد؛ وهمام أشرف يوسف سليم (٢٠١٣): دراسة وتحليل الدور الذى تؤديه إدارة الأداء الاستراتيجى لمنتجى المعرفة "knowledge workers" فى تحقيق التميز التنظيمى" دراسة ميدانية بالتطبيق على الجامعات السعودية"، مجلة إدارة الأعمال، مصر، العدد (١٤٣).
- عبدالعزيز، أحمد محمد محمد عبد العزيز(٢٠١٠): مرتكزات الأدوار الجديدة للجامعات المصرية لمواكبة مجتمع المعرفة"رؤية استراتيجية"، المؤتمر الدولى الخامس للمركز العربى للتعليم والتنمية "مستقبل إصلاح التعليم العربى لمجتمع المعرفة" تجارب ومعايير ورؤى" المجلد الثانى، فى الفترة من ١٣-١٥ يوليو ، المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة.
- عبدالمجيد، ممدوح محمد(٢٠١٢): دراسة تقويمية لجودة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة القصيم فى ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، مجلة التربية العلمية ، الجمعية المصرية للتربية العلمية، مصر، المجلد (١٥)، العدد (٤).
- عطية، محمد عبد الرؤوف (٢٠١٧): تقويم برامج الدراسات العليا بقسم التربية الإسلامية والمقارنة فى جامعة أم القرى من وجهة نظر الخريجين، مجلة العلوم التربوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٩).
- فخر، عبد الناصر عبد الرحيم (٢٠٠٩): معايير تميز الأداء البحثى فى الجامعات العربية: دراسة تحليلية، مجلة دراسات فى التعليم الجامعى، مركز تطوير التعليم الجامعى، العدد (٢٠).
- قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، مادة (٩٢).
- كلية إدارة الأعمال (١٤٣٦هـ) : خطة التميز فى التعليم والتعلم لكلية إدارة الأعمال للفترة (١٤٣٥ - ١٤٣٦ هـ) جامعة المجمعة ، السعودية.
- كلية التربية جامعة بنها اللائحة الداخلية للدراسات العليا، والمستمدة كاملة من اللائحة الداخلية للدراسات العليا بكلية التربية جامعة عين شمس ، والمعتمدة بالقرار الوزارى رقم ٤٣٦ فى ١٥/٣/٢٠٠٧ والمعدلة بالقرار الوزارى رقم ٦٦٦ فى ٢٠١١/٤/٣.

- محمد، أماني عبد القادر (٢٠٠٩): المشكلات التي تواجه طلاب وطالبات الدراسات العليا بجامعة القاهرة دراسة ميدانية، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، مصر، المجلد (١٧)، العدد (١).
- مركز الدراسات الاستراتيجية (٢٠١٢): الموارد البشرية الفكرية الثروة الحقيقية لمجتمعات المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار (٣٠).
- مندور، هناء شحته السيد (٢٠١٤) : متطلبات تحقيق التميز التنظيمي بالجامعات المصرية: دراسة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية جامعة عين شمس، السنة الأولى، العدد (٢) .
- ناصر، علي (٢٠١٤): تحقيق الجودة والتميز في مؤسسات التعليم العالي، بحوث ودراسات علمية محكمة ، دار الحمد للنشر والتوزيع، الأردن.
- نصيرات، نضال محمود (٢٠١٧): مدى توافر معايير جودة البرنامج الأكاديمي في برنامج إعداد معلمى الموسيقى فى الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة فى التخصص، المجلة العربية لضمان الجودة فى التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، مجلد (١٠)، العدد (٣٠).
- هلال، ناجى عبد الوهاب؛ والشايح ، على بن صالح (٢٠١٦): تطوير الدراسات العليا فى الجامعات السعودية باستخدام مدخل النظم على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد ، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، المجلد (١٧)، العدد (٢).
- هلالى، ممدوح مسعد أحمد (٢٠٠٢): بعض متطلبات تطوير الدراسات العليا فى كليات التربية بمصر فى ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- همشرى، خديجة إمام عثمان (٢٠٠٧): العلاقة بين العولمة والتعليم، مجلة التربية، قطر، السنة (٣٦)، العدد (١٦١).
- ورغن، جون. ف (٢٠٠٦): الأقسام الفاعلة : بناء ثقافات التميز وتعزيزها فى البرامج الأكاديمية، ترجمة: ثائر ديب، مراجعة: عبد اللطيف يوسف جابر، العبيكان ، الرياض.
- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى (٢٠١٤): الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالى والبحث العلمى ٢٠١٤ - ٢٠١٨، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية.
- **ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :**
- Aldallal, M. (2005): Performance Evaluation Using Self Assessment Approach and EFQM Excellence Model: the Case of Abu Dhabi Police College, Master Theise, University of Bradford, United Kingdom.
- Alkin, M. C& et al.(1992): Encyclopedia of educational research sixth edition, vol. (2), Macmillan publishing company, New York

- Anninos, L.N (2007): The Archetype of Excellence in Universities and TQM, Journal of Management History, vol. (13), No. (4)
- Brusoni, M & et al .(2014):The Concept of Excellence in Higher Education, European Association for Quality Assurance in Higher Education AISBL,Brussels.
- Daggett, W. R. (2005): Achieving Academic Excellence through Rigor and Revelence, International Center of Leadership in Education, Houghton Mifflin Harcourt.
- Dubas, M. & Nijhawan, P. (2005): A Test of the EFQM Excellence Model of TQM, Proceeding of the Academy of Markting Studies, VOL. (10), NO. (2), Las Vegas.
- Kristensen, K. (2001): Benchmarking Excellence, Journal of Measuring business Excellence, Vol.(5), Denmark.
- Land, R. & George, G. (2015): Teaching excellence initiatives: modalities and operational factors, the higher education academy, Heslington, York.
- Little, B & et al (2007): Excellence in teaching and learning: a review of the literature for the Higher Education Academy, Centre for Higher Education Research and Information, The UK Open University
- Postiglione, G. A.,(2011):The Rise of Research Universities- The Hong Kong University of Science and Technology, in , Philip g. Altbach and Jamil Salami(eds), The Road to Academic Excellence- The Making of World – Class Research University The International Bank for Reconstruction and Development ,The World Bank , Washington ,D.C.,
- Raftery, D. (2006): In Pursuit of Teaching Excellence: Encouraging Teaching Excellence in Higher Education. AISHE Conference "Creating and Sustaining an Effective Learning Environment", 31st August & 1st September, NUI Maynooth, Ireland.
- Rosowsky, P. D (2014): Academic Excellence Goals for the University of VERMONT, Strategic Action Plan, Office of the Provost .University of Maryland.
- Ruben, B.D. (2007): Excellence in higher education guide: an integrated approach to assessment, planning, and improvement in colleges

- and universities, National Association of College & University Business Officers (NACUBO), Washington.
- Sanyal, B. C. (1992): Excellence and Evaluation in Higher Education: Some International Perspective, International Institute for Educational Planning, Paper Presented at The Conference of Excellence in Higher Education System in Comparative Perspectives, Institute of Education, and University of London, United Kingdom.
 - Skelton, A. (2004): Understanding teaching excellence in higher education: a critical evaluation of the National Teaching Fellowships Scheme, Studies in Higher Education, Vol.(29) , Issue.(4).
 - Trevor, M.& et al (2004): Implementation of EFQM Excellence model self- assessment in the UK Higher Education- sector lessons learned from other sectors, The TQM Magazine , Vol. (16) , Issue. (3).
 - Wang, Q. H. & et. al (2011) :Building World-Class Universities in China: Shanghai Jiao Tong University , in, Philip g. Altbach & Jamil Salami (eds), he Road to Academic Excellence -The Making of World- Class Research University The International Bank for Reconstruction and Development ,The World Bank , Washington , D.C.
 - Wendler, C & et al (2010): The Path Forward - The Future of Graduate Education in the United States, report from the Commission on the Future of Graduate Education in the United States, council of gradute schools and educational testing service, Princeton.